مصر تنتفض

أعمال القتل والاعتقال والتعذيب خلال «ثورة 25 يناير»

منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم أكثر من 3 ملايين شخص يناضلون في أكثر من 150 بلداً ومنطقة من أجل وضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وتتمثل رؤيتنا في تمتع كل شخص بجميع حقوق الإنسان المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومنظمتنا مستقلة عن أية حكومة أو إيديولوجية سياسية أو مصلحة اقتصادية أو دين – ومصدر تمويلها الرئيسي هو مساهمات عضويتها وما تتلقاه من هبات عامة.

منظمة العفو الدولية

الطبعة الأولى 2011
Amnesty International Ltd
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW
United Kingdom

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2011

رقم الوثيقة: AI Index: MDE 12/027/2011 Arabic
اللغة الأصلية: الإنجليزية
الطباعة: منظمة العفو الدولية،
الأمانة الدولية، المملكة المتحدة

جميع الحقوق محفوظة. ولهذه المطبوعة حقوق طبع، ولكن يجوز إعادة إنتاجها بأية وسيلة من دون دفع رسوم، وذلك لغايات دعوية ونضالية وتعليمية، ولكن ليس لإعادة بيعها. ويطلب أصحاب حقوق الطبع تسجيل مثل هذا الاستخدام لديهم لأغراض تقييم التأثير. أما نسخها في أي ظروف أخرى، أو إعادة إستخدامها في مطبوعات أخرى أو لغايات الترجمة أو التكييف، فإنه يتطلب إذناً خطياً مسبقاً من الناشر، وقد يُطلب دفع رسوم مقابل ذلك. لطلب الإذن أو لأي استفسار آخر يُرجى الاتصال بـ copyright@amnesty.org

صورة الغلاف: فتاة تتظاهر في ميدان التحرير بالقاهرة، بعد أن أعلن الرئيس مبارك أنه لن يترك منصبه، 10 فبراير/شباط 2011.
© Ivor Prickett/Panos

amnesty.org

مصر تنتفض

أعمال القتل والاعتقال والتعذيب خلال «ثورة 25 يناير»

المحتويات

1/مقدِّمة 1
عن هذا التقرير 4
2/مسار ثورة 25 يناير 6
دوافع الاحتجاجات 7
«ثورة 25 يناير» 13
دور المرأة 16
ما بعد «ثورة 25 يناير» 17
3/التظاهر والتزامات مصر 18
4/الإفراط في استخدام القوة ضد المتظاهرين 21
القاهرة الكبرى 23
ميدان التحرير 23
المطرية 30
شبرا وشبرا الخيمة وعين شمس 32
محافظة الجيزة 33
شمال الجيزة – إمبابة 34
الإسكندرية 38
«جمعة الغضب» 40
الصدامات خارج أقسام الشرطة 42
مظاهرات أخرى 45
محافظة بني سويف 46
مدينة بني سويف 47
مركز ناصر 48
مركز ببا 49

السويس 53
«جمعة الغضب» 54
بورسعيد 64
«جمعة الغضب» 65
الاحتجاجات التالية وما واجهت من قمع 66
المحلة الكبرى 67
5/الاعتقال التعسفي والتعذيب 70
ما قبل 3 فبراير/شباط 71
حملة اعتقالات 3 فبراير/شباط 75
6/قتل السجناء 81
سجن القطا الجديد 82
سجن أبو زعبل 85
سجن وادي النطرون 86
سجناء الفيوم 87
7/حان وقت الانتصاف 88
تبيان الحقيقة 88
فرص التماس العدالة 91
جبر الضرر وضمانات عدم التكرار 92
خاتمة وتوصيات 95
الهوامش 99

خريطة القاهرة

© Amnesty International

منظمة العفو الدولية مايو/أيار 2011 رقم الوثيقة: MDE 12/027/2011

خريطة لمصر تظهر مواقع السجون في مختلف المحافظات

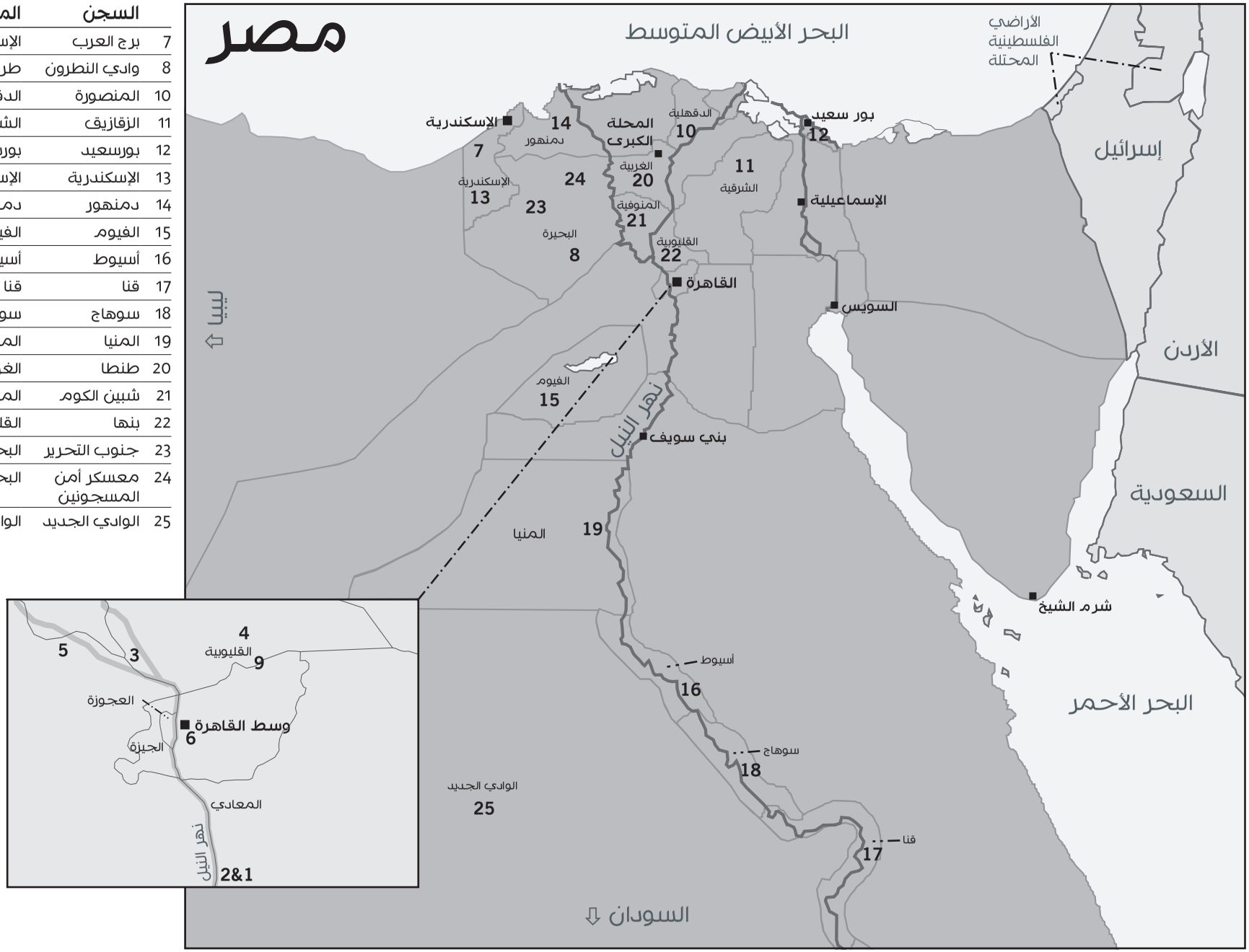

السجن		المحافظة
7	برج العرب	الإسكندرية
8	وادي النطرون	طريق مصر–الإسكندرية
10	المنصورة	الدقهلية
11	الزقازيق	الشرقية
12	بورسعيد	بورسعيد
13	الإسكندرية	الإسكندرية
14	دمنهور	دمنهور
15	الفيوم	الفيوم
16	أسيوط	أسيوط
17	قنا	قنا
18	سوهاج	سوهاج
19	المنيا	المنيا
20	طنطا	الغربية
21	شبين الكوم	المنوفية
22	بنها	القليوبية
23	جنوب التحرير	البحيرة
24	معسكر أمن المسجونين	البحيرة
25	الوادي الجديد	الوادي الجديد

سجون القاهرة الكبرى

1 و 2	طرة (أ و ب)
3	القناطر
4	أبو زعبل
5	القطا
6	الاستئناف
9	المرج

1/مقدّمـة

على مدى ثمانية عشر يوماً مذهلة في مطلع عام 2011، خرج ملايين المصريين إلى الشوارع، واحتلوا الميادين، وتصدوا لهجمات قوات الأمن، وكونوا لجاناً شعبية لحماية الأحياء التي يقطنونها، ودخلوا في اعتصامات مكنتهم في آخر الأمر من الإطاحة بحاكم بدا طيلة عقود أنه لا يُقهر. وقد اتسمت الأحداث، التي عُرفت باسم «ثورة 25 يناير» نسبة إلى اليوم الذي اندلعت فيه، بأنها سلمية في أغلبها، بيد أن رد فعل السلطات إزاءها كان على النقيض من ذلك تماماً.

وكان المحرك لهذه الانتفاضة هو الشعور بالغضب واليأس الناجم عن بطش الشرطة والفقر والبطالة والإصرار على قمع الحريات الأساسية، كما ألهمها نجاح ثورة أطاحت في تونس بحاكم كان بدوره يبدو منيعاً على مدى عدة عقود. واستمدت الانتفاضة إلى حد كبير قوة الدفع من الشباب المصريين عبر وسائط التواصل الاجتماعي مثل موقعي «فيسبوك» و«تويتر»، وحافظ على زخمها رجال ونساء من مختلف الأعمار والفئات الاجتماعية على الرغم من التعتيم الإعلامي والانقطاع الحاد في الاتصالات، إذ نجح هؤلاء في كسر جدار الخوف في مواجهة القمع والبطش. إلا إن شجاعتهم كلفتهم ثمناً باهظاً، حيث قُتل ما لا يقل عن 840 شخصاً، وأُصيب ما لا يقل عن 6467 آخرين، وذلك طبقاً لمصادر وزارة الصحة والسكان[1]، كما اعتُقل آلاف الأشخاص وتعرض كثيرون منهم للتعذيب.

وتنتمي الغالبية العظمى من هؤلاء الضحايا إلى خلفيات اجتماعية محرومة؛ فمعظمهم من الشباب العاطل عن العمل، أو الذي يمتهن مهنة أدنى من مستواه التعليمي، ويكافح من أجل المعيشة الكريمة أو إعالة أسرته. وكان الكثيرون من الضحايا قد ذاقوا فيما مضى طعم الفساد المستشري بالبلاد والبطش بيد الشرطة وعانوا من الظلم على أيدي المسؤولين في المناصب العامة. ولم يعد ذووهم الآن يتألمون فحسب لفقد أحبائهم في ريعان الشباب، بل لأن الكثيرين منهم يعيشون أصلاً في ظل ظروف مالية صعبة، وهاهم اليوم قد فقدوا العائل الوحيد للأسرة.

ويبدأ هذا التقرير بإلقاء الضوء على أسباب اندلاع «ثورة 25 يناير» وتطور أحداثها، ويصف على وجه التحديد صعود الجهاز الأمني الضخم، والسلطات الواسعة الممنوحة لقوات الأمن والتي استخدمتها في ظل حالة الطوارئ السارية منذ 30 عاماً. وهذا– إلى جانب الفساد المستشري بالبلاد وعدم وجود الحريات المدنية والسياسية – هو ما حدا بالمصريين إلى المطالبة باسترداد كرامتهم وحقوقهم. ويتناول الفصل الثاني المحاولات اليائسة من جانب السلطات لوأد حركة الاحتجاج في المهد واحتوائها بأساليب عديدة، من الحرب الإعلامية المتواصلة إلى قطع خدمة الإنترنت والاتصالات التليفونية، ومن الوعود الجوفاء بالإصلاح إلى التهديد والترهيب، ومن تعبئة مناصري الحكومة إلى الاعتداء العنيف على المتظاهرين.

أما الفصل الثالث فيتناول التزامات مصر الدولية وتشريعاتها الوطنية المتعلقة بحرية التجمع وتعامل الشرطة مع المظاهرات. وتبين الأدلة التي جمعتها منظمة العفو الدولية أن قوات الأمن لم تلتزم بتلك

الضمانات المنصوص عليها في القوانين المصرية، رغم كونها أقل مما ورد في الالتزامات الدولية، فيما يتعلق باستخدام القوة والأسلحة النارية لتفريق التجمعات والمظاهرات العامة.

ويوثِّق الفصل الرابع حالات 93 شخصاً ممن قُتلوا أو أُصيبوا على أيدي قوات الأمن التي استخدمت القوة المفرطة، وخاصة في محاولة منها لمنع المتظاهرين من التجمع في النقاط الرئيسية، ولتفريق الجموع، وخلال الصدامات التي نشبت بين المتظاهرين وقوات الأمن، وهي صدامات كثيراً ما وقعت على مقربة من أقسام الشرطة. ويركز هذا الفصل على الإصابات التي حدثت في محافظات القاهرة الكبرى والإسكندرية وبني سويف والسويس وبورسعيد وفي قلب مدينة المحلة الكبرى الصناعية[2]، حيث قضى مندوبو منظمة العفو الدولية عدة أيام لإجراء مقابلات مع أسر الضحايا وغيرهم من المصابين والشهود. وكانت قوات الأمن قد استخدمت الغاز المسيل للدموع وخراطيم المياه والرشاشات والطلقات المطاطية والذخيرة الحية ضد المتظاهرين، وعادةً ما كان ذلك يحدث في مواقف لا يشكل فيها المتظاهرون خطراً على قوات الأمن أو غيرها. وفي بعض الحالات دهمت قوات الأمن المتظاهرين بالعربات المصفحة، وفي حالات أخرى قامت بضرب المتظاهرين بالعصي أو الهراوات وركلهم، كما استخدمت القوة بما لا يتناسب مع مقتضى الحال، ولجأت لاستعمال الأسلحة النارية دون ضرورة ملحة. وفي الظروف التي اقتضت أحيانا استعمال القوة بصورة متدرجة من جانب الشرطة – كما حدث عند قيام المتظاهرين بإلقاء الحجارة أو في أحوال نادرة عند قيامهم بإلقاء الزجاجات الحارقة – ردت قوات الأمن بصورة لا تتناسب مع الموقف فاستخدمت الأسلحة النارية والقوة المفضية للموت بصورة رعناء، مما أوقع وفيات وأحدث إصابات طالت بعض الموجودين والواقفين على مقربة بغرض المشاهدة فقط.

ويتناول الفصل الخامس موجات الاعتقال التي شهدتها القاهرة، وخاصة من يوم 25 يناير/كانون الثاني إلى 3 فبراير/شباط، ويوثِّق الفصل بدوره العديد من الحالات الفردية. ويُلاحظ أن أسباب القبض على البعض لا تزال غير واضحة حتى الآن. وفي حالات أخرى استُهدف المتظاهرون ومن اعتبروا من المؤيدين لحركة الاحتجاج أو المساهمين في نشرها أو الكتابة عنها. ومن بين أولئك المستهدفين نشطاء للدفاع عن حقوق الإنسان ونشطاء على شبكة الإنترنت وصحفيون ونشطاء كانوا يجلبون المؤن للمتظاهرين وأطباء يقومون بمعالجة المصابين من المتظاهرين. وبلغت حملة القبض على الأشخاص ذروتها يوم 3 فبراير/شباط خلال هجوم مضاد عنيف شنته السلطات والموالون لها. وقد احتُجز بعض المقبوض عليهم لفترات وجيزة فحسب، بينما ظل آخرون محتجزين أياماً، تعرضوا خلالها للتعذيب أوغير ذلك من ضروب المعاملة السيئة.

وكان أكثر أساليب التعذيب شيوعاً، حسبما تناقلت الأنباء، الضرب على مختلف أجزاء الجسم بالعصي والسياط وغيرها من الأدوات، والصدمات الكهربية بما في ذلك الصدمات الموجهة لأجزاء حساسة من الجسم، وتقييد حركة الفرد في أوضاع مرهقة لمدة طويلة، والإساء اللفظية والتهديد بالاغتصاب. وفي جميع الحالات التي علمت بها منظمة العفو الدولية، ظل المعتقلون محتجزين بمعزل عن العالم الخارجي دون أن يعرف أفراد أسرهم أو أصدقاؤهم أو محاموهم بمكانهم، ودون حتى أن يعرفوا إن كانوا على قيد الحياة أم لا. وتعرضت الغالبية العظمى منهم لانتهاكات من هذا القبيل على أيدي الشرطة العسكرية، وهو الأمر الذي يزيد من القلق من أن عدم تقديم جميع المشتبه في قيامهم بهذه الانتهاكات إلى ساحة العدالة يعني أن التعذيب سيظل ملمحاً مستشرياً في الجهاز المسؤول عن تنفيذ القانون في مصر.

ويقدم الفصل السادس وصفاً لحالات القتل غير المشروع التي طالت بعض السجناء في سياق الاضطرابات التي شهدتها السجون والتي أفضت إلى وفاة 189 سجيناً وإصابة 263 آخرين من السجناء، وذلك وفقاً لمصادر وزارة الصحة والسكان. ويحث هذا الفصل على إجراء تحقيقات فورية في الانتهاكات ويدعو السلطات إلى ضمان تقديم المشتبه في قيامهم بالانتهاكات إلى ساحة العدالة وضمان تحسين أوضاع السجون بما يتفق والمعايير الدولية.

ويلقي الفصل السابع بالضوء على الحاجة الماسة لقيام الحكومة المصرية بتقديم الإنصاف الفعال لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان خلال الاضطرابات، بما في ذلك تقديم المسؤولين عنها للعدالة، وتعويض الأفراد والأسر عن المعاناة التي مروا بهم أو عن فقد ذويهم. كما يتناول الفصل السابع تكوين «اللجنة القومية للتحقيق وتقصي الحقائق في شأن أحداث ثورة 25 يناير» التي أنشأتها السلطات للتحقيق في الانتهاكات التي حدثت في أثناء الاضطرابات والإجراءات التي اتخذتها اللجنة والنتائج التي خلصت إليها، ويحث على إدراج المزيد من الضمانات لعدم تكرار مثل هذه الانتهاكات. كما يشير الفصل السابع إلى جهود النيابة العامة للتحقيق في الانتهاكات وتوجيه الاتهام إلى المشتبه في قيامهم بها، كما يدعو السلطات القضائية إلى ضمان أن يُقدم إلى العدالة كل من يُشتبه في تحمله المسؤولية الفردية أو الجماعية عن الأمر باستخدام القوة المفضية للموت وتنفيذ هذا الأمر، مع إبعادهم عن مناصبهم كيلا تتكرر على أيديهم مثل هذه الانتهاكات، ريثما تنتهي التحقيقات.

وتعتقد منظمة العفو الدولية أن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان التي شابت «ثورة 25 يناير»، وطالت المجتمع بصفة عامة، من حقهم أن يروا أن تضحياتهم لم تذهب هباء، وأن آلة القمع قد تمت معالجتها بصورة كاملة، وأن القانون والممارسة الفعلية يؤكدان على الضمانات الكفيلة بعدم تكرار الانتهاكات من جديد. إذ إن استمرار بعض الانتهاكات منذ سقوط الرئيس السابق حسني مبارك، مثل القيود غير المبررة على حرية التجمع والتعذيب ومحاكمة المدنيين أمام محاكم عسكرية، تؤكد على أهمية الإسراع في اتخاذ خطوات حقيقية نحو التغيير المستدام لبناء نظام سياسي قوامه احترام سيادة القانون وحقوق الإنسان. ويختتم التقرير بمجموعة شاملة من التوصيات الموجهة للسلطات المصرية الحالية تحت عنوان «جدول أعمال حقوق الإنسان من أجل التغيير»[3]، وهي تهدف إلى الشروع في إصلاحات جوهرية دائمة بمنأى عن التركة الطويلة لانتهاكات حقوق الإنسان في مصر، بالإضافة إلى توصيات محددة بشأن الانتهاكات التي وقعت أثناء «ثورة 25 يناير». وتتضمن هذه التوصيات دعوة السلطات إلى ما يلي:

- إجراء تحقيقات شاملة ومستقلة ومحايدة في جميع حالات انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت أثناء الاضطرابات، وتشمل الاستخدام المفرط للقوة بما في ذلك القوة المفضية للوفاة، والاحتجاز التعسفي والتعذيب، بما في ذلك ما تم على أيدي أفراد القوات المسلحة، وحوادث قتل السجناء وتعذيبهم، وتقديم كل من يُشتبه في ارتكابه هذه الأفعال إلى العدالة في محاكمات تفي بالمعايير الدولية للمحاكمة العادلة. وبالتوازي مع الإجراءات القضائية، وضع نظام للتحري لضمان عدم بقاء المسؤولين، وغيرهم ممن تشير الأدلة لضلوعهم في الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، في مناصبهم، وعدم قيامهم بشغل مناصب أخرى تمكنهم من ارتكاب مثل هذه الانتهاكات مرة أخرى، وذلك لحين انتهاء التحقيقات.

- تقديم التعويضات المالية وغيرها من الصور المناسبة لجبر الضرر إلى جميع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان بما يتناسب مع فداحة الانتهاكات التي تعرضوا لها، والأذى الذي لحق بهم، وظروف حالة كل منهم، بما في ذلك تغطية جميع تكاليف العلاج للمصابين في أثناء المظاهرات نتيجة الاستخدام المفرط للقوة، وغير ذلك من الانتهاكات على أيدي رجال قوات الأمن.

- القيام بإصلاحات جوهرية في جميع الأجهزة الأمنية والأجهزة المعنية بتنفيذ القانون، والإعلان عن هيكل واضح لمختلف الأفرع الأمنية مع وضع تسلسل واضح للقيادة والمحاسبة الكاملة وفقا للقانون. وعلى وجه التحديد، ضمان التزام أفراد قوات الأمن وغيرهم من الموظفين المكلفين بتنفيذ القانون بأحكام «مدونة لقواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون»، و«المبادئ الأساسية بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون»، الصادرتين عن الأمم المتحدة، وذلك بإصدار تعليمات واضحة بعدم استخدام القوة إلا في الضرورة القصوى وبالقدر المطلوب لأداء واجبهم، وبعدم استخدام القوة المفضية إلى الموت إلا في الضرورة القصوى التي لا يمكن فيها تجنب هذا الاستخدام؛ وذلك حماية لأرواحهم وأرواح الآخرين.

عن هذا التقرير

تستند النتائج التي خلص إليها هذا التقرير في معظمها إلى زيارة تقصي الحقائق التي قام بها وفد منظمة العفو الدولية إلى مصر في الفترة من 30 يناير/كانون الثاني إلى 3 مارس/آذار 2011 للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتُكبت في سياق المظاهرات المناهضة للحكومة. وضمت بعثة المنظمة خلال هذه الفترة سبعة مندوبين، زاروا العديد من المناطق التي شهدت الاضطرابات: الإسكندرية خلال 20–22 فبراير/شباط، وبني سويف خلال 16–17 فبراير/شباط، وبورسعيد خلال 25 فبراير/شباط، والسويس خلال 9–11 فبراير/شباط، والمحلة الكبرى خلال 2–3 فبراير/شباط، بينما قضوا المدة الباقية في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان في كل من القاهرة والجيزة.

وفي أثناء الزيارة أجرى مندوبو منظمة العفو الدولية مقابلات مع أقارب بعض الذين قُتلوا خلال المظاهرات وفي سياق الاضطرابات التي شهدتها السجون، ومع عدد من المصابين في المظاهرات وغيرهم من الشهود وضحايا التعذيب والمحتجزين السابقين والمحامين والأطباء والمدافعين عن حقوق الإنسان وأعضاء التنظيمات السياسية والحزبية. كما زار مندوبو المنظمة العديد من المستشفيات والمشارح في الإسكندرية وبني سويف والقاهرة والجيزة والمحلة الكبرى، كما أجروا لقاءات مع العاملين بالمهن الطبية ومع المرضى الذين يعالجون من إصابات لحقت بهم خلال الاضطرابات. وبصورة إجمالية، يلقي التقرير الضوء على ظروف مقتل 59 شخصاً وإصابة 34 آخرين في خضم المظاهرات. كما يعرض شهادات 21 شخصاً قُبض عليهم أو تعرضوا للتعذيب أو غيره من صنوف المعاملة السيئة في تلك الفترة، فضلاً عن معلومات عن مقتل خمسة سجناء في إطار اندلاع العنف في سجن القطا الجديد واثنين من سجناء الفيوم.

وتعرب منظمة العفو الدولية عن امتنانها لجميع الأشخاص الذين التقى بهم وفدها، وبخاصة أسر المتوفين الذين حكوا حكاياتهم وعبروا عن أحزانهم للمنظمة. كما تعرب المنظمة عن تقديرها للمحامين المصريين المعنيين بحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني المصرية لوقتهم ومساعدتهم التي قدموها للوفد، ومنها المركز العربي لاستقلال القضاء والمحاماة، والشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، والمبادرة المصرية للحقوق الشخصية، والمنظمة المصرية لحقوق الإنسان، ومركز هشام مبارك للقانون، والمركز المصري للتنمية وحقوق الإنسان، والمركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، والمركز المصري لحقوق السكن، وجمعية عزت بدوي، ومركز النديم للعلاج والتأهيل النفسي لضحايا العنف والتعذيب، واللجنة الشعبية للدفاع عن أرض مطار إمبابه، ومركز شفافية للدراسات الاجتماعية والتدريب الإنمائي، ومؤسسة الشهاب للتطوير والتنمية الشاملة، بالقاهرة الكبرى، إلى جانب مركز مواساة لحقوق الإنسان ببورسعيد، ومركز نصار بالإسكندرية، فضلا عن العديد من المحامين والأطباء والصحفيين والنشطاء وغيرهم من الأفراد المهتمين بالأمر الذن أسهموا في تعميق فهم منظمة العفو الدولية لطبيعة الاحتجاجات وهيأوا لوفدها فرصة الاتصال بالضحايا وأسرهم.

ويغطي هذا التقرير انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في الفترة من 25 يناير/كانون الثاني – يوم بدء المظاهرات المناهضة للحكومة – و7 مارس/آذار – يوم تأدية الحكومة الانتقالية الجديدة لليمين الدستورية. ويُلاحظ أن التقرير لا يقدم وصفاً شاملاً لكل انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في الفترة المعنية، لكنه يهدف إلى إلقاء الضوء على أنماط الانتهاكات مع توضيحها بأمثلة شارحة، خاصة فيما يتعلق بحالات استخدام القوة المفرطة من جانب قوات الأمن، والقبض على الأشخاص واحتجازهم بصورة تعسفية والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، والقتل غير المشروع للسجناء في خضم الاضطرابات. أما الانتهاكات المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي ساهمت في إشعال حركة التظاهرات وانتشارها فتقع خارج نطاق هذا التقرير.

وفي أثناء زيارة تقصي الحقائق، سعى وفد منظمة العفو الدولية للالتقاء بالعديد من المسؤولين، مثل وزير الصحة والسكان السابق، والنائب العام، وتقدم بطلب لوزير الداخلية لزيارة سجن طرة للتحقيق في أنباء انتهاكات حقوق الإنسان بالسجن، ولكن للأسف لم تتلق المنظمة رداً بهذا الشأن. وبعد الزيارة أرسلت

المنظمة خطابات إلى وزارة الصحة والسكان بتاريخ 18 مارس/آذار وإلى رئيس الوزراء والنائب العام و«اللجنة القومية للتحقيق وتقصي الحقائق في شأن أحداث ثورة 25 يناير» في 30 مارس/آذار، تطلب فيها معلومات رسمية مفصلة عن القتلى والمصابين في الاضطرابات، بمن فيهم أفراد قوات الأمن. ولكن حتى وقت كتابة هذا التقرير، لم تكن المنظمة قد تلقت رداً إلا من وزارة الصحة والسكان يوم 22 مارس/آذار، وجاء فيه أن الوزارة ليست بالجهة المعنية بتقديم إحصاءات عن أعداد القتلى والمصابين في الاضطرابات.

إلا إن وفد المنظمة تمكن من الالتقاء بعدد من كبار العاملين ببعض الجهات الطبية الكبرى، مثل مستشفيات جامعة القاهرة ومستشفى معهد ناصر ومشرحة زينهم بالقاهرة، والمستشفيات العامة ومشرحة كوم الدكة بالإسكندرية، ومستشفى المحلة الكبرى العام بالمحلة الكبرى، ومستشفى بني سويف العام ببني سويف.

وفي خلال زيارة وفد تقصي الحقائق التابع لمنظمة العفو الدولية، تعرض اثنان من أعضاء الوفد لإلقاء القبض عليهما يوم 3 فبراير/شباط، لمدة تقارب 36 ساعة، ضمن مجموعة تضم 35 من المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والنشطاء. ولم تقدم السلطات المصرية حتى الآن أي تفسير لهذا الإجراء التعسفي.

2/مسار ثورة 25 يناير

«كنت أشعر بالقلق من حدوث فوضى، غير أن الجيل الجديد في مصر أكثر حكمة منا بمليون مرة».

محمد حسنين هيكل، 87 سنة، صحفي مصري ومستشار رئيسي مصر الأسبقين جمال عبد الناصر وأنور السادات[4]

لأول مرة تمكنت الانتفاضة، التي استمرت 18 يوماً، من إحداث شرخ في الجهاز العسكري والأمني الذي ظهر في أعقاب الانقلاب الذي نظمه ضباط الجيش عام 1952 تحت قيادة جمال عبد الناصر. وفي أعقاب الانقلاب، تزعمت مصر حركة القومية العربية، وطورت اقتصاداً تسيطر عليه الدولة بشكل كبير. إلا إن مصر عانت من «نكسة» إثر هزيمتها عسكرياً أمام اسرائيل في حرب يونيو/حزيران 1967. وكان قمع المعارضين السياسيين أحد سمات عهد جمال عبد الناصر. وبعد وفاته عام 1970، جاء الرئيس أنور السادات فخاضت مصر حرباً أخرى عام 1973 ضد إسرائيل، وطور السادات العلاقات المصرية الأمريكية، كما سمح بتأسيس الأحزاب السياسية وإن كانت أحزاباً ضعيفة، وكُممت أفواه منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام، بينما استمرت انتهاكات حقوق الإنسان مع إفلات مرتكبيها من العقاب. ومع الاستمرار في انتهاج سياسات الانفتاح الاقتصادي اندلعت أعمال شغب عام 1977 نتيجة لخفض الدعم الحكومي على السلع الغذائية الرئيسية. وفي عام 1981، أي بعد ثلاث سنوات من توقيع السادات لاتفاقية كامب ديفيد للسلام مع اسرائيل وبعد شهر من حملة اعتقالات طالت كافة المعارضين السياسيين، اغتيل أنور السادات على يد إسلاميين من ضباط الجيش أثناء عرض عسكري. ومن بعده فرض حسني مبارك والحزب الوطني الديمقراطي الحاكم والجهاز الأمني حالة الطوارئ، وأسسوا فعلياً دولة الحزب الواحد باستخدام سلطات الطوارئ التعسفية، على الرغم من أن الفترة الرئاسية الأخيرة شهدت ظهوراً واضحاً للصحافة المستقلة ولمنظمات المجتمع المدني وزيادة حركات التظاهر. واستمرت الحكومة في توثيق علاقاتها العسكرية والدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وزادت وتيرة توجه مصر إلى سياسة السوق.

وخلال فترة رئاسة حسني مبارك لمصر، بالغ في تضخيم دوره العسكري «البطولي» في حرب أكتوبر 1973 للحصول على شرعية شعبية، إلا إن هذا لم يلق تجاوباً من الجيل الأصغر الذي نال منه الإحباط والذي كان يزداد غضباً من جراء الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان وقلة الفرص الاقتصادية المتاحة لشريحة متنامية من الشعب المصري. وعلى مر العقود استغل الجيش المصري قدراته ليؤكد أنه يجمع ما بين القوة الاقتصادية والقوة العسكرية. ويُعتبر الجيش بمنأى عن عمليات قمع المعارضة التي كانت من اختصاص وزارة الداخلية، ولا يتدخل الجيش إلا كملاذ أخير في أوقات الأزمات. ففي أثناء أحداث الشغب التي شهدتها

مصر عام 2008 نتيجة لعدم توافر الخبز، على سبيل المثال، أنتج الجيش الخبز في مخابزه ووزعه للقضاء على الأزمة. وفي شهر سبتمبر/أيلول من العام ذاته، نفذ الجيش أعمال الطوارئ والإغاثة بعد حادث الانهيار الصخري بمنطقة الدويقة بالقاهرة، والذي أسفر عن وقوع كثير من الضحايا. وقد كانت هذه السمعة الطيبة بأن الجيش هو جيش الشعب نقطةً محورية أثناء انتفاضة 2011، حيث لجأ المتظاهرون إلى الجيش طلباً للحماية وطالبوا الجنود بالانضمام إليهم في قضيتهم.

دوافع الاحتجاجات

من الأسباب الرئيسة لانطلاق شرارة الانتفاضة ارتفاع معدلات الفقر وعدم المساواة والبطالة وتفشي الفساد ووحشية الشرطة ونقص الحقوق المدنية والسياسية.

وعلى الرغم من نمو الاقتصاد بخطى ثابتة منذ ثمانينات القرن العشرين، فإن مصر كانت تفتقر إلى التوزيع العادل للثروات. ففي عام 2009، كان حوالي 32 مليون نسمة، من مجموع المصريين البالغ عددهم نحو 80 مليون نسمة، يعيشون على خط الفقر أو أدنى منه علماً بأن خط الفقر محدد دولياً باثنين دولار يومياً، حيث يعتمد غالبيتهم على ما تقدمه الدولة من دعم للخبز والزيت[5]. وكان من شأن برامج الخصخصة الحكومية أن فقد مئات الآلاف من العمال السابقين في الشركات المملوكة للدولة حوافزهم والمزايا التي يحصلون عليها، فيما يرى كثير من العمال أن دخلهم يتناقص فعلياً تحت وطأة غول التضخم. وكانت معدلات البطالة في تزايد مستمر حيث أن أعداد الشباب الداخلين إلى سوق العمل ومنهم خريجي الجامعات يفوق بشكل كبير عدد الوظائف التي يتم توليدها. أما الزيادات السريعة في أسعار السلع الغذائية، وبخاصة في عام 2008، فأثرت بشدة على المصريين وبخاصة الفقراء منهم، وذلك مع الوضع في الاعتبار أن نسبة كبيرة من دخولهم تُخصص للطعام. ومع النقص الحاد في الإسكان منخفض التكاليف اضطر مواطنون إلى العيش في العشوائيات المترامية والتي لا تخلو الحياة في بعضها من المخاطر. وفي عام 2008، أشارت الأرقام الرسمية إلى أن نحو 12.2 مليون نسمة يعيشون في العشوائيات في أرجاء مصر، ونصفهم في القاهرة الكبرى[6].

وبالإضافة إلى هذا الفقر، كانت هناك مظاهر واضحة لتضخم الثروات وبخاصة بين صفوف النخبة الحاكمة حيث استفادت أقلية من سياسة السوق المفتوح. وكانت الرِشا وأشكال أخرى من الفساد هي القاسم المشترك الأعظم للمعاملات من أدناها إلى أقصاها، وخصوصاً عند التعامل مع الجهات الحكومية. وفي الوقت الذي قلصت فيه الحكومة الدعم عن السلع الأساسية لسد ديون مصر البالغة حوالي 32 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 14.5 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي المصري[7]، كان أفراد عائلة الرئيس السابق مبارك والمقربون منه يحولون عشرات المليارات من الدولارات إلى حسابات مصرفية خاصة في أرجاء العالم، كما جمع كبار رجال الأعمال في «الحزب الوطني الديمقراطي» الحاكم، ومنهم عديد من الوزراء، مليارات الدولارات في صفقات تشوبها ادعاءات بالفساد أو من خلال ممارسات احتكارية في القطاعات التي يتولون المسؤولية عنها. وحصلت مصر على 3.1 درجة على مؤشر الفساد لعام 2010 الذي تعده منظمة الشفافية الدولية حيث يعني الحصول على 10 درجات غياب الفساد، ومن ضمن 178 دولة شملها التقرير جاءت مصر في المركز 98[8].

وكانت أول مظاهرة في احتجاجات 25 يناير، والتي تزامنت مع الاحتفال بيوم الشرطة في مصر، تندد بوحشية الشرطة والصلاحيات القمعية التي يمنحها قانون الطوارئ لوزارة الداخلية المصرية وجهاز مباحث أمن الدولة فضلاً عن قوات الأمن المركزي البالغ عددها نحو 325 ألف فرد[9]. وبموجب قانون الطوارئ[10] وبعض القوانين الأخرى المقيِّدة، حصلت قوات الأمن على صلاحيات واسعة لإلقاء القبض على الأشخاص واعتقالهم، وتعليق حقوقهم الدستورية. كما يسمح قانون الطوارئ بالمحاكمات أمام المحاكم الاستثنائية والعسكرية والحد من الأنشطة السياسية المعارضة وحظر التظاهر. وعلى مر العقود أدت هذه الصلاحيات

فضلاً عن التدابير والقوانين التقييدية الأخرى إلى ظهور أنماط ثابتة من انتهاكات حقوق الإنسان على يد جهاز مباحث أمن الدولة والشرطة. وبالإضافة إلى ذلك فإن قانون الطوارئ خلق نظاماً قضائياً في الظل يتجاوز النظام القضائي العادي والضمانات المحدودة التي نص عليها القانون المصري.

ووفقاً لهذه السلطات الاستثنائية، احتجزت وزارة الداخلية عشرات الآلاف من الأشخاص لشهور بل ولسنوات، دون توجيه أية اتهامات إليهم ودون أمل في تقديمهم للمحاكم. وكثيراً ما حدث هذا بالمخالفة لأحكام القضاء المتكررة بإطلاق سراحهم. وانتشر في المجتمع الاستخدام الواسع للاعتقال الإداري الذي أثر على المصريين بجميع طوائفهم. وكان من بين الفئات المستهدفة المعارضون السياسيون ومنتقدو الحكومة والمدافعون عن حقوق الإنسان وأبناء الأقليات الدينية والصحفيون والمدونون على شبكة الإنترنت[11]، وكان كثير منهم من سجناء الرأي الذين تعرضوا للاعتقال بسبب آرائهم التي عبروا عنها سلمياً. وكانت الشرطة تستخدم الاعتقال الإداري أو تلوح به مع المشتبه فيهم جنائياً، أو لإرهاب الناس في الأحياء الفقيرة وقاطني المناطق العشوائية المهددين بالإجلاء القسري.

وقد مهدت حالة الطوارئ السبيل لاقتراف مجموعة واسعة من الانتهاكات الخطيرة الأخرى لحقوق الإنسان، وبخاصة تعرض المعتقلين للتعذيب وغيره من صنوف المعاملة السيئة بشكل منظم على أيدي ضباط جهاز مباحث أمن الدولة والشرطة، مع بقاء مرتكبي هذه الانتهاكات بمنأى شبه كامل عن المساءلة والعقاب[12]، وكانت قوات الشرطة والأمن واثقة أنه يمكنها تعذيب الناس دون خوف من عقاب، حتى أنه في بعض الحالات صور أفراد من الشرطة جرائمهم بالفيديو، ثم تسربت لاحقاً إلى شبكة الإنترنت.

وفي أثناء الحملة الانتخابية في عام 2005، تعهد حسني مبارك بإنهاء حالة الطوارئ، وبعد فوزه بالانتخابات ربطت الحكومة بين تحقيق هذا التعهد وإصدار قانون جديد لمكافحة الإرهاب. وفي العام التالي، مُددت حالة الطوارئ لمدة عامين. وفي أعقاب استفتاء أُجري في مارس/آذار 2007 وكانت نتيجته معروفة سلفاً، أُضيفت إلى سلطات الطوارئ المجحفة المنصوص عليها دستورياً التعديلات على المادة 179 من الدستور التي يُفترض أن تمهد الطريق لإصدار القانون الجديد لمكافحة الإرهاب[13]. ونتيجةً لذلك، أصبحت قوات الأمن، التي تتخذ تدابير من أجل «مكافحة الإرهاب»، متحررة بشكل دائم من القيود الدستورية على عمليات القبض والاعتقال بصورة تعسفية. وحصلت قوات الأمن على ضوء أخضر دائم للقيام بأعمال التفتيش دون إذن وتسجيل الاتصالات الهاتفية وغيرها من الاتصالات الخاصة. كما حصل الرئيس على سلطة دائمة بتجاوز المحاكم العادية وإحالة المشتبه فيهم أمنياً لأية سلطة قضائية يختارها، ومن ضمنها محاكم الطوارئ والمحاكم العسكرية التي لها باع طويل في المحاكمات الجائرة[14].

وفي مايو/آيار 2010، صدر مرسوم رئاسي بتجديد حالة الطوارئ لكن مع قصر تطبيق قانون الطوارئ على الإرهاب والإتجار في المخدرات، ونص المرسوم على أن يقتصر التطبيق على المادة 3(1) و3(5)[15]. إلا إن المادة 3(1) تتضمن صلاحيات ظلت مستخدمة لسنوات للاعتقال الإداري لفترات طويلة. فمن الخطورة بمكان أن تجيز المادة 3(1) من قانون الطوارئ «وضع قيود على حرية الأشخاص في الاجتماع والانتقال والإقامة والمرور في أماكن أو أوقات معينة والقبض على المشتبه بهم أو الخطرين على الأمن والنظام العام واعتقالهم والترخيص في تفتيش الأشخاص والأماكن دون التقيد بأحكام قانون الإجراءات الجنائية وتكليف أي شخص بتأدية أي من هذه الأعمال»، ويمكن القيام بكل ذلك بموجب «أمر شفهي أو كتابي».

وبعد أن شهدت مدينة الإسكندرية في 6 يونيو/حزيران 2010 مقتل الشاب خالد سعيد، البالغ من العمر 28 سنة، تأججت مشاعر الغضب الشعبية ضد وحشية الشرطة مع انعدام الأمل في أن تأخذ العدالة مجراها في هذه الجرائم. وقد شُوهد اثنان من أفراد الأمن من قسم شرطة سيدي جابر وهما يسحبان خالد سعيد من أحد مقاهي الإنترنت ويضربانه على الملأ حتى لفظ أنفاسه الأخيرة[16]. وانتشرت بكثافة على الإنترنت الصور الصادمة لوجه خالد سعيد الملتقطة من داخل المشرحة، والتي يمكن من خلالها بالكاد تحديد ملامحه،

وزحف النشطاء غاضبين في أرجاء القاهرة والإسكندرية مطالبين بالقصاص من أجل «شهيد أمن الدولة» ووضع نهاية لمسألة إفلات الشرطة من العقاب. وأصبحت المسألة مظاهرة تنديد لمعارضي الدولة القمعية، وأُطلق على الحملة المطالبة بالقصاص اسم «كلنا خالد سعيد»، وكانت أعداد أعضاء مجموعة «كلنا خالد سعيد» على موقع «فيسبوك» للتواصل الاجتماعي تُقدر بمئات الآلاف، ولعبت المجموعة دوراً رئيسياً في تنظيم وتوزيع الدعوات لمظاهرات 25 يناير/كانون الثاني[17].

ولم تظهر الانتفاضة من العدم، فلسنوات عديدة كانت القلاقل تغلي تحت السطح، وكانت تنفجر على الملأ بين الحين والآخر. وكان أي مظهر علني للمعارضة يفضح قليلاً من القمع الذي تمارسه الدولة التي اتسمت ردودها بالعنف دائماً، وفي الوقت ذاته كانت المعارضة السياسية تتطور متخذة أشكالاً قديمة وجديدة.

وتفاوتت المظاهرات الشعبية منذ عام 2002 ما بين مد وجذر، ولكنها ركزت على عدد من المسائل مثل التضامن مع الفلسطينيين والعراقيين والمطالبة بالديمقراطية والتعديلات الدستورية وزيادة الأجور وحتى وضع حد للوحشية التي تتعامل بها الشرطة. وفي عام 2002، شهدت مصر مظاهرات حاشدة تدعم الانتفاضة الفلسطينية الثانية. وفي العام التالي احتل عشرات الآلاف من المتظاهرين ميدان التحرير بالقاهرة احتجاجاً على الحرب التي تقودها الولايات المتحدة ضد العراق. وفي عام 2005، طالبت مظاهرات حاشدة في أرجاء مصر بإصلاحات ديمقراطية بعد أن شن تحالف واسع من معارضي الحكومة يتضمن الليبراليين والاشتراكيين وعناصر من جماعة «الإخوان المسلمين» المحظورة حملة ضد ترشح حسني مبارك لفترة رئاسية جديدة[18]. ووحد بين صفوف المتظاهرين صيحتهم «كفاية» وهو ما كان شرارة الانطلاق لحركة سياسية تحمل نفس الاسم ومعظم أعضائها من الشباب.

وفي عامي 2006 و2007، نُظمت في القاهرة مظاهرات حاشدة حول التعديلات الدستورية المقترحة، وكان المتظاهرون يطالبون بمزيد من الحريات ووضع حد لحالة الطوارئ المفروضة في البلاد. وتعرض كثير من النشطاء المشاركين في هذه المظاهرات للضرب في الشوارع وللقبض عليهم، وتعرض بعضهم للتعذيب أو لغيره من صنوف المعاملة السيئة[19]. وفي عام 2006، غضب القضاة مما رأوا أنه انتخابات مزورة، وانتقل الهجوم الذي تعرضت له الهيئات القضائية إلى الشوارع عندما واجهوا قوات الأمن المركزي الغاضبة وهرواتهم[20]. وفي العام ذاته، أسفر الإضراب الناجح الذي نظمه 25 ألف عامل في مصنع كبير للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى شمالي القاهرة عن توالي الإضرابات بشأن الرواتب، وتضمنت هذه السلسلة من الإضرابات عمال المصانع الأخرى للغزل والنسيج والمدرسين وعمال المطاحن وعمال البريد والمواصلات. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2007، اعتصم عمال الغزل والنسيج في المصنع بالمحلة الكبرى وكان من بين مطالبهم أن تنفذ الحكومة وعدها بدفع حافز قدره خمسة شهور، وتحققت معظم مطالبهم. وشهد شهر ديسمبر/كانون الأول من نفس العام إضراباً نظمه العاملون في مصلحة الضرائب العقارية وأسفر عن إقامة أول نقابة مستقلة منذ خمسينيات القرن العشرين، وهي نقابة تمثل حوالي 50 ألف عامل.

وقد ظهرت دعوة للإضراب في أرجاء البلاد يوم 6 إبريل/نيسان 2008 واستجاب لها كثيرون لإظهار تضامنهم مع عمال المحلة الذين خططوا للإضراب عن العمل، وللتعبير عامةً عن غضبهم إزاء سوء الأوضاع السياسية والاقتصادية في مصر[21]. وظل البعض في منازلهم خوفاً من تحذيرات وزارة الداخلية من المظاهرات وتهديدها بنشر قوات الأمن، بينما لم يردع ذلك آخرين تعرضوا لإلقاء القبض عليهم ومحاكمتهم. وفي نهاية عام 2008، أصدرت إحدى محاكم الطوارئ أحكام إدانة ضد 22 شخصاً بسبب مشاركتهم في الاحتجاجات العنيفة بالمحلة[22]. ومع ذلك كان هذا الإضراب فارقاً في حركة المظاهرات وبخاصة لحركة «شباب 6 إبريل/نيسان» التي ظهرت بسرعة وأظهرت فعالية في العمل على الإنترنت والتعبئة لمواجهة القمع من خلال موقع «فيسبوك» للتواصل الاجتماعي.

كما اندلعت مظاهرات نظمها ضحايا إهمال الدولة، مثل المضارين من الانهيار الصخري الذي شهدته منطقة الدويقة في سبتمبر/أيلول 2008 بحي منشية ناصر العشوائي بالقاهرة[23]. وبالمثل، نظم ضحايا الإجلاء

القسري وسكان العشوائيات مظاهرات، وكذلك فعل سكان العشوائيات الأخرى ومنهم سكان حي زرزارة العشوائي في بورسعيد.

وفي إبريل/نيسان 2009، امتلأت الشوارع مجدداً بالمتظاهرين، ولكن هذه المرة بعد نداء بإضرابات ومظاهرات في جميع أرجاء البلاد، وكانت المظاهرات تدعو إلى مجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية في مصر، وأُلقي القبض على عديد من المتظاهرين، وحُوكم بعضهم استناداً إلى اتهامات ملفقة[24].

وبالتدريج كسرت الاحتجاجات الشعبية حاجز الخوف وأصبحت المعارضة السياسية أقوى وأكثر تنوعاً. ويُقدر عدد أعضاء أكبر الجماعات المعارضة، وهي جماعة «الإخوان المسلمين» بحوالي نصف مليون عضو. وعلى الرغم من أنها جماعة محظورة رسمياً فقد رسخت جذورها من خلال سيطرتها على النقابات المهنية والجمعيات الخيرية. وكانت الجماعة تتفادى هذا الحظر أثناء بعض الانتخابات من خلال خوض أعضائها أو مؤيديها الانتخابات كمستقلين. وفي الوقت ذاته كانت المعارضة الليبرالية العلمانية أو الاشتراكية تنمو وتكبر، وكان يمثلها بشكل كبير «حركة كفاية» و«حركة شباب 6 إبريل/نيسان». وفي نهاية 2010 ظهرت «الجمعية الوطنية للتغيير» (التي تؤيد ترشيح محمد البرادعي، الحائز على جائزة نوبل للسلام، للرئاسة في حالة إجراء انتخابات حرة ونزيهة).

وقد سبق إجراء انتخابات مجلس الشعب (البرلمان) في شهري نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول 2010 حدوث أعمال قمع للمعارضة، بما في ذلك حملات اعتقال واسعة وقمع لوسائل الإعلام[25]. أما الانتخابات التي عُقدت وسط مزاعم بالتزوير فكانت نتيجتها انتصار ساحق لمرشحي «الحزب الوطني الديمقراطي»، وكان عدد الأشخاص المعتقلين إدارياً أثناء الانتخابات يُقدر بالآلاف، وكثيرون منهم سجناء سياسيون. وبعيداً عن إعطاء الحكومة شرعيتها، فإن الانتخابات زادت من حدة السخط الشعبي على حسني مبارك وعلى ابنه جمال مبارك، الذي كان من المتوقع أن يخلف والده في عام 2011، وكذلك على «الحزب الوطني الديمقراطي».

وانفجر الغضب الشعبي نتيجة لهجوم بالقنابل استهدف كنيسة بالإسكندرية في الساعات الأولى من أول أيام يناير/كانون الثاني 2011، واشتبك المتظاهرون من الأقباط مع قوات الأمن معبرين عن سخطهم من التمييز ضدهم وعدم حمايتهم، وتلا ذلك قيام ضباط جهاز أمن الدولة بالإسكندرية بحملة اعتقالات للمشتبه فيهم، وكان معظمهم من السلفيين الذين يتبعون التعاليم الإسلامية للسلف، وتُوفي سيد بلال، البالغ من العمر 32 عاماً، أثناء احتجازه، وهو ما أثار الغضب الشعبي لعدم قدرة وزارة الداخلية على منع التفجيرات ولإصرارها على انتهاكات حقوق الإنسان[26].

وكان السبب الأخير لانطلاق شرارة «ثورة 25 يناير» المصرية هو الانتفاضة التونسية، والتي بثت الثقة والشجاعة في نفوس النشطاء السياسيين، والأعداد المهولة من العاطلين عن العمل ومن يعملون في وظائف هامشية من الشباب والشابات، والعمال وضحايا قمع الدولة وكثيرين غيرهم. ففي تونس، وبعد مظاهرات استمرت قرابة أربعة أسابيع، أُطيح بالرئيس زين العابدين بن علي في 14 يناير/كانون الثاني 2011، وهو ما أطلق شرارة الاحتفالات وبعث الأمل في أرجاء المنطقة. وبالنسبة لكثير من المصريين كانت الرسالة واضحة. فإذا كان قد أمكن الإطاحة بالرئيس بن علي ونظامه الحاكم، الذي كان يبدو منذ أسابيع فقط أنه لا يُقهر، وذلك من خلال المظاهرات السلمية، فمن الممكن أيضاً الإطاحة بحسني مبارك وهو الرجل الذي يجسد عورات النظام السياسي المصري كافةً.

18 يوماً هزت مصر

اليوم الأول – الثلاثاء 25 يناير/كانون الثاني

دعت مجموعة من النشطاء الشباب إلى «يوم الغضب» بالتزامن مع يوم الشرطة في مصر وهو إجازة قومية. وفي القاهرة، زحف الآلاف إلى ميدان التحرير، وبعد فترة من الهدوء استخدمت قوات الأمن المركزي، التي تتولى مكافحة الشغب، الغازات المسيلة للدموع وخراطيم المياه وبنادق الخرطوش لتفريق المتظاهرين. كما نشبت مظاهرات في الإسكندرية والسويس وعديد من المدن الأخرى، ولقي ثلاثة أشخاص على الأقل مصرعهم في السويس وأُلقي القبض على ما لا يقل عن 500 متظاهر في أرجاء البلاد.

اليوم الثاني – الأربعاء 26 يناير/كانون الثاني

تحدى المتظاهرون وحشية قوات الأمن. ففي القاهرة استخدمت قوات الأمن المركزي الغازات المسيلة للدموع وخراطيم المياة والهراوات لتفرقة المظاهرات، ووقعت صدامات بين المتظاهرين وقوات الأمن المركزي. أما في السويس، فاستمرت الصدامات وهو ما أدى إلى وفاة شخص آخر وإصابة حوالي 80 شخصاً بجراح، وفقاً لما ذكره نشطاء محليون.

اليوم الثالث – الخميس 27 يناير/كانون الثاني

استمرت المظاهرات في أرجاء البلاد، ومنها مظاهرات في شمال سيناء والعريش. وفي القاهرة وقعت مصادمات بين قوات الأمن المركزي والمتظاهرين. وفي السويس والإسماعيلية استخدمت قوات الأمن المركزي القوة لمحاولة تفريق المتظاهرين. وفي منطقة الشيخ زويد بشمال سيناء، أطلقت الشرطة النار على بعض البدو الذين ردوا على ذلك بإطلاق النار على الشرطة. وأُلقي القبض على مئات المتظاهرين في أرجاء البلاد.

اليوم الرابع – الجمعة 28 يناير/كانون الثاني (جمعة الغضب)

اجتذبت «جمعة الغضب» جموعاً غفيرة من الناس في أرجاء البلاد، ومنها الإسكندرية وأسيوط وبني سويف والقاهرة والجيزة وبورسعيد والسويس والإسماعيلية. وبدأ المتظاهرون مسيراتهم في أعقاب صلاة الجمعة وواجهوا قوات الأمن التي استخدمت الغازات المسيلة للدموع وخراطيم المياه والعيارات المطاطية والذخيرة الحية. ولقي مئات المتظاهرين مصرعهم وأصيب الآلاف بجراح واعتُقل أكثر من ألف شخص. وقطعت السلطات خدمة الإنترنت والهاتف النقال، وأُعلن حظر للتجول في القاهرة والإسكندرية والسويس. وبدأت الشرطة في الانسحاب وأُحرقت بعض أقسام الشرطة والمباني العامة الأخرى التي ارتبطت في الأذهان بعمليات القمع. ففي القاهرة، أضرم المتظاهرون النار في المقر الرئيسي «للحزب الوطني الديمقراطي» الحاكم، واحتل القناصة أسطح مباني مقر وزارة الداخلية بالقاهرة، وانتشرت قوات الجيش في القاهرة والسويس والإسكندرية ولكنها لم تتخذ أية إجراءات أخرى. وشكل الأهالي ما يُعرف باسم «اللجان الشعبية» لحماية الممتلكات من اللصوص، وانتشرت أعمال شغب في سجن القطا الجديد الواقع شمال القاهرة.

اليوم الخامس – السبت 29 يناير/كانون الثاني

في منتصف الليلة الماضية، تحدث الرئيس مبارك إلى الشعب، وأقال الحكومة وعين مدير المخابرات العامة عمر سليمان نائباً للرئيس لكنه رفض التنحي وذكر أن «الإخوان المسلمين» يرغبون في استغلال الموقف والاستيلاء على الحكم.

ولم يفلح خطاب مبارك في استرضاء المتظاهرين، وظل الآلاف في ميدان التحرير حتى بعد أن أطلقت قوات الجيش النار في الهواء لتفريق المتظاهرين. ومن المعتقد أن حوالي 10 أشخاص لقوا مصرعهم في المظاهرات أمام مقر وزارة الداخلية. وأُحرق عدد آخر من أقسام الشرطة وانسحبت الشرطة من جميع مواقعها تقريباً، واندلعت أعمال شغب في بعض السجون، ومنها سجن وادي النطرون 2 وسجني الفيوم والمرج، ومُددت ساعات حظر التجول لتصبح من الرابعة مساءً وحتى الثامنة صباحاً. وفي وسط هذه الحالة

من الفراغ الأمني، ظهرت في جميع أرجاء البلاد «لجان شعبية» لحماية الأحياء من أعمال السرقة والنهب أو أية أنشطة إجرامية أخرى. واستمر نشر قوات الجيش في أرجاء البلاد وعلى الطرق السريعة.

اليوم السادس – الأحد 30 يناير/كانون الثاني

في القاهرة، ظل ميدان التحرير مكتظاً بالمتظاهرين بينما استمرت المظاهرات في أرجاء البلاد. وحلقت المقاتلات الحربية فوق ميدان التحرير ووسط القاهرة في وقت حظر التجول. كما تعرض صحفيون لاعتداءات وأُلقي القبض عليهم وصادرت قوات الأمن معداتهم.

اليوم السابع – الاثنين 31 يناير/كانون الثاني

تجمع حوالي 250 ألف شخص في ميدان التحرير كما تظاهر الآلاف في الاسكندرية. ووعد نائب الرئيس عمر سليمان بإقامة حوار مع المعارضة، وأعلن الرئيس مبارك تعيين حكومة جديدة برئاسة أحمد شفيق القائد الأسبق للقوات الجوية ووزير الطيران المدني. وأعلن الجيش أنه يحترم «الحقوق المشروعة للشعب» وأنه لن يهاجم المتظاهرين. وأُطلق سراح بعض الصحفيين الأجانب المحتجزين.

اليوم الثامن – الثلاثاء 1 فبراير/شباط

هو يوم «المسيرة المليونية»، ففي القاهرة تجمع في ميدان التحرير حوالي مليونا شخص، كما شهدت الإسكندرية والسويس والمحلة الكبرى والمنصورة مظاهرات حاشدة. وأعلن الرئيس مبارك أنه لن يترشح لفترة رئاسية جديدة ووعد بإجراء إصلاحات دستورية واقتصادية.

اليوم التاسع – الأربعاء 2 فبراير/شباط

في ميدان التحرير اندلعت صدامات عنيفة بعد أن اقتحم الميدان من يُزعم أنهم من مؤيدي مبارك وبلطجية مسلحين بالعصي والمطاوي وبعض راكبي الجمال والخيول في محاولة لتفريق المتظاهرين. واستمرت المواجهات حتى وقت متأخر من الليل وتعرض المتظاهرون المناوئون للحكومة لإطلاق الذخيرة الحية عليهم. وتقول الأرقام الرسمية إن هذه المواجهات أسفرت عن مقتل ثمانية أشخاص إلا إن الناشطين يعتقدون أن العدد تجاوز العشرين. وتمكن المتظاهرون من الاحتفاظ بسيطرتهم على ميدان التحرير. وتعرض بعض الصحفيين والأجانب للاعتداء والاعتقال. وشهدت بعض المدن الأخرى مظاهرات مؤيدة لمبارك تطورت في بعض الأحيان إلى صدامات مع المتظاهرين المعارضين للحكومة.

اليوم العاشر – الخميس 3 فبراير/شباط

زادت النبرة المعبرة عن نزعة قومية متطرفة وعن العداء للأجانب في وسائل الإعلام الحكومية وصاحبها مشهد دائم لمؤيدي مبارك في ملابس مدنية وهم يضربون المتظاهرين أو يسلمونهم إلى الجيش. واستُهدف الأجانب والصحفيون، وأُلقي القبض على كثير منهم. ومن بينهم اثنان من مندوبي منظمة العفو الدولية. كما تظاهر بالإسكندرية حوالي 750 ألف شخص وتظاهر 70 ألفاً في المنصورة. أما في ميدان التحرير بالقاهرة، فأطلقت قوات الأمن النار على المتظاهرين كما شوهد القناصة على أسطح فندق هيلتون رمسيس وغيره من المباني العالية في الميدان.

اليوم الحادي عشر – الجمعة 4 فبراير/شباط

في القاهرة احتل مئات الآلاف من المتظاهرين ميدان التحرير مجدداً فيما يعرف باسم «جمعة الرحيل» والمقصود هو رحيل الرئيس مبارك، وأقامت مجموعات من المسلمين صلاة الجمعة في الميدان. واستمرت المظاهرات في أرجاء البلاد، وقضى الصحفي المصري أحمد محمود نحبه متأثراً بجراحه التي أُصيب بها في 29 يناير/كانون الثاني.

اليوم الثاني عشر – السبت 5 فبراير/شباط

مع استمرار المظاهرات استقالت بعض قيادات الحزب الوطني الديمقراطي، ومنهم جمال مبارك نجل الرئيس.

اليوم الثالث عشر – الأحد 6 فبراير/شباط

في القاهرة، استمر المتظاهرون في احتلال ميدان التحرير وأقام المسيحيون القداس في الميدان بينما وقف مسلمون لحمايتهم، كما أُقيمت الصلاة على أرواح «شهداء» الانتفاضة. ولأول مرة منذ أيام استأنفت البنوك نشاطها لساعات قليلة إلا إن شركات الصرافة ظلت مغلقة. وبدأت النيابات والمحاكم في العمل مجدداً، كما بدأ الحوار بين الحكومة وجماعات المعارضة، ومن بينها جماعة «الإخوان المسلمين» المحظورة، ولكن سرعان ما انهار الحوار.

اليوم الرابع عشر – الاثنين 7 فبراير/شباط

ظل المتظاهرون في خيامهم في ميدان التحرير وأعلنت الحكومة عن صرف علاوة شهرية قدرها 15 بالمئة من الرواتب والمعاشات، وأُطلق سراح وائل غنيم، وهو أحد المديرين التنفيذيين بشركة «غوغل» وأحد مديري صفحة «كلنا خالد سعيد» على موقع «فيسبوك» للتواصل الاجتماعي، وذلك بعد 12 يوماً من احتجازه في معتقل سري، وأعطى لقاء تليفزيوني مع وائل غنيم قوة دفع جديدة للمظاهرات.

اليوم الخامس عشر – الثلاثاء 8 فبراير/شباط

استمرت أعداد المتظاهرين في ميدان التحرير في التزايد مع تنظيم مسيرة مليونية جديدة، وتجمع البعض أمام مبنى مجلس الشعب، وأعلن العمال في السويس الإضراب العام، واندلعت الاحتجاجات في الوادي الجديد، وأعلن نائب الرئيس عمر سليمان عن مجموعة كبيرة من الإصلاحات الدستورية والتشريعية تشرف عليها لجنة، ووعد بالتحقيق في هجمات البلطجية على المتظاهرين في 2 فبراير/شباط.

اليوم السادس عشر – الأربعاء 9 فبراير/شباط

إعلان الإضراب العام في جميع أرجاء البلاد.

اليوم السابع عشر – الخميس 10 فبراير/شباط

وسط إشاعات بأن الرئيس مبارك سيتنحى، ألقى الرئيس خطاباً إلى الشعب نقلته شاشات التليفزيون، لكنه لم يعلن فيه استقالته، فرفع المتظاهرون في ميدان التحرير أحذيتهم في الهواء ملوحين بها تعبيراً عن الغضب وطالبوا الجيش بالانضمام إليهم.

اليوم الثامن عشر – الجمعة 11 فبراير/شباط

نظم مئات الآلاف من المتظاهرين في أرجاء البلاد مظاهرات فيما عُرف باسم «الجمعة الأخيرة»، وفي حوالي السادسة مساءً أعلن عمر سليمان نائب الرئيس أن حسني مبارك تنحى عن منصبه وسلم سلطاته إلى الجيش ممثلاً في المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي يرأسه المشير محمد حسين طنطاوي.

«ثورة 25 يناير»

في أعقاب نجاح الثورة التونسية، بدأ الناشطون المعارضون في مصر الإعداد لكي يكون يوم 25 يناير/كانون الثاني، وهو عطلة في مصر بمناسبة يوم الشرطة، يوماً للمظاهرات والاحتجاجات في أرجاء البلاد. أما الشباب المؤيدون للديمقراطية، سواء من لهم انتماءات سياسية ومن ليس لهم، بما في ذلك الحركات المعارضة مثل «كفاية» و«شباب 6 إبريل» واليسار و«الجمعية الوطنية للتغيير»، فوزعوا آلاف المنشورات وقاموا بالحشد من خلال شبكة «فيسبوك» للتواصل الاجتماعي وموقع «تويتر». ووفقاً للقانون المصري تعتبر هذه المظاهرات غير مشروعة، حيث لم يطلب منظموها التصاريح اللازمة للمظاهرات لأن السلطات لم تكن ستصدرها.

وفي محاولة لمنع قوات الأمن المركزي من عزل المتظاهرين، الذين كانوا يحاولون التجمع في ميدان التحرير كما هو المعتاد، حدد المتظاهرون عدة نقاط للتجمع وكانت هذه النقاط تقع في الميادين العامة أو بجوار

أحد المساجد في أحياء شعبية بعيدة عن الشبهات بالقاهرة والجيزة، ومن نقاط التجمع هذه بدأ المتظاهرون مسيراتهم باتجاه ميدان التحرير. وفي معظم نقاط التجمع هذه كان يلتقي مئات من الرجال والنساء والأطفال ويسيرون في الحواري والطرقات الصغيرة لتضليل قوات الأمن، وأثناء مسيرتهم تزداد الأعداد، وبدا جلياً أن الخوف من التظاهر على الملأ قد اختفى من الصدور.

وكان هذا الشعور الجديد بعدم الخوف يظهر جلياً في كثير من الأماكن الأخرى، مثل الإسكندرية وأسيوط والمنصورة والسويس. واستمرت أعداد المتظاهرين في الزيادة وهي أعداد كانت كافية، بالإضافة إلى عزم المتظاهرين، لردع هجمات الشرطة. ولم يلن عزم المتظاهرين حتى مع الاستخدام المفرط للقوة.

وخوفاً من تحدي سلطة الدولة وهيبتها بعد صلاة الجمعة يوم 28 يناير / كانون الثاني، حين كانت هناك دعوات لمظاهرات حاشدة، أغلقت السلطات وسط المدينة ونقاط التجمع الاستراتيجية الأخرى مثل الميادين العامة والجسور، كما قطعت خدمات الإنترنت والهاتف النقال، ولكن ثبت فشل هذه المحاولات حيث نجح مئات الآلاف من الأشخاص بالقاهرة في تخطي هذه الحواجز واشتبكوا مع قوات الأمن المركزي في طوفان شعبي فاكتسحوها أمامهم دون وجود قيادة معروفة لهم، وفرضت السلطات على عجل حظراً للتجوال لكنه قُوبل بتجاهل كبير.

وأقال الرئيس مبارك حكومته وأمر الجيش بالنزول إلى الشوارع مع انسحاب الشرطة. وحُرقت بعض أقسام الشرطة ورموز القمع الأخرى في أرجاء البلاد، وحُرق بعضها على أيدي المتظاهرين بينما حُرق البعض الآخر في ظروف غير واضحة. وعمت البلاد الفوضى والخروج عن القانون. ويُعتقد أن بعض البلطجية مأجورون من أعضاء «الحزب الوطني الديمقراطي» الحاكم وبعضهم من قوات الأمن لكنهم يرتدون ملابس مدنية، أو أنهم من أتباع الشرطة. وخرج هؤلاء البلطجية إلى الشوارع يروعون الناس ويسلبون وينهبون، فشكل الناس «اللجان الشعبية» ووضعوا المتاريس في الشوارع لحماية ممتلكاتهم. وبد أنه ليس من الممكن ردع المظاهرات والاحتجاجات. وفي 1 فبراير / شباط جذبت «المظاهرة المليونية» ما لا يقل عن مليوني شخص في القاهرة وحدها طبقاً لعديد من الروايات.

وفي اليوم التالي جاء رد الحكومة، التي عبأت في القاهرة ومدن أخرى منها المحلة الكبرى متظاهرين مؤيدين لمبارك، ومنهم بلطجية مأجورون، لمهاجمة المتظاهرين المعارضين، فوصلوا إلى ميدان التحرير مسلحين بالعصي وغيرها من الأسلحة وهم يمتطون الخيول والجمال، وبعد مواجهات دموية وحرب شوارع طويلة انتصر المتظاهرون. إلا إن هذه الفترة كانت مخيفة وكثرت فيها الاعتقالات، فمن المعتقد أن أكثر من 20 شخصاً لقوا مصرعهم أو أُصيبوا بجراح خلال هذه الفترة كما اختفى مئات آخرون، وزُعم أن كثيرين تعرضوا للتعذيب في المعتقلات ومنهم من تعرضوا للتعذيب على أيدي الشرطة العسكرية.

وأثار استهداف الصحفيين ونشطاء حقوق الإنسان مخاوف من أن السلطات كانت تحاول إخراج من يمكن أن يكونوا شهود العيان على ما تخطط له في الساعات المقبلة، وكان اثنان من مندوبي منظمة العفو الدولية وأحد مندوبي منظمة «هيومن رايتس ووتش» (مراقبة حقوق الإنسان) والناشط الحقوقي أحمد سيف الإسلام ومصطفي الحسن من بين 30 شخصاً اعتقلتهم قوات الأمن في مداهمة على مركز هشام مبارك للقانون في القاهرة في 3 فبراير / شباط[27]، وقد ظلوا محتجزين في معسكر 75 التابع للشرطة العسكرية في منشية البكري بالقاهرة. كما أُلقي القبض على ثلاثة أعضاء من «المركز المصري لحقوق السكن» لأنهم اصطحبوا معهم أغطية للمتظاهرين في ميدان التحرير. وكان من ضمن الصحفيين المعتقلين راجش بهاردواج، مراسل «سي إن إن و«أي بي إن»، الذي احتُجز لعدة ساعات. ويُذكر أن سبعة من الناشطين السياسيين اعتُقلوا مساءً عقب لقائهم مع د. محمد البرادعي أحد قادة المعارضة، كما اعتُقل ناشطون من «حركة شباب 6 إبريل / نيسان» و«شباب العدالة والحرية» و«الجمعية الوطنية للتغيير» و«حزب الجبهة الديمقراطية»، وأُفرج عن أغلبهم في 5 فبراير / شباط.

وجاءت عمليات القبض على هؤلاء في سياق محاولة السلطات ووسائل الإعلام التي تسيطر عليها الحكومة بث دعاية تنطوي على نزعة قومية متطرفة وعلى عداء للأجانب، فزعمت مراراً وتكراراً أن هذه المظاهرات نتيجة

لمؤامرة أجنبية لزعزعة استقرار مصر. وأصبح المتظاهرون المناوئون للحكومة الموضوع الرئيسي لحملات تشويه رسمية في وسائل الإعلام، ومنها التليفزيون الرسمي، ووُجهت إليهم اتهامات بأن أجهزة استخبارات أجنبية اخترقتهم، واتهامات بالحصول على تمويل أجنبي[28]. واستخدمت السلطات المصرية شبكات الهاتف النقال لترسل إلى المصريين رسائل نصية مؤيدة للحكومة. وتقول إحدى هذه الرسائل: على الرجال الشرفاء والمخلصين مواجهة الخونة وحماية شعبنا وكرامتنا»[29]. واتُهم بعض المراسلين المصريين والأجانب بأنهم جواسيس لدول أجنبية، وفي بعض الحالات تعرضوا لاعتداءات من جانب مؤيدي الحكومة [30].

ورفضت السلطات المصرية بشكل قاطع الانتقادات الدولية بشأن قمع المتظاهرين، وظهر ذلك من خلال نشرات الأخبار على التليفزيون الرسمي والبيانات والخطب التي أدلى بها مسؤولون حكوميون، واصفين ذلك بأنه «تدخل أجنبي». وفي 3 فبراير/شباط، صرح نائب الرئيس عمر سليمان الذي كان معيناً في منصبه حديثاً: «التدخل في شئوننا الداخلية شيء غريب. نقبل النصيحة والمساعدة ولكن أن يتدخلوا في شؤوننا ويصدروا أوامر لنا بأن نفعل أو لا نفعل هذا شيء غير مقبول ولا نسمح به على الإطلاق»[31].

كما أعاقت الحملة الإعلامية للسلطات المصرية عمل الصحفيين المستقلين، وأعاقت سبل الوصول إلى المعلومات بل وحتى الاتصالات، ففي ليلة 27 يناير/كانون الثاني، طلبت السلطات من مقدمي خدمة الإنترنت قطع الوصلات الدولية، وهو ما أثر بشكل جذري على إمكانية الدخول إلى شبكة الإنترنت[32]. ولم تعد خدمة الإنترنت إلا يوم 2 فبراير/شباط. وفي يوم 28 يناير/كانون الثاني، ذكرت شركات الهاتف النقال أنها تلقت أوامر بوقف الخدمة في مناطق معينة في البلاد، وأنها اضطُرت للخضوع إلى هذه الأوامر[33]. وذكرت شركة «فودافون» أنها تمكنت من إعادة خدمات الاتصال الصوتي في اليوم التالي، ومع هذا فإن شركات الهاتف النقال استمرت في القول بأن السلطات المصرية كانت تستخدم شبكاتها لتبعث للمصريين رسائل نصية مؤيدة للحكومة[34]. وفي يوم 30 يناير/كانون الثاني، ذكرت قناة «الجزيرة» أن السلطات المصرية ألغت ترخيص بث القناة، وأغلقت مكتبها بالقاهرة[35]. وفي 4 فبراير/شباط، ذكرت الجزيرة أن مكتبها بالقاهرة تعرض للسرقة والنهب كما دُمرت المعدات الموجودة به[36]. وتمكنت الجزيرة من استئناف البث في 9 فبراير/شباط[37].

وكان الصحفيون والمراسلون المستقلون الآخرون يُعزلون لمهاجمتهم، وشهد موفدو منظمة العفو الدولية في القاهرة على مصادرة قوات الأمن لكاميرات الفيديو من بعض الأشخاص[38]. وفي 2 فبراير/شباط، صعدت السلطات من حملاتها ضد الصحفيين المستقلين. وهاجم مؤيدو الحكومة بعض المراسلين المحليين والدوليين ومنهم من يعمل في شبكات مثل «الجزيرة» و«العربية» و«هيئة الإذاعة البريطانية» و«سي إن إن»، كما قُبض على بعضهم وصادرت قوات الأمن معداتهم[39]. وفي إحدى الحوادث بالقاهرة، تعرض الصحفي البلجيكي موريس سارفاتي للضرب على أيدي مؤيدين للحكومة قبل اعتقاله في ثكنة عسكرية، وذكر أنه اتُهم بالتجسس، وهُدد بإعادته مرة أخرى إلى جهاز مباحث أمن الدولة[40]. وفي مواجهة هذا القمع غير المسبوق اضطر كثير من الصحفيين الأجانب إلى البقاء في فنادقهم، بينما تعرض الصحفي المصري أحمد محمود إلى طلق ناري يوم 29 يناير/كانون الثاني أودى بحياته بعد خمسة أيام متأثراً بجراحه.

ومرةً أخرى فشلت هذه الجهود، حيث ظل وسط القاهرة تحت سيطرة المتظاهرين المعارضين للحكومة، كما أصبح ميدان التحرير مركزاً للاحتفالات والاحتجاجات وآلاف الأسر والهتافات والغناء والتخطيط للخطوات القادمة ومناقشة التطورات الأخيرة. وشهد يوم 7 فبراير/شباط، قوة دفع جديدة للمظاهرات عندما أجرى وائل غنيم وهو أحد المديرين التنفيذيين بشركة «غوغل» وأحد مديري صفحة «كلنا خالد سعيد» على موقع «فيسبوك» حديثاً تليفزيونياً أثار مشاعر الجماهير بعد إطلاق سراحه من معتقل سري. وفي اليوم التالي، انتشرت موجة من الإضرابات في كافة أرجاء البلاد. وبحسب تقديرات «المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية» فإن أعداد العمال المضربين عن العمل كان حوالي 300 ألف عامل في تسع محافظات يوم 9 فبراير/شباط[41]. ووصلت وفود العمال المضربين إلى ميدان التحرير وجلسوا خارج قصر الرئاسة وأمام مبنى اتحاد الإذاعة والتليفزيون. وفي يوم 11 فبراير/شباط، حين بدا أن هناك احتمالاً كبيراً لبدء عصيان عام، تسلمت القوات المسلحة زمام الأمور وتنحى الرئيس مبارك عن منصبه.

وكان ثمن النصر باهظاً، وبخاصة للذين فقدوا أحبائهم، فعلى الرغم من أن معظم المتظاهرين كانوا مسالمين فإن ما لا يقل عن 840 شخصاً لقوا مصرعهم وأُصيب أكثر من ستة آلاف آخرين وذلك طبقاً لما أورده مسؤول بوزارة الصحة والسكان[42].

دور المرأة

انضمت المرأة من مختلف قطاعات المجتمع للانتفاضة، ولعبت نساء وفتيات كثيرات أدواراً قيادية في عملية الحشد. وسواء كانت المرأة صغيرة أم كبيرة، محجبة أم سافرة، متعلمة أم أمية، فقد كانت تهتف وتغني من أجل التغيير وتقف في مواجهة قوات الأمن وتنام في خيام المحتجين وفي كثير من الأحيان بصحبة أطفالها. ودافعت النساء والفتيات عن ميدان التحرير وشاركن في النقاش حول الخطوات التالية للمتظاهرين. وخلال 18 يوماً غيرت الكثيرات طريقة حياتهن المعتادة فكانت الأفعال تأتي بعكس ما تعودن عليه، كما إن الكثيرات ممن ظللن بالبيوت كن يقفن في الشرفات يلوحن ويشجعن الصفوف الأولى من المتظاهرين الشجعان الذين واجهوا القنابل المسيلة للدموع وخراطيم المياه، كما استخدمن الهواتف النقالة لتصوير قوات الأمن وهي تطلق النار على متظاهرين عزل، وهو ما يقدم أدلة مصورة بالفيديو عن أعمال القتل. وتطوعت طبيبات مثل منى مينا لعلاج المتظاهرين الجرحى في المستشفى الميداني بالقرب من ميدان التحرير كما إن هيئات التمريض بالمستشفيات، ومعظمها من الإناث، ساعدت الأطباء في أعمالهم.

ولم يقف الأمر عند معاناة المرأة المصرية، مثلها مثل الرجل، طوال عقود من القمع السياسي والصعوبات الاقتصادية، بل كان عليها أن تتعايش مع قوانين تنطوي على التمييز ضد المرأة ومن إرث كبير من عدم المساواة بين الرجل والمرأة. وفي هذا الإطار ذكر تقرير صدر عام 2010 عن المنتدى الاقتصادي العالمي حول الفجوة بين الرجل والمرأة في العالم أن مصر تحتل المركز 125 من مجموع 134 دولة من ناحية المساواة بين الرجل والمرأة، ويعود ذلك بالأساس لنقص المشاركة السياسية والاقتصادية ولنقص الفرص المتاحة[43]. وفي الفترة ما بين عامي 2005 و2010 كانت حصة المرأة في مجلس الشعب المصري ثمانية مقاعد فقط من مجموع 454 مقعداً. وفي الانتخابات النيابية التي جرت في نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول سنة 2010، خصص قانون جديد حصةً للمرأة قدرها 64 مقعداً في مجلس الشعب الذي أصبح عدد مقاعده 518 مقعداً، لكن القدر لم يمهله طويلاً فسرعان ما انحل.

وطوال الأحداث، كانت المرأة جزءاً لا يتجزأ من الانتفاضة وسبباً رئيسياً لنجاحها، ولقيت عديد من النساء والفتيات مصرعهن نتيجة لاستخدام قوات الأمن القوة المفرطة، ومن بينهن مهير خليل زكي ورحمة محسن أحمد وأميرة سمير السيد وماجدة عوض على عبد الرازق، وقضاياهن موثقة في هذا التقرير. وكانت هناك نساء وفتيات أيضاً ضمن الجرحى والمصابين من ضحايا قوات الأمن والبلطجية، وضمن من تعرضوا للتعذيب في المعتقلات. فعلى سبيل المثال، صاحت مهير خليل زكي من بولاق الدكرور بمحافظة الجيزة على رجال الشرطة بعد أن رأتهم من على سطح منزلها وهم يقتلون رجلاً بالشارع، فعاجلوها بطلقة نارية على الفور وتوفيت لاحقاً على أثرها.

كما كانت المرأة حاضرة بقوة بين الناشطين ومنظمي الأحداث على الإنترنت. فعلى سبيل المثال نشرت أسماء محفوظ، وهي من الأعضاء المؤسسين في «حركة شباب 6 إبريل/نيسان» لقطات فيديو كجزء من مبادرة على الإنترنت لحث الناس على الانضمام للاحتجاجات في الشارع.

وحتى كتابة هذه السطور بنهاية شهر مارس/آذار 2011، لم يُقدم سوى القليل لضمان أن تلعب المرأة دوراً في عمليات الإصلاح للدولة المصرية. فعلى سبيل المثال، اقتصرت اللجنة التي شُكلت لتعديل الدستور على رجال فقط. ومن الضروري أن تصبح خبرات واحتياجات وآراء المرأة جزءاً أصيلاً من عملية التغيير في أعقاب الانتفاضة. أما الاعتداءات التي تعرضت لها نساء وفتيات أثناء احتجاج سلمي يوم 8 مارس/آذار

بمناسبة اليوم العالمي للمرأة فأعاد للأذهان الصراع الي تخوضه المرأة دائماً ليصل صوتها للآخرين، وهو ما يشير إلى أن الطريق ما زال طويلاً لبناء مصر خالية من التمييز على أساس النوع.

وقد استمرت معاناة المرأة لترفع صوتها عالياً منذ خلع حسني مبارك، وذكرت ما لا يقل عن 18 سيدة وفتاة احتُجزن في معتقلات عسكرية بعد أن أخلى ضباط بالجيش ميدان التحرير بالقوة من المتظاهرين يوم 9 مارس/آذار أنهن تعرضن للتعذيب، وذكرت بعض المتظاهرات لمنظمة العفو الدولية أنهن تعرضن للضرب والصعق بالكهرباء ثم أُجبرن على الخضوع لكشف عذرية وتعرضن لتهديدات بتلفيق تهم الدعارة إليهن[44].

ما بعد «ثورة 25 يناير»

في يوم 12 فبراير/شباط، وهو اليوم التالي لتنحي حسني مبارك، تعهد المجلس الأعلى للقوات المسلحة بتأمين نقل الحكم سلمياً إلى سلطة مدنية منتخبة، وباحترام التزامات مصر بموجب المعاهدات الدولية. وفي اليوم التالي، أمر المجلس الأعلى للقوات المسلحة بحل مجلسي الشعب والشورى، وتعليق العمل بالدستور، وأعلن أن القوات المسلحة قد تحكم مصر لفترة ستة شهور حتى إجراء الانتخابات، ثم أعلن المجلس أن رئيس الوزراء أحمد شفيق سيظل على رأس حكومة تسيير الأعمال حتى تشكيل حكومة جديدة.

وظل الموقف مائعاً وكان الملايين يدركون أن عملية الإصلاح لم تكتمل برحيل حسني مبارك، كما كانوا ينتظرون على أحر من الجمر التغييرات التي ستجعل حياتهم أفضل أو تعيد إليهم العدالة المفقودة. ففي 13 فبراير/شباط، على سبيل المثال، نظم بعض العاملين في قطاع الشرطة مظاهرات احتجاج بالقاهرة والإسكندرية وبعض المدن الأخرى بشأن رواتبهم وظروف العمل. وفي اليوم التالي، طالب المجلس الأعلى للقوات المسلحة المواطنين بوقف الاحتجاجات والإضرابات[45].

وفي 2 مارس/آذار، تقدم رئيس الوزراء أحمد شفيق باستقالته قبل يومين من موعد تنظيم مظاهرات حاشدة تطالب بإقالته، وحل محله وزير النقل والمواصلات الأسبق عصام شرف. وفي 5 مارس/آذار، اقتحم متظاهرون، ومنهم معتقلون سابقون وضحايا للتعذيب، أحد المقار الكبرى لجهاز مباحث أمن الدولة بحي مدينة نصر بالقاهرة واستولوا على وثائق اعتقدوا أنها تمثل أدلة على جرائم سابقة ارتكبها العاملون بالجهاز تمثل انتهاكات لحقوق الإنسان. وبعد عشرة أيام، قرر وزير الداخلية منصور العيسوي حل جهاز مباحث أمن الدولة وصرح أنه سيتم إنشاء هيئة جديدة للأمن القومي لتحل محل الجهاز[46].

وفي 19 مارس/آذار، أُجري استفتاء على التعديلات الدستورية المقترحة، والتي تضمنت إلغاء عدة مواد من شأنها إبطال السلطات المطلقة التي أُدخلت على الدستور، وتحديد حد أقصى مدته ستة شهور عند فرض حالات الطوارئ إلا إذا وافق الشعب في استفتاء على تمديد حالة الطوارئ، وإعادة الإشراف القضائي المباشر على الانتخابات، واقتصار مدة رئيس الجمهورية على دورتين متتاليتين. وسهلت التعديلات سبل الترشح للرئاسة، ولكنها فرضت شرطاً بألا يكون المترشح للرئاسة يحمل جنسية أخرى بخلاف المصرية وهو ما يعني حرمان شخصيات مثل محمد البرادعي من الترشح. وكان من بين معارضي التصويت بنعم أشخاص قالوا إن التعديلات وُضعت دون استشارة قطاعات هامة في المجتمع مثل النساء والشباب، وأشخاص يرون أن التغييرات غير كافية، أو يرغبون في وضع دستور جديد. وقد صوتت الأغلبية بنعم لإجراء التعديلات في الاستفتاء وكان الإقبال عليه عالياً نسبياً. ومع الأسف فإن بعض الذين كانوا ينادون برفض التعديلات تعرضوا للقمع على أيدي أفراد من القوات المسلحة أو آخرين، وهو الأمر الذي يذكر بالأساليب التي كانت مستخدمة في الانتخابات والاستفتاءات السابقة[47]. وفي 30 مارس/آذار 2011، أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة إعلاناً دستورياً جديداً يحدد فترة ستة أشهر لإجراء انتخابات برلمانية جديدة وفقاً للمادة 41 والتعديلات التي وافق عليها الشعب في الاستفتاء. وطبقاً للمادة 60 من الإعلان الدستوري، فإن المجلس الأعلى للقوات المسلحة سيدعو البرلمان الجديد خلال ستة أشهر لانتخاب لجنة تأسيسية لصياغة الدستور الجديد خلال فترة ستة أشهر، ومن ثم سيُطرح مشروع الدستور للتصويت في استفتاء شعبي.

3/التظاهر والتزامات مصر

من واجب أية دولة أن تعزز الحق في حرية التجمع. فكما ينص «العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية»، الذي تعد الدولة المصرية طرفاً فيه، لا يجوز أن يُوضع من القيود على ممارسة هذا الحق إلا تلك القيود التي تفرض وفقاً للقانون وتشكل تدابير ضرورية لصيانة الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم.[48] وينبغي أن تتناسب أية قيود من هذا القبيل مع الهدف المشروع المراد تحقيقه ودون أي تمييز، بما في ذلك التمييز على أساس الآراء السياسية. وحتى عندما يكون القيد على الحق في التظاهر مبرراً في إطار القانون الدولي، فيجب أن يكون تعامل الشرطة مع التظاهرات (سواء أكانت محظورة أم لا) متماشياً مع المعايير الدولية التي تحرم استخدام القوة من جانب الموظفين المكلفين بتنفيذ القانون إلا في حالة الضرورة القصوى، وإلى الحد اللازم لأداء واجبهم، كما تنص على عدم استخدام الأسلحة النارية إلا عندما يتعذر تجنب هذا الاستخدام لحماية الأرواح.

وبينما تُعد السلطات المصرية، ككل الحكومات، مسؤولةً عن ضمان السلامة العامة وصيانة النظام العام، بما في ذلك استخدام القوة عند الضرورة وعلى نحو مبرر، فمن الواضح أن قوات الأمن تجاوزت إلى حد كبير النطاق المسموح به في إطار القانون الدولي والمعايير الدولية، بل وفي إطار القانون المصري. إذ لا يجوز لقوات الأمن أن تستخدم القوة إلا في ظروف محدودة وخاصة جداً، وذلك رداً على أنشطة من شأنها أن تهدد الأرواح والسلامة العامة. وحتى في تلك الظروف، يجب أن تكون القوة محكومة بمبادئ الضرورة والتناسب كما ينص على ذلك القانون الدولي والمعايير الدولية. لكن قوات الأمن المصرية، في تعاملها مع التظاهرات والاضطرابات التي هزت مصر عقب يوم 25 يناير / كانون الثاني، استخدمت القوة المفرطة بما يخالف المعايير الدولية، وعلى رأسها «المبادئ الأساسية الخاصة باستخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون»[49]، و«مدونة لقواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين»[50]، والقوانين المصرية نفسها، مثل قرار وزير الداخلية رقم 139 لعام 1955 بتقرير الأحكام الخاصة بالاجتماعات العامة والتظاهرات في الطرق العمومية، وقرار وزير الداخلية رقم 156 لعام 1964 في شأن تنظيم استخدام الأسلحة النارية.

تشريعات تقيد الحق في حرية التجمع

خضعت حرية التجمع للتقييد الشديد في ظل التشريعات المصرية إبان «ثورة 25 يناير»، حيث كانت المظاهرات تُعد «غير مشروعة» ومن ثم فإن المشاركين فيها كانوا عرضةً لتقديمهم للمحاكمة الجنائية. وليس من الواضح حتى الآن ما إذا كانت السلطات المصرية قد استخدمت أياً من هذه النصوص القانونية لتفريق المظاهرات وإلقاء القبض على المشاركين فيها واحتجازهم ومقاضاتهم، إذ يبدو أن قوات الأمن كانت تتصرف خارج الأطر القانونية تماماً، بل إنها لم تحترم حتى تلك الضمانات المحدودة المنصوص عليها في القوانين المصرية.

وكما يوضح الفصل الثاني، فإن القيود على حرية التجمع كانت تضرب بجذورها في القوانين المصرية، وجهاز الشرطة والممارسات الفعلية. فقد منح قانون الطوارئ للسلطات الحق في «وضع قيود على حرية الأشخاص

في الاجتماع والانتقال والإقامة والمرور في أماكن أو أوقات معينة والقبض على المشتبه بهم أو الخطرين على الأمن والنظام العام واعتقالهم والترخيص في تفتيش الأشخاص والأماكن دون التقيد بأحكام قانون الإجراءات الجنائية وكذلك تكليف أي شخص بتأدية أي عمل من الأعمال». (المادة 3(1)).

كما تعرض الحق في التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع إلى مزيد من القيود في إطار قانون مكافحة الإرهاب (رقم 97 لعام 1992)[51] لأن التعريف الفضفاض للإرهاب في ظل القانون المصري يشمل «أي تهديد أو ترويع» يهدف إلى «الإخلال أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر».

وثمة تشريعات أخرى قائمة تنطوي على تقييد شديد لحرية التجمع في مصر، مثل القانون نمرة 10 لعام 1914 بشأن التجمعات، والذي ينص على الحبس أو الغرامة للأفراد الذي يرفضون الانصياع للأوامر التي تقضي بتفريق تجمهر أكثر من خمسة أشخاص وتهدف لتعريض «السلم العام» للخطر (المادة 1). وبالمثل، يمنح القانون نمرة 14 لعام 1923 بتقرير الأحكام الخاصة بالاجتماعات العامة وبالمظاهرات في الطرق العمومية سلطات غير محدودة لقوات الأمن لتفريق أية مظاهرات تُعد خطراً على «الأمن العام». (المادة 10)

وتبين الحالات التي يتناولها هذا التقرير، وغيرها من الأدلة مثل تسجيلات الفيديو التي اطلعت عليها منظمة العفو الدولية، أن قوات الأمن المصري في العديد من المواقف خرقت هذه القوانين والمعايير واستخدمت القوة المفرطة، مما أدى في بعض الحالات إلى وقوع وفيات، كما انتهكت الحق في الحياة الذي تكفله المادة 6 من «العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية». ويُذكر أن «اللجنة لمعنية بحقوق الإنسان» التابعة للأمم المتحدة، وهي الجهة المعنية بالإشراف على تنفيذ العهد، أشارت في تعليقها العام رقم 6 إلى أن حق الحياة حق لا يجوز تقييده حتى في أوقات «الطوارئ العامة». وأضافت اللجنة أنه «على الدول الأطراف أن تتخذ تدابير ليست فقط لمنع حرمان أي إنسان من حياته عن طريق القيام بأعمال إجرامية، والمعاقبة على ذلك الحرمان، وإنما أيضا لمنع أعمال القتل التعسفي التي ترتكبها قوات الأمن التابعة لتلك الدول ذاتها». كما إن حظر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة هو حظر لا يجوز تقييده.

وعند تعامل قوات الأمن مع التظاهرات فإنها لم تحترم حتى تلك الضمانات المحدودة التي ينص عليها القانون المصري في المادة الثانية من قرار وزير الداخلية رقم 139 لعام 1955، التي تفصل شروط استخدام القوة والأسلحة النارية لتفريق المظاهرات وغيرها من التجمعات العامة. ومن الأحكام ذات الصلة التي خرقتها قوات الأمن المصرية ما يلي:

- **المادة 2(3):** ضرورة توجيه إنذار للمتجمهرين بأنه سيتم استخدام القوة. ويجب أن يكون الإنذار مسموعاً، مع استخدام مكبرات الصوت في حالة الضرورة. كما تجب الإشارة بصورة واضحة إلى المدة المعطاة للمتظاهرين وغيرهم من المتجمهرين لفض تجمعهم.

- **المادة 2(4):** إذا لم يستجب المتجمهرون لإنذارين واضحين يجوز عندئذ لقائد العملية الأمنية إصدار الأمر باستخدام أسلحة الغاز، وتفريق المتظاهرين بالعصي.

- **المادة 2(5):** يجوز لقائد القوة الأمنية إصدار الأمر بإطلاق النار إذا لم يتفرق أولئك المتجمهرون بعد إنذارين، وبعد استخدام الأسلحة المسموح باستخدامها طبقا للمادة 2(4)؛ أو إذا حدث اعتداء على أفراد قوات الأمن؛ أو إذا حدث اعتداء على الأرواح أو الأموال أو المنشآت.

- **المادة 2(6):** يجب أن يكون الأمر بإطلاق النار مسموعاً، ويجب أن يقتصر إطلاق النار نحو الساقين فقط في جميع الأحوال.

- **المادة 2(8):** يُحظر حظراً قطعياً إطلاق النار في الهواء أو فوق الرؤوس تفادياً لإصابة من يُعتبرون «أبرياء».

كما تشتمل المادة الأولى من قرار وزير الداخلية رقم 156 لعام 1964[52] على ضمانات مماثلة، حيث تنص على أنه في حالة تفريق التجمعات أو المظاهرات العامة المؤلفة من أكثر من خمسة أشخاص وتمثل تهديداً «للأمن العام»، يجب على رئيس القوة الأمنية توجيه إنذارات شفهية مسموعة توضح أنه سيتم إطلاق النار إذا رفض المتظاهرون التفرق، مع إعطاء وقت كاف للمتجمهرين للامتثال للأمر. وتحدد المادة الثانية أن الأسلحة النارية يجب ألا تُستخدم إلا في حالة الضرورة القصوى وبوصفها الوسيلة الوحيدة.

ويُلاحظ أن المادة 102 من القانون رقم 109 لعام 1971 في شأن هيئة الشرطة تؤكد على المبادئ المنصوص عليها في القرار رقم 139 لعام 1955، والتي تحظر استخدام الأسلحة النارية إلا في حالة الضرورة القصوى ولتحقيق هدف مشروع. وتشير المادة إلى ضرورة اتباع التدابير المحددة لاستخدام الأسلحة النارية كما نص عليها قرار وزير الداخلية، وذلك في كافة الأوقات.

دور النيابة العامة

«النيابة العامة شعبة من شعب السلطة القضائية وهي النائبة عن المجتمع والممثلة له وتتولى تمثيل المصالح العامة وتسعى في تحقيق موجبات القانون».

المادة 1 من «تعليمات العامة للنيابات في المسائل الجنائية»

تتحدد مهام النيابة العامة، التي يرأسها النائب العام، في العديد من الوثائق القانونية مثل قانون السلطة القضائية وقانون الإجراءات الجنائية والتعليمات العامة للنيابات.

وللنيابة العامة مهام قضائية تخولها سلطة رفع الدعوى الجنائية (والمدنية أحياناً) ومباشرتها بإجراء التحقيق في الجرائم[53]. وتخوّل النيابة العامة سلطة القبض على الأشخاص وحبسهم والتحقيق معهم والإفراج عنهم، وتفتيش المنازل وإصدار قرارات الإحالة والترافع في القضايا أمام القضاء لحين صدور حكم نهائي وتطبيقه[54].

ولأي شخص أن يبلغ عن جريمة ما للنيابة العامة أو مأموري الضبط القضائي مباشرة[55]. ويحيل مأموري الضبط القضائي أية معلومات متعلقة بالجريمة إلى النيابة العامة بعد جمع الأدلة فور تلقي البلاغ[56]. كما تختص النيابة العامة بمجموعة من المهام الإدارية مثل الإشراف على مأموري الضبط القضائي[57]، ولها أن تطلب مراجعة أي قضية تخص أي مأمور ضبط قضائي إذا ما ارتكب هذا الضابط مخالفة في أثناء تأدية واجباته أو إذا ما قصّر في عمله. كما أن لها الحق في الشروع في اتخاذ الإجراءات التأديبية ضده[58].

وللنيابة سلطة التفتيش على السجون وغيرها من المقار التي يتم فيها قضاء الأحكام أو الحبس من خلال زيارة هذه المقار وفحص دفاتر السجن والاتصال بأي محبوس وضمان عدم احتجاز أي شخص دون سند قانوني، بما في ذلك إصدار الأمر بالإفراج[59]. وتقضي التعليمات الموجهة لأعضاء النيابة بضرورة قيامهم بالتحقيق بأنفسهم في كل الادعاءات المنسوبة إلى ضباط الشرطة متى كانت هذه الادعاءات متعلقة بارتكاب جريمة أو جنحة، وسواء أكانت قد تمت في أثناء أدائهم لمهام وظيفتهم أو بسببها، أو كانت غير متعلقة بهذه الواجبات والمهام.[60]

وفي القضايا التي تُعتبر قضايا أمنية، كثيراً ما تقرر النيابة العامة إجراء التحقيق بنفسها من خلال نيابة أمن الدولة العليا[61] المختصة بهذا النوع من الجرائم، والتي يشرف عليها النائب العام بنفسه مباشرة.

وطبقاً للمادة 10 من قانون الطوارئ، تخوّل النيابة العامة إلى جانب مهامها الاعتيادية سلطة قاضي التحقيق وغرفة الاتهام (قاضي الإحالة)[62]. وبموجب المادة التي أُضيفت لقانون الإجراءات الجنائية برقم 206 مكرر، أصبحت النيابة العامة تتمتع أيضاً بسلطة قاضي التحقيق وسلطات محكمة الجنح المستأنف في غرفة المشورة في جرائم الإرهاب[63].

4/الإفراط في استخدام القوة ضد المتظاهرين

«كيف تقتل الشرطة أولادنا، مع أنها يجب أن تحمينا؟»

والدة إسلام متولي محمد متولي، البالغ من العمر 21 سنة، والذي قُتل برصاص قوات الأمن في السويس يوم 28 يناير/كانون الثاني 2011

كان هناك ثمن فادح للإطاحة بحسني مبارك. وتشير البيانات الأولية الصادرة عن وزارة الصحة والسكان إلى أن 384 شخصاً قد قُتلوا خلال الانتفاضة الشعبية، كما أُصيب 6467 شخصاً، وذلك استناداً إلى المعلومات الواردة من المستشفيات التابعة للوزارة.[64] وفي 4 إبريل/نيسان، ذكر مسؤول في وزارة الصحة والسكان أن عدد القتلى بلغ 846 شخصاً، ويشمل هذا العدد من قُتلوا في المستفيات الخاصة والعسكرية ومستشفيات الشرطة.[65] ومنذ البداية أعرب عدد من المدافعين عن حقوق الإنسان والمحامين والنشطاء في مصر عن اعتقادهم بأن الأعداد أكبر بكثير من تلك التي ذكرها مسؤول وزارة الصحة والسكان. وقد أصدرت عدة منظمات معنية بحقوق الإنسان قوائم خاصة بالأشخاص الذين قُتلوا. فعلى سبيل المثال، جمعت «جبهة الدفاع عن متظاهري مصر» معلومات عن 685 شخصاً ممن قُتلوا.[66]

ولا تتوفر لدى منظمة العفو الدولية قائمةً شاملة بجميع الذين قُتلوا خلال الاضطرابات، إذ إنها تركز بالأساس على توثيق أنماط استخدام القوة، بما في ذلك القوى المميتة، التي استخدمتها قوات الأمن، وكذلك على انتهاكات القانون الدولي والمعايير الدولية. وقد طلبت المنظمة من وزارة الصحة والسكان معلومات مفصلة عن الذين قُتلوا، بما في ذلك أفراد قوات الأمن، وخاصةً الاسم والنوع والعمر ومكان الوفاة وتاريخها والظروف المحيطة بها. ولم تُقدم هذه المعلومات لمنظمة العفو الدولية، ناهيك عن إعلانها للرأي العام، بالرغم من حق الضحايا وعائلاتهم والمجتمع بصفة عامة في معرفة الحقيقة الكاملة عن الانتهاكات وفي طلب الإنصاف.

وقد توصلت بعثة تقصي الحقائق التي أوفدتها منظمة العفو الدولية إلى أدلة كثيرة على إفراط قوات الأمن في استخدام القوة في شتى أنحاء البلاد، بما في ذلك القوة المميتة، ضد المتظاهرين الذين لم يكونوا يشكلون خطراً على أرواح أفراد قوات الأمن أو غيرهم. وقد استُخدمت القوة المفرطة أساساً للحيلولة دون تجمع المتظاهرين في مواقع حيوية، ولتفريق مجموعات من المتظاهرين، وخلال اشتباكات بين المتظاهرين وقوات الأمن، وهي اشتباكات وقع معظمها حول أقسام الشرطة.

وقد استخدمت قوات الأمن المصرية قنابل الغاز المسيل للدموع، وخراطيم المياه، وعيارات الخرطوش المميتة، والعيارات المطاطية والذخيرة الحية لتفريق الحشود، بما في ذلك في ظروف توحي بأن المتظاهرين ربما لم يشكلوا تهديداً خطيراً لأفراد قوات الأمن أو لغيرهم. وفي بعض الحالات، اندفعت قوات الأمن وسط حشود المتظاهرين في سيارات مصفحة. وفي حالات أخرى، كان أفراد قوات الأمن ينهالون ضرباً بالهراوات أو العصي على من يمسكونهم من المتظاهرين ويعتدون عليهم بالركل. كما استخدم أفراد قوات الأمن القوة بشكل غير متناسب ولجأوا إلى استخدام الأسلحة النارية في ظروف لم تكن ضرورية بشكل تام. وحتى في الحالات التي تصرف فيها بعض المتظاهرين بعنف، من قبيل إلقاء الحجارة أو في إلقاء الزجاجات الحارقة، وهو أمر كان أكثر ندرة، أو أقدموا على الإضرار بممتلكات، لم تكن قوات الأمن تستخدم الأسلحة بشكل مشروع. فقد أظهر أفراد قوات الأمن استخفافاً صارخاً بأرواح البشر، ولم يمارسوا ضبط النفس، ولم يحاولوا الحد من الإصابات، بما في ذلك الإصابات في صفوف المارة أو المتواجدين في أماكن مغلقة. وقد تُوفي كثير من المتظاهرين نتيجة عيارات أُطلقت على الجزء العلوي من الجسم، بما في ذلك الرأس أو الصدر. وفي معظم الحالات التي وثّقتها منظمة العفو الدولية، واستخدمت قوات الأمن خلالها الذخيرة الحية ضد المتظاهرين، لم يكن هناك أي تهديد على أرواح أفراد قوات الأمن أو غيرهم. وفي بعض الحالات، قُتل أشخاص من المارة أو الواقفين جانباً نتيجة رصاصات أطلقتها قوات الأمن برعونة.

واستخدمت قوات الأمن بنادق الخرطوش بكثافة لإطلاق عيارات تُعرف في مصر عموماً باسم «الخرطوش» أو «البلي». وكان كثير من حالات الوفاة أو الإصابة الموثَّقة في هذا التقرير ناجمة عما يبدو أنه نوع مميت من ذخيرة بنادق الخرطوش. وقد تعرفت منظمة العفو الدولية على بعض أمشاط مخزن الخرطوش المستخدمة في بنادق الخرطوش، وهي أمريكية الصنع، وكذلك على بعض طلقات لبنادق الخرطوش ويتراوح قطرها بين 0.24 بوصة (6 مليمتر) و0.350 بوصة (7.62 مليمتر)، ويُشار إليها عموماً باسم «الخرطوش». ويحتوي مشط مخزن الخرطوش في كل بندقية من هذه البنادق على عدة طلقات تبعاً لحجم المقذوف. وتسبب هذه الطلقات صدمة، وقد تتسبب في الوفاة إذا أُطلقت من مسافة قريبة. أما إذا أُطلقت من مسافة بعيدة فإن شظايا الرش تتناثر على مساحة واسعة، ويُحتمل أن تتجاوز إصابتها الهدف المقصود. ومن المحتمل أن يؤدي استخدام هذه الطلقات بهذا الشكل إلى أن تصيب الشظايا الأجزاء الضعيفة من الجسم، مثل الوجه والعين والزور، مما يسبب جروحاً واسعة الانتشار وعميقة وغائرة. وقد أكدت البحوث التي أجرتها منظمة العفو الدولية ما ذكره أطباء متخصصون من أن من بين الإصابات الأكثر انتشاراً أثناء الاحتجاجات الإصابات بطلقات الرش في العين، والتي كثيراً ما تؤدي إلى فقدان البصر بشكل كامل.

أما قنابل الغاز المسيل للدموع، والتي لا يُقصد منها إلا أن تكون سلاحاً معجزاً غير مميت في الظروف المشروعة، فكانت تُطلق بوضوح على متظاهرين سلميين، وأحياناً ما أُطلقت على ارتفاع الرأس. وقد تعرفت منظمة العفو الدولية على بعض عبوات قنابل الغاز المسيل للدموع وتبين أنها قنابل أمريكية الصنع من طراز «6230 Riot CS Smoke Grenade»[67] وعبوة أمريكية الصنع من طراز «3430 Short 37/38mm Riot CS Powder Muzzle Blast»[68]. ويُسمح للموظفين المكلفين بتنفيذ القانون باستخدام قنابل الغاز المسيل للدموع في حالات السيطرة على الشغب، بغرض منع أو مواجهة العنف الجماعي، ومن ذلك مثلاً تفريق التجمعات التي تشكل خطراً وشيكاً بإلحاق إصابات شديدة. وينبغي على قوات الأمن عدم استخدام الغاز المسيل للدموع بشكل تعسفي، وخاصة في الأماكن المغلقة.[69] ومن المفترض إلقاء هذه القنابل في الهواء، بحيث تفقد سرعتها عند سقوطها. وقد حدث في كثير من الحالات خلال المظاهرات أن أُلقيت قنابل الغاز المسيل للدموع بشكل مكثف في ظروف لا تبرر استخدامها وبطريقة تشكل خطراً على الأرواح. بل إن المستشفى الميداني المؤقت الذي أُقيم في ميدان التحرير لم يسلم على ما يبدو من استهداف قوات الأمن، يوم 28 يناير/كانون الثاني، حيث أُلقيت عدة قنابل للغاز المسيل للدموع داخل المستشفى.

وقد وقعت أولى الإصابات في محافظة السويس، حيث قُتل عدد من المتظاهرين يوم 25 يناير/كانون الثاني. ووقع العدد الأكبر من حالات الوفاة يوم 28 يناير/كانون الثاني، الذي أُطلق عليه اسم «جمعة

الغضب»، حيث سَجلت وفيات عدة في مختلف أنحاء البلاد. كما قُتل كثير من الأشخاص على أيدي قوات الأمن وعناصر أخرى يحتمل أنها كانت تتصرف برضا هذه القوات يومي 29 و30 يناير/كانون الثاني، ومنهم من قُتل أمام وزارة الداخلية في القاهرة، وبالقرب من أقسام الشرطة في الجيزة والإسكندرية والمحلة الكبرى وبني سويف، عندما انهار القانون والنظام بعد انسحاب الشرطة. كما وُثق عدد آخر من الوفيات يومي 2 و3 فبراير/شباط في ميدان التحرير بالقاهرة، وذلك خلال اشتباكات بين معارضي مبارك ومؤيديه، ومنهم من قُتل نتيجة إطلاق الذخيرة الحية على المتظاهرين المعارضين لمبارك.

ولم تتمكن منظمة العفو الدولية من التحقق بشكل مستقل من عدد القتلى والجرحى في صفوف قوات الأمن، بالرغم من أنها طلبت هذه المعلومات رسمياً من السلطات. وقد أشارت تقديرات وزارة الداخلية، بتاريخ 14 فبراير/شباط، إلى أن 32 من أفراد قوات الأمن، وبينهم ستة من ضباط الشرطة، قد قُتلوا، بينما أُصيب 1079 منهم.[70] وزُعم أن الضباط الستة قد قُتلوا نتيجة عيارات نارية على أيدي «عناصر إجرامية» أو «أفراد» آخرين بين يومي 28 و31 يناير/كانون الثاني 2011. وقُتل هؤلاء الضباط أثناء تأدية خدمتهم في الشوارع أو في مقار عملهم، ومن بينهم اللواء محمد البطران الذي لقي مصرعه في سجن القطا الجديد، والعميد محمد الخولي الذي أُردي بالرصاص بينما كان يقوم بتأمين مبنى مديرية الأمن بالإسكندرية. وأفادت المعلومات بأنه لم يُقتل أي من هؤلاء في سياق عمل الشرطة إزاء المظاهرات. وطبقاً لما ذكرته وزارة الداخلية، فقد كان من بين الآخرين الذين قُتلوا 11 من أفراد الأمن و15 مجنداً[71]، وقد تُوفوا أيضاً نتيجة اعتداءات من «عناصر إجرامية» أو نتيجة «عيارات نارية» بين يومي 28 و30 يناير/كانون الثاني 2011.[72] ولم تحدد المعلومات التي قدمتها وزارة الداخلية على وجه الدقة ظروف وفاة هؤلاء، مما يجعل من الصعب استخلاص نتائج قاطعة بخصوص ما إذا كانت وفاتهم قد نجمت عن أفعال عنيفة من جانب المتظاهرين المناهضين للحكومة.

ويوثِّق هذا الفصل الطريقة التي استخدمت بها قوات الأمن القوة ضد المتظاهرين في عدة محافظات، هي: القاهرة الكبرى (القاهرة والجيزة)، والإسكندرية، وبني سويف، والسويس، وبورسعيد، والمحلة الكبرى في محافظة الغربية.

القاهرة الكبرى

ميدان التحرير

يُعتبر ميدان التحرير بالقاهرة بمثابة قلب «ثورة 25 يناير». فمنذ البداية، أدرك كل من المعارضين للحكومة وقوات الأمن الأهمية الإستراتيجية لإحكام السيطرة على الميدان. وبالرغم من الجهود المضنية التي بذلتها الحكومة والتي كان من بينها نشر قوات الشرطة بكثافة ونشر قوات الجيش وشن هجمات ضد المحتجين على أيدي «بلطجية» من أنصار «الحزب الوطني الديمقراطي»، فقد فشلت الحكومة في استعادة السيطرة على الميدان حتى بعد تنحي حسني مبارك.

وقد قُتل مئات الأشخاص فيما جُرح آلاف آخرون خلال المظاهرات التي وقعت في ميدان التحرير وفي مناطق أخرى بالقاهرة الكبرى. أما الحصيلة الكبرى من الضحايا فقد كانت يومي 28 و29 يناير/كانون الثاني ويومي 2 و3 فبراير/شباط، حيث سجلت سبع مستشفيات تقع في وسط القاهرة أو بالقرب منها، بالإضافة إلى مشرحة زينهم المركزية، سقوط ما لا يقل عن 100 قتيل و2553 جريحاً خلال الاضطرابات[73]. ووفقاً لما ذكره الأطباء والممرضون الذين التقت بهم منظمة العفو الدولية، فقد لقي كثير من الأشخاص مصرعهم نتيجة أعيرة نارية منفردة أُطلقت في الرأس أو الصدر. كما تراوحت الإصابات ما بين جروح سطحية وجروح عميقة نجمت عن أعيرة نارية مميتة وأعيرة مطاطية وذخيرة حية.

وبينما كانت الأنظار تتجه إلى الوقفات الاحتجاجية والمواجهات بين معارضي الحكومة وقوات الأمن داخل ميدان التحرير وفي المناطق المحيطة به، اندلعت معارك أخرى في شتى أنحاء المدينة، لاسيما في الضواحي التي

تسكنها الطبقة الشعبية والمناطق العشوائية. وقد وقعت نسبة كبيرة من الوفيات والإصابات في القاهرة الكبرى خلال اشتباكات بين قوات الأمن والمحتجين في مناطق فقيرة مثل عين شمس والمطرية والزاوية الحمراء وشبرا وشبرا الخيمة وإمبابة والوراق وبولاق الدكرور، إذا ما ذُكرت المناطق التي يغطيها هذا التقرير فقط.

الوصول إلى ميدان التحرير

حاول المحتجون الوصول إلى ميدان التحرير عن طريق مداخله الستة الرئيسة[74]. فقد اتخذ المتظاهرون الوافدون من جنوب القاهرة، أي من مناطق مصر القديمة ودار السلام، طريق كورنيش النيل وشارع القصر العيني الذي يقع به مقر مجلس الشعب. وكان المتظاهرون القادمون من شمال القاهرة، أي من مناطق شبرا وبولاق، يسعون إلى دخول الميدان عن طريق شارع رمسيس أو شارع الجلاء وصولاً إلى ميدان عبد المنعم رياض أو عن طريق شارع طلعت حرب. أما القادمون من مناطق العتبة وعابدين ومناطق شرقي القاهرة فكانوا يصلون عن طريق شارع قصر النيل أو شارع التحرير. وعلاوةً على ذلك، كان المتظاهرون القادمون من منطقة الجيزة بشكل عام، يحاولون عبور نهر النيل مروراً بجزيرة الزمالك الواقعة بين الجيزة والقاهرة، عبر كوبري الجلاء ثم وصولاً إلى ميدان التحرير عن طريق كوبري قصر النيل أو كوبري 6 أكتوبر أو كوبري 15 مايو. وقد وقعت كثير من المواجهات بين المحتجين وقوات الأمن عند المداخل المؤدية إلى الميدان. وكان شارع محمد محمود، المتفرع من ميدان التحرير، من الطرق الرئيسية الأخرى المستخدمة، وهو يؤدي إلى مقر وزارة الداخلية المجاورة لمقر جهاز أمن الدولة، الذي تفكك حالياً، في منطقة لاظوغلي. وقد اعتُبر هذا الطريق والمنطقة المؤدية إلى الجامعة الأمريكية بالقاهرة آنذاك «منطقة موت» إذ كانت الذخيرة الحية تُطلق على المتظاهرين بصورة متكررة كلما اقتربوا منها.

25 يناير/كانون الثاني – «يوم الغضب»

في يوم 25 يناير/كانون الثاني، استجاب الآلاف للدعوات المطالبة بالنزول إلى الشارع دونما اكتراث بقوات الأمن. وفي مطلع الظهيرة، احتشدت الجموع في مناطق مختلفة بالقاهرة والجيزة قبل السير متوجهين إلى ميدان التحرير والمناطق الاستراتيجية الأخرى في منطقة وسط البلد بالقاهرة، والتي من بينها مقر الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم ووزارة الخارجية ومبنى التلفزيون، وتقع جميعها على كورنيش النيل. كما اندلعت مظاهرات صغيرة في أماكن شتى من حول المدينة. واتسم هذا اليوم بتواجد كثيف لقوات الأمن، بما في ذلك قوات الأمن المركزي (شرطة مكافحة الشغب)، وقوات الأمن العام وضباط أمن بملابس مدنية، ومن بينهم ضباط من مباحث أمن الدولة.

وقد هتف المتظاهرون بشعارات تُعبر عن إحباطهم من النظام السياسي، وتدعو إلى الحرية الشاملة والعدالة الاجتماعية. وفي ميدان التحرير، ردد البعض شعارات موجهة إلى ذوي الرتب الصغيرة من أفراد قوات الأمن تشير إلى أنهم يعانون أيضاً من صعوبات اقتصادية ومن القمع.

واتسمت الساعات الأولى بالهدوء نسبياً. وبدأت الاشتباكات بين الشرطة والمتظاهرين بعد وصول مجموعات كبيرة من المتظاهرين القادمين من شمال القاهرة، إلى منطقة وسط البلد، في الوقت نفسه تقريباً الذي وصلت فيه مسيرة قادمة من الجيزة، حيث استطاع المتظاهرون كسر الطوق الأمني المؤدي إلى ميدان التحرير. ووفقاً لمتظاهرين وشهود آخرين التقت بهم منظمة العفو الدولية، فقد بدأت قوات الأمن في استخدام القوة من حوالي الساعة الثالثة والنصف حتى الرابعة عصراً، وذلك باستخدام قنابل الغاز المسيل للدموع ومدافع المياه ضد المتظاهرين الذين كانوا يهتفون «سلمية سلمية».

وبحلول المساء، كانت شبكات التليفون النقال قد انقطعت عن المنطقة، وسعت قوات الأمن لمنع الأعداد المتزايدة من المحتجين الوافدين من الوصول إلى الميدان، عن طريق غلق الطرق القريبة. واندلعت المواجهات مع المتظاهرين في ميدان التحرير الذي حاولوا كسر الطوق الأمني، لاسيما حول شارع القصر العيني. وقد واجهت قوات الأمن ذلك عن طريق ضرب المتظاهرين بالعصي، وإطلاق الغاز المسيل للدموع،

بل واستخدام أعيرة الرش دون سابق إنذار. بيد أن استخدام القوة لم يزد المتظاهرين إلا ثباتاً. وقد رشق البعض الحجارة وعبوات الغاز المسيل للدموع الملقاة على الأرض في اتجاه قوات الأمن.

وفي حوالي الساعة التاسعة مساءً، تم تشديد الإجراءات الصارمة المُتخذة كمحاولة لإخلاء الميدان من المتظاهرين، فقامت قوات الأمن المركزي بدفع المتظاهرين باستخدام دروعهم والقبض على بعضهم ممن كانوا يقودون الهتافات. وعند منتصف الليل، كثّفت قوات الأمن استخدام الغاز المسيل للدموع وتطويق جميع مداخل الميدان ماعدا مدخل عبد المنعم رياض لمن يرغب في ترك الميدان. وبالفعل، غادر بعض المتظاهرون، ولكن سيراً نحو الشمال باتجاه ميدان رمسيس ونفق شبرا، بالقرب من محطة القطار، هاتفين «سلمية، سلمية». وانتشرت قوات الأمن حول نفق شبرا وواجهت المسيرة بالعنف، بما في ذلك ضرب المتظاهرين بالعصي وإلقاء الحجارة عليهم. كما تقدم متظاهرون آخرون باتجاه مقر «الحزب الوطني الديمقراطي» الذي يقع على كورنيش النيل، وعندما حاولوا مهاجمة المبنى، قُوبلوا بطلقات الذخيرة الحية. واستمرت تلك المواجهات طوال الليل، وتعرض أولئك الذين رفضوا ترك الميدان لمزيد من العنف، بما في ذلك الاستخدام المكثف للغاز المسيل للدموع والأعيرة النارية.

وقد ذكر **محمود محمد أمين**، البالغ من العمر 30 عاماً، أنه تقابل مع متظاهرين آخرين في شارع طلعت حرب قبل السير باتجاه ميدان التحرير. وقد ظل في الميدان بالرغم من استخدام القوة حتى قامت قوات الأمن بالقبض عليه. وقال إنه بحلول منتصف الليل تم قطع الكهرباء عن الميدان ليحل الظلام على المنطقة. وبعد وقت قصير، انطلقت مدافع المياه من شارع القصر العيني وأُطلقت أعيرة نارية في الهواء. وانطلقت سيارات مدرعة تقودها قوات الأمن المركزي باتجاه الميدان لإثارة الفزع، هذا بالإضافة إلى إطلاق تلك القوات لطلقات نارية قاتلة ضد المتظاهرين. وقد أُصيب محمود محمد أمين بنحو 15 شظية رش في الجزء العلوي من جسده وثلاثة في عينه اليمنى، ونُقل إلى مستشفى الهلال الأحمر ولكنه أحجم عن الدخول لدى رؤية ضباط الأمن الذين كانوا يقفون خارج المستشفى وبعد سماع أن عشرات من المصابين من المتظاهرين قد اعتُقلوا هناك، وهي ادعاءات أنكرتها إدارة المستشفى. ثم نُقل محمود محمد أمين فيما بعد إلى مستشفى معهد ناصر، وعندما قامت منظمة العفو الدولية بزيارته هناك، قال إنه تم إخباره بأنه ربما لن يُرد إليه البصر في عينيه اليمنى مرة أخرى. وأضاف أن وزير الصحة والسكان آنذاك، د. سامح فريد، قام بزيارته في المستشفى يوم 2 فبراير/شباط، ووعد بإرسال مجموعة من الخبراء للكشف عليه وسفره للعلاج بالخارج إذا تطلب الأمر. وعبَّر محمود محمد أمين عن حزنه لعدم قدرته على مواصلة المشاركة في المظاهرات بسبب الإصابة التي تعرض لها.

وهناك متظاهر آخر، يُدعى **وائل محمد محمود**، ويبلغ من العمر 34 عاماً وهو بلا عمل وسبق أن عمل مترجماً في المملكة العربية السعودية، وقد تعرض لإصابة أخرى في الوقت نفسه تقريباً. وقد ذكر وائل لمنظمة العفو الدولية أنه بحلول منتصف الليل، عندما كثفت قوات الأمن استخدام الغاز المسيل للدموع، شعر بشيء يضرب وجهه وصدره، وتبين أنها شظايا طلقات رش وبدا أنه فقد البصر عن عينيه اليسرى. وقد نجح صحفيون في الالتقاء به في مستشفى معهد ناصر ونشر حالته. وعندما قام وزير الصحة بزيارته في 2 من فبراير/شباط، أخبره وائل أنه يريد أن يُعاقب هؤلاء المسؤولون عما حدث له. وعندما قامت منظمة العفو الدولية بمقابلته يوم 8 من فبراير/شباط، أشار إلى نيته في التقدم بشكوى للنائب العام. وبحلول نهاية شهر فبراير/شباط، قال إنه قد يُعالج في إحدى المستشفيات التابعة للقوات المسلحة.

وقد زار مندوبو منظمة العفو الدولية جميع المستشفيات الكبرى القريبة من ميدان التحرير، وهي مستشفى القصر العيني ومستشفى معهد ناصر ومستشفى المنيرة ومستشفى عين شمس الجامعي (التي تضم مستشفى الدمرداش) ومستشفى الساحل التعليمي ومستشفى أحمد ماهر ومستشفى الهلال الأحمر، وذلك بغية الحصول على معلومات بشأن الأشخاص الذين قُتلوا أو جُرحوا خلال المظاهرات. وفي جميع المستشفيات، أكد العاملون عدم وقوع قتلى يوم 25 يناير/كانون الثاني، ولكن كان هناك كثير من المتظاهرين المصابين، بينهم 42 مصاباً في مستشفى المنيرة وحدها.

وقد ذكر جميع الأطباء والممرضين الذين التقت بهم منظمة العفو الدولية، سواء في المستشفيات الحكومية أو الخاصة، بالإضافة إلى المتطوعين في المستشفى الميداني المؤقت الذي أُقيم بالقرب من ميدان التحرير، أن الإصابات في العيون كانت ضمن أكثر الإصابات شيوعاً خلال المظاهرات، ولاسيما يوم «جمعة الغضب». وأكدت مصادر طبية وجود 98 حالة فقدان للبصر نتيجة شظايا بنادق الخرطوش، وذلك بمستشفى عين شمس الجامعي والقصر العيني وحدهما، كما ذكر منسق المستشفى الميداني لمندوبي منظمة العفو الدولية أنه يعتقد أنه رأى نحو 300 حالة مشابهة في ميدان التحرير.

«جمعة الغضب»

في يومي 26 و27 يناير/كانون الثاني، لم تشهد القاهرة مظاهرات واسعة النطاق، ولكن وقعت «معارك في الشوارع»، كما وصفها أحد الناشطين المعارضين للحكومة. وعلى عكس يوم 25 يناير/كانون الثاني، بدا أن أعداد قوات الأمن المركزي كثيراً ما كانت تفوق أعداد المتظاهرين، واستخدمت وسائل أكثر عنفاً، مثل القبض على المتظاهرين وإطلاق الغاز المسيل للدموع والأعيرة النارية القاتلة ضدهم. وذكر شهود عيان لمنظمة العفو الدولية أن قوات الأمن المركزي انتشرت في منطقة وسط البلد بالقاهرة والمناطق الاستراتيجية المحيطة، مما جعل من الصعب حشد المتظاهرين للسير إلى ميدان التحرير. بيد أنه بدلاً من العزوف عن الانضمام للمظاهرات، نزل المصريون للشوارع بأعداد كبيرة يوم الجمعة 28 يناير/كانون الثاني للمطالبة بالتغيير.

وعلى غرار الليلة السابقة، حاولت قوات الأمن الحيلولة دون الوصول إلى ميدان التحرير، فقد قُوبل المتظاهرون بالقوة، بما في ذلك قنابل الغاز المسيل للدموع ومدافع المياه والأعيرة النارية، التي كانت تُستخدم في النقاط الاستراتيجية المؤدية إلى ميدان التحرير. فعلى سبيل المثال، واجه الأشخاص القادمون من منطقة الجيزة فرقاً كبيرة العدد من قوات الأمن عند كوبري الجلاء، قامت بإلقاء قنابل الغاز المسيل للدموع عليهم. وتكررت المشاهد ذاتها عند كوبري قصر النيل، حيث أطلقت قوات الأمن قنابل الغاز المسيل للدموع واستخدمت الأعيرة المطاطية وداهمت المتظاهرين السلميين في سيارات مدرعة. وذكر شهود عيان أن صبياً وأمه وجدا نفسيهما في غمرة هذه المواجهات فرفعا الأيدي في محاولة للتأكيد على نيتهما السلمية. وبالرغم من ذلك، أُطلقت النيران على الصبي وسقط على أمه. وكانت قوات الأمن المركزي تضرب بالعصي كل من يقترب من الطوق الأمني المؤدي لميدان التحرير.

وقد وقع اشتباك كبير في المنطقة المحيطة بشارع القصر العيني، وذلك عندما حاولت مسيرات قادمة من مناطق مختلفة من جنوب القاهرة دخول ميدان التحرير. وبحلول الساعة الثالثة أو الرابعة عصراً، كانت قوات الأمن قد عززت مواقعها وبدأت في استخدام قنابل الغاز المسيل للدموع ضد المتظاهرين قبل الشروع سريعاً في استخدام الأعيرة المطاطية وذخائر أعيرة قاتلة (الخرطوش) وذخيرة حية. وذكر بعض المتظاهرين أنه بحلول الساعة السابعة مساءً، كان من بين من يطلق النار على المتظاهرين قناصة يرتدون ملابس سوداء أو رمادية يقفون أعلى بعض المباني، مثل مقر مجلس الوزراء. وأفاد شهود عيان بأن خمسة أو ستة أشخاص قد قُتلوا إثر إطلاق النار عليهم في شارع القصر العيني، بينما أُصيب كثيرون آخرون. وبالإضافة إلى ذلك، كانت سيارات مدرعة تنطلق وسط الزحام، وكذلك حافلات صغيرة بيضاء قادمة من منطقة جاردن سيتي باتجاه شارع القصر العيني، مما زاد من ريبة المتظاهرين الذين اعتقدوا أنها كانت تنقل الذخيرة لقوات الأمن. وقد حاول المتظاهرون إيقاف هذه العربات، ولكنا كانت تمر فوقهم، مما تسبب في جرح أربعة أشخاص بجروح خطيرة، حسبما زُعم. وبالرغم من استعراض القوة هذا، عمل المتظاهرون على دفع قوات الأمن إلى الخلف، ثم أشعلوا النيران في مبنى مقر «الحزب الوطني الديمقراطي»، في وقت لاحق.

وفي ذلك اليوم، استخدمت قوات الأمن بوضوح القوة بشكل مفرط، بما في ذلك الذخيرة الحية، ضد المتظاهرين الذين لم يكونوا يشكلون خطراً على حياة أفراد الأمن أو حياة الآخرين. فقد أُصيب **كامل أنور**، البالغ من العمر 56 عاماً وهو طبيب وأب لطفلين، بأعيرة نارية من الخلف في شارع القصر العيني. وكان كامل أنور قد انضم مع ابنه، عقب صلاة الجمعة، إلى المتظاهرين المتقدمين شمالاً باتجاه ميدان التحرير. وعندما وصلا إلى شارع القصر العيني، كان هناك تواجد أمني كثيف من رجال الأمن العام والأمن المركزي.

وبالرغم من أن المتظاهرين كانوا سلميين، فقد أطلقت قوات الأمن المركزي قنابل الغاز المسيل للدموع على الحشود دون سابق إنذار. بيد أن المتظاهرين لم يتراجعوا، بل تحركوا حتى اقتربوا من مجلس الشعب، الذي يبعد حوالي 300 متر من ميدان التحرير. وذكر كامل أنور أن أعمال العنف تصاعدت، وبحلول الساعة الثالثة والنصف عصراً رأى ثمانية جرحى ممددين على الأرض. وفي هذه اللحظة، كانت قوات الأمن تطلق أعيرة الرش وكان بعض القناصة يقفون أعلى بعض المباني، ومن بينها محطة بنزين التعاون. وبحلول الغروب، بدأت قوات الأمن في استخدام الذخيرة الحية دون سابق إنذار. وقال كامل أنور إنه رأى شاباً يقع على الأرض وظل لا يتحرك، ويُحتمل أنه تُوفي. ثم اكتشف كامل أنور بعد ذلك أنه أصيب هو نفسه. وعندما التقت به منظمة العفو الدولية في مستشفى معهد ناصر يوم 8 فبراير/شباط، كان قد خضع لعمليتين جراحيتين. وذكر أحد الأطباء لمنظمة العفو الدولية أن كامل أنور أُصيب برصاصة حية من الخلف، مما أسفر عن إصابات بالغة بالأعضاء الداخلية.

وكان متظاهرون آخرون يحاولون الاحتشاد حول شارع طلعت حرب، ولكنهم قُوبلوا بعنف من جانب أفراد قوات الأمن الذين كانوا يحاولون تفريق المتظاهرين ومطاردة بعضهم في الشوارع. وبالرغم من ذلك، استمر المتظاهرون في محاولة إعادة الاحتشاد في المناطق المحيطة بباب اللوق في كل من شارع الفلكي وشارع محمد محمود بوسط القاهرة، وسط المواجهات. وقد وجد **إسلام سعيد سيد** نفسه في المنطقة عن طريق الخطأ. فقد كان إسلام، البالغ من العمر 23 عاماً، في طريقه إلى بيته في المطرية قادماً من منزل إحدى قريباته في الجيزة. وقد قال لمنظمة العفو الدولية إنه كان ينظر حوله فوجد أفراداً من قوات الأمن يلقون القبض عليه ينهالون عليه ضرباً ثم دفعوا به داخل سيارة شرطة كبيرة زرقاء اللون. وفي الداخل، وجد نحو 60 آخرين ممن قُبض عليهم، وكان بعضهم في حالة سيئة من جراء تعرضهم للضرب. وبعد قرابة أربع ساعات، عندما بدأت السيارة في التحرك، هجم المتظاهرون عليها وألقوها بالحجارة. ومن ثم، فتحت قوات الأمن الباب الخلفي للسيارة وأمرت الجميع بالنزول منها. وقال إسلام إنه وجد نفسه بالقرب من مسجد عمر مكرم، القريب من ميدان التحرير الذي كان مغطى بسحابة كثيفة من الغاز المسيل للدموع. وبينما كان يركض وجد محتجزاً آخر كان بصحبته قد أُصيب بعيار في قدمه، وحينما حاول إسلام الوقوف لإغاثته، كانت الأعيرة قد أصابته هو الآخر في وجهه وظهره. وقد رفضت أربع مستشفيات وعيادات مختلفة علاجه، وفي النهاية نُقل إلى مستشفى كليوباترا بمنطقة مصر الجديدة، في الجانب الآخر من المدينة. وكان يخشى من أن يفقد البصر في إحدى عينيه.

كما حاولت قوات الأمن منع المتظاهرين القادمين من شمال القاهرة من بلوغ الميدان. فقد قُوبل المتظاهرون السلميون القادمين سيراً على الأقدام من شارع الجلاء أسفل كوبري 6 أكتوبر، ومن شارع رمسيس بقنابل الغاز المسيل للدموع، مما أودى بحياة إحدى المتظاهرات، وتُدعى **رحمة محسن أحمد**، وهي طالبة جامعية بكلية الخدمة الاجتماعية وتبلغ من العمر 22 عاماً، وكانت تشارك مع شقيقها الأصغر وآخرين في المسيرة القادمة من شبرا حتى ميدان التحرير. وأظهرت لقطات الفيديو التي شاهدها مندوبو منظمة العفو الدولية، وهي مسجلة بجهاز الهاتف بالنقال الخاص بها، أشخاصاً يسيرون أسفل كوبري 6 أكتوبر باتجاه عبد المنعم رياض، شمال ميدان التحرير، كما أظهرت اللقطات أدخنة الغاز المسيل للدموع في الأفق. إلا إن ذلك لم يردع رحمة التي واصلت الهتاف بصوتها الحماسي الذي يمكن سماعه في اللقطات المسجلة وهي تقول: «الشعب يريد إسقاط النظام» و«ارحل». ولكن ما بين الساعة الثانية والنصف والثالثة عصراً، أُطلقت إحدى عبوات الغاز المسيل للدموع على رأسها مما تسبب في شجها. وقد لقيت رحمة مصرعها عقب بضع ساعات في المستشفى. وقالت والدتها المكلومة لمنظمة العفو الدولية إن ابنتها شاركت في المظاهرات بهدف الدعوة لوضع حد للظلم الاجتماعي والفساد والقمع، وما كانت تعتبره اعتقالاً ظالماً لوالدها في سجن طره قبل محاكمته. وأشار تقرير طبي إلى أن رحمة محسن أحمد لقيت مصرعها جراء «شرخ بالدماغ»، بينما ذكرت شهادة الوفاة أنها ماتت جراء إصابتها «بطلق ناري بالرأس».

وقد أُطلقت قنابل الغاز المسيل للدموع مراراً على المتظاهرين القادمين من الجيزة، الذين كانوا يحاولون عبور كوبري قصر النيل من ميدان الأوبرا. وبمجرد أن بدأ المتظاهرون في أداء صلاة العصر جماعةً، في

حوالي الساعة الثالثة والنصف عصراً، أطلقت قوات الأمن المركزي عليهم قنابل الغاز المسيل للدموع والأعيرة المطاطية لإجبارهم على التراجع. وذكر **أحمد علي أمين**، وهو أحد النشطاء الشبان، أن المسافة التي كانت تفصل المتظاهرين في الخطوط الأمامية عن قوات الأمن لم تكن تزيد عن خمسة أمتار، مما تسبب في إصابة الكثيرين. ووصلت مجموعة أخرى من المتظاهرين من المنيب والعمرانية قادمين من ميدان الجيزة وانضمت إلى المجموعة الأولى عند الكوبري. وتحت ضغط أعداد المتظاهرين المتزايدة، أطلقت قوات الأمن المركزي قنابل الغاز المسيل للدموع والأعيرة المطاطية عليهم بينما كانوا يتراجعون.

وفيما بين الساعة الثالثة والنصف والرابعة عصراً، كانت مجموعات أخرى من المتظاهرين قد بلغت منطقة العتبة عن طريق الكورنيش دون مواجهة مقاومة من قوات الأمن. وعند وقت الغروب، كانت أعداد غفيرة من المتظاهرين قد كسرت جميع الحواجز الأمنية ووصلت إلى ميدان التحرير. وعاد بعض المتظاهرين شمالاً إلى الميدان وقاموا بتطويق المتحف المصري للآثار، لحمايته من ألسنة اللهب المشتعلة في مقر «الحزب الوطني» المجاور له، أو من احتمال تعرضه للسلب، حيث شُوهدت بعض الأضواء داخله. وقام متظاهرون آخرون بحرق سيارات وتوجيه مدافع المياه نحو قوات الأمن لضمان عدم عودتهم للميدان. وفي النهاية، وجدت قوات الأمن نفسها محصورة في المنطقة المحيطة بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، التي تقع في شارع التحرير، وشارع محمد محمود ووزارة الداخلية التي تقع على مقربة بعد بضع بنايات. وحاول المتظاهرون التقدم باتجاههم، بيد أن القناصة المتواجدين أعلى وزارة الداخلية والمباني القريبة منها أطلقوا الرصاص عليهم. وفي المساء، انتشرت قوات الجيش لحماية المنشآت الاستراتيجية كالمتحف المصري للآثار، وبحلول الساعة الثانية بعد منتصف الليل كانت قوات الجيش قد تمركزت في جميع المناطق التي كانت تتواجد فيها قوات الأمن المركزي.

29 يناير/كانون الثاني – المصادمات بالقرب من وزارة الداخلية

شهد يوم 29 يناير/كانون الثاني وقوع حادثة قاتلة على وجه الخصوص بجوار وزارة الداخلية، التي كانت تحظى بحماية مشددة من قوات الأمن. وذكر بعض ساكني المنطقة ومتظاهرين لمنظمة العفو الدولية أنه كان يمكن سماع طلقات النيران منذ مساء يوم 28 يناير/كانون الثاني وحتى الساعة الثالثة أو الرابعة من فجر اليوم التالي، وذلك في محيط الجامعة الأمريكية بالقاهرة والشوارع الضيقة المتاخمة لوزارة الداخلية، كشارع الفلكي وشارع التحرير.

وبحلول ظهيرة يوم 29 يناير/كانون الثاني، أطلقت قوات الأمن النار على جنازة كانت تسير بشارع القصر العيني، حسبما ورد، وهو الأمر الذي أثار غضب المتظاهرين. ولهذا، قرر بعض المتظاهرين تحدي الحصن الأخير لقوات الأمن الواقع عند وزارة الداخلية، بالرغم من أن تلك المنطقة كان تُعرف بأنها «منطقة موت». وبالفعل، تقدم عدد يتراوح بين 100 و200 من الشباب، وبينهم أطفال، باتجاه شارع محمد محمود. وعلى الفور، بادرت قوات الأمن، التي كانت تضم عدداً محدوداً من أفراد الأمن المركزي وضباط الأمن ذوي الرتب الصغيرة، باستخدام الذخيرة الحية ضدهم. كما أطلق قناصة كانوا متواجدين فوق بعض المباني السكنية في الشارع النار على المتظاهرين مما أسفر عن إصابة صحفي يحمل كاميرا في صدره، وذلك وفقاً لأحد شهود العيان. ويبدو أن جميع الشباب قد جُرحوا، ويُعتقد أن 12 شخصاً قد لقوا مصرعهم. وقال الشهود إن دبابات الجيش والسيارات المدرعة بدأت في الانتشار، بينما قام المتظاهرون بإلقاء الحجارة على قوات الأمن المركزي، وحماية أنفسهم بالحواجز حتى أجبروا قوات الأمن على التقهقر إلى شارع ضيق يؤدي إلى وزارة الداخلية. وقد أشعل بعض المتظاهرين النار في سيارات تابعة لوزارة الداخلية أو للشرطة.

وبعد فترة من الهدوء سادت منذ الساعة الثالثة إلى الرابعة عصراً، وبعد مناقشات بين المتظاهرين وقوات الأمن، استؤنف إطلاق النار. وذكر **مينا دانيال**، وهو طالب جامعي يبلغ من العمر 22 عاماً، وأحد أعضاء حركة «شباب عدالة وحرية، لمنظمة العفو الدولية أنه بعد بضع دقائق من التحدث إلى المتظاهرين، فتحت قوات الأمن النار دون سابق إنذار. وبينما كان مينا دانيال يحاول الهرب، أُصيب في كتفه وركبته بذخيرة حية. وبالرغم من أن بعض المتظاهرين استخدموا العنف، فمن الواضح أن قوات الأمن كانت تطلق النار على

أشخاص لم يكونوا يمثلون خطراً على حياة أفراد القوات أو حياة الآخرين، كما هو الحال مع مينا دانيال الذي أُصيب وهو يحاول الفرار.

كما أُصيب **خالد السيد أحمد حسن الإمبابي**، البالغ من العمر 35 عاماً ويقطن ببولاق الدكرور، مساء يوم 29 يناير/كانون الثاني أمام وزارة الداخلية. وذكر خالد لمنظمة العفو الدولية أنه عندما تكثَّف إطلاق النيران، اختبأ خلف سيارة، وفي اللحظة التي حاول فيها الهرب أُصيب بعيار حي في جنبه، مما تسبب في ثقب في الرئة وتلف في الأعصاب. وكان خالد السيد أحمد الإمبابي أحد المتظاهرين الذين حموا المتحف المصري للآثار.

أما **معتز السيد أحمد**، فقد تحدث لمندوبي منظمة العفو الدولية بصعوبة بالغة وهو راقد في فراشه في وحدة العناية المركزة بمستشفى القصر العيني. وقال معتز إن النار أُطلقت عليه خارج وزارة الداخلية دون سابق إنذار على أيدي قناصة متواجدين داخل المبنى يوم 29 يناير/كانون الثاني. وقد أُصيب برصاصة في معدته مما أسفر عن تلف بالكلية، كما أُصيب برصاصة أخرى في ساقه.

وذكرت منى مينا، وهي من الطبيبات اللاتي تطوعن في المستشفى الميداني بميدان التحرير، لمنظمة العفو الدولية أنه في الفترة ما بين الساعة الثانية من بعد ظهر يوم 29 يناير/كانون الثاني وحتى فجر اليوم التالي كان المستشفى يستقبل بشكل متواصل متظاهرين قتلى أو مصابين، ومعظمهم شبان من ذوي الإمكانات الاقتصادية المتواضعة، على ما يبدو. وقالت منى مينا إنها استنتجت ذلك من الملابس التي يرتدونها.

2–3 فبراير/شباط – شن هجمات على المتظاهرين

في يومي 2 و3 فبراير/شباط، قام بعض من مؤيدي مبارك، من بينهم أفراد شرطة يرتدون ملابس مدنية، وأعضاء من «الحزب الوطني الديمقراطي» و«بلطجية»، بشن هجمات على المتظاهرين المناهضين للحكومة، واندفع بعضهم إلى ميدان التحرير وهم يمتطون خيولاً وجمالاً[75]. وكان سكان حي الهرم بالجيزة قد شاهدوا، في وقت مبكر من صباح يوم 2 فبراير/شباط، بعض «البلطجية» يمتطون الخيول والجمال في طريقهم من نزلة السمان، وهي إحدى المناطق العشوائية، إلى شارع الهرم. وعبر «البلطجية» جميع نقاط التفتيش التابعة للجيش حتى وصلوا إلى ميدان عبد المنعم رياض، شمال ميدان التحرير. ولم يكتف الجيش بالتقاعس عن حماية المتظاهرين فحسب، بل أخلى الطرق فعلياً أمام «البلطجية» لدخول الميدان، بما في ذلك تحريك الدبابات من مواقعها. وقد انتشرت الصور المروعة للهجمات على نطاق واسع في العالم كله، مما أشعر السلطات بالحرج ودفعها إلى التعهد بإجراء تحقيقات في الواقعة، بما في ذلك التحقيق بخصوص الدور الذي لعبه «الحزب الوطني الديمقراطي» في التحريض على العنف. وقد كُلفت بإجراء هذا التحقيق «اللجنة القومية للتحقيق وتقصي الحقائق في شأن أحداث ثورة 25 يناير» (انظر الفصل 7).

أما الهجمات التي شنها «بلطجية» تمركزوا فوق كوبري 6 أكتوبر فكان نصيبها أقل من الصور الملتقطة. وقد قام هؤلاء بإلقاء القنابل الحارقة على المتظاهرين وإطلاق النار عليهم طوال تلك الليلة وحتى مطلع الفجر. وقام القناصة المتواجدون فوق بعض المباني المرتفعة في ميدان التحرير وفي محيطه، مثل فندق هيلتون رمسيس، بإطلاق النار على المتظاهرين مما أسفر عن وقوع قتلى وجرحى.

وقد تصدى المتظاهرون للهجمات بشكل أو بآخر، لكن الثمن كان باهظاً، إذ أشارت البيانات الرسمية إلى وقوع ثمانية قتلى، بينما أوردت منظمة «الكرامة لحقوق الإنسان»، وهي منظمة غير حكومية معنية بحقوق الإنسان ومقرها في جنيف وإن كان لها تواجد في القاهرة، قائمةً تضم أسماء 27 شخصاً لقوا مصرعهم في ميدان التحرير يوم 3 فبراير/شباط[76]. وذكر موظفو إدارة مستشفى القصر العيني لمنظمة العفو الدولية أن المستشفى استقبلت سبع جثث و165 جريحاً أثناء تلك الليلة وحتى الصباح الباكر[77].

المطرية

بينما كانت كل الأنظار تتجه إلى ميدان التحرير، شهدت منطقة المطرية، وهي منطقة شعبية تقع في الشمال الغربي للقاهرة ويسكنها نحو 600 ألف شخص[78]، مظاهرات ضخمة مناوئة للحكومة ومواجهات مع قوات الأمن. وذكر «مركز شفافية للدراسات الاجتماعية والتدريب الإنمائي»، وهو منظمة محلية غير حكومية، أن 16 شخصاً نُقلوا إلى مستشفى المطرية التعليمي وحده يوم 28 يناير/كانون الثاني[79]. ويعتقد بعض السكان أن نحو 30 شخصاً قد لقوا مصرعهم في تلك المنطقة[80].

وقد بدأت المظاهرات المناهضة للحكومة في المطرية يوم 25 يناير/كانون الثاني. وبالرغم من أن عدد الأشخاص المحتشدين في ميدان المطرية لم يكن كبيراً على وجه الخصوص، فقد ظلوا استمروا عنفاً على أيدي قوات الأمن الذين استخدموا مدافع المياه وقنابل الغاز المسيل للدموع والعصي لتفريق الجموع.

وفي يوم «جمعة الغضب»، تزايد المتظاهرون، وخاصةً عقب صلاة الجمعة في مركز الأنوار المحمدية الواقع في ميدان المطرية، والذي يُعرف عموماً باسم الجامع الكبير. وقد حاول المتظاهرون التجمع في ميدان المطرية، حيث كانوا يتدفقون في جماعات من الشوارع المؤدية للميدان، وخاصة شارع الحرية حيث يقع سوق الثلاثاء الشعبي. إلا إنهم قُوبلوا بجموع من قوات الأمن المركزي وقرابة 17 سيارة مدرعة كانت تمنع الوصول إلى الميدان، كما كان هناك عدد من أفراد الشرطة وضباط أمن الدولة. ووفقاً للشهادات التي جمعتها منظمة العفو الدولية، فقد بدأت المظاهرات سلمية حيث ارتفعت هتافات المتظاهرين من قبيل «عايزين حرية وعدالة اجتماعية»، بالإضافة إلى هتافات تطالب برحيل الرئيس مبارك. وحاولت قوات الأمن المركزي تفريق المتظاهرين منذ البداية، لكن الموقف ساء بعد صلاة العصر حوالي الساعة الثالثة والنصف عصراً. وذكر بعض سكان المنطقة أن قوات الأمن المركزي أطلقت قنابل الغاز المسيل للدموع على حشود المصلين الذين كانوا يؤدون الصلاة في الشارع. وذكر نشطاء محليون ومنظمات غير حكومية لمنظمة العفو الدولية أن «بلطجية»، يُعتقد أن لهم صلات مع «الحزب الوطني الديمقراطي» وسبقت الاستعانة بهم لترهيب الناخبين في الانتخابات، اندسوا وسط المتظاهرين لخلق حالة من الفوضى واستثارة رد فعل من قوات الأمن. وبالفعل، ردت قوات الأمن على الحجارة التي كان يلقيها بعض المتظاهرين بتكثيف إطلاق قنابل الغاز المسيل للدموع، ثم بدأت في إطلاق أعيرة الخرطوش والأعيرة المطاطية. وذكر شهود عيان أن أفراداً من قوات الأمن كانوا يقفون فوق بعض المباني، ومن بينها مدرسة العقاد بشارع الحرية والتي تبعد نحو 700 متر عن الميدان، وكانوا يطلقون النار بشكل عشوائي على المتظاهرين باستخدام الذخيرة الحية. واستمرت المواجهات العنيفة من الساعة الثالثة إلى الخامسة عصراً.

وذكر بعض المشاركين في المظاهرات أنه بحلول وقت صلاة المغرب، أي قرابة الساعة الخامسة والنصف مساءً، كان 10 أشخاص قد لقوا مصرعهم. وفي ذلك الوقت، كان المتظاهرون قد تغلبوا على قوات الأمن واستطاعوا السيطرة على ميدان المطرية. وقام بعض المتظاهرين بإحراق نحو 20 سيارة تابعة للأمن المركزي. وقد انسحب أفراد قوات الأمن أنفسهم، فهرب بعضهم، واختبأ البعض في المباني السكنية القريبة، ولجأ البعض إلى مركز الأنوار المحمدية. وأفادت مصادر محلية أن بعض المتظاهرين الغاضبين أرادوا دخول المسجد والمباني السكنية لمهاجمة أفراد قوات الأمن، ولكن متظاهرين آخرين منعوهم وتولوا حماية 750 فرداً من قوات الأمن المركزي و12 من ضباط الشرطة حتى وصول الجيش. وعقب انسحاب قوات الأمن من المنطقة، نُهب عدد من أقسام الشرطة في منطقة شمال غرب القاهرة، أي في المطرية والأميرية وعين شمس، وأُضرمت النار فيها.

وأصيب **عماد محمد محمد السيد** البالغ من العمر 24 عاماً بطلق في الصدر يوم 28 يناير/كانون الثاني، فور نزوله من منزله للمشاركة في المظاهرات حول ميدان المطرية، وذلك حوالي الساعة الثالثة والنصف عصراً. وقد أخبر شهود عيان أسرته أنه كان يساعد أحد المتظاهرين المصابين حينما أُصيب هو بعيارات نارية أطلقها فرد من قوات الأمن كان يقف على سطح أحد المباني المجاورة. وذكرت شهادة الوفاة أن الوفاة حدثت نتيجة «طلق ناري بالقلب من الناحية اليسرى». وقد ذكرة أسرة عماد محمد محمد السيد أن ضباط

الأمن العام ألقوا القبض على عماد قبل عام واتهموه زوراً بحيازة سلاح، وأُطلق سراحه بعد أن أمضى شهرين في قسم شرطة المطرية وشهرين آخرين في سجن طرة، وتعرض خلال هذه الفترة للتعذيب وغيره من صنوف المعاملة السيئة حسبما قال. وفي 31 يناير/كانون الثاني 2011، تقدمت والدة عماد محمد محمد السيد بشكوى للنائب العام بخصوص مقتل ابنها.

أما **خالد محمد الوكيل**، هو طالب في المرحلة الثانوية ويبلغ من العمر 18 عاماً، فأُصيب في الصدر أيضاً بعد عصر يوم 28 يناير/كانون الثاني حول ميدان المطرية. وقال والد خالد إن ابنه كان في طريقه لإحضار أوارق للدراسة عندما صادف المظاهرات. ورأى خالد صديقه إسلام حسني مصاباً بعيار في ساقه، فبدأ يحاول مساعدته وتصوير المشاهد حول ميدان المطرية. وذكر شهود عيان أنه أُصيب بعيار من الذخيرة الحية أطلقها أفراد من قوات الأمن كانوا يرتدون ملابس مدنية ويقفون فوق سطح مبنى مرتفع في ميدان المطرية، على بعد حوالي 350 متراً. وقد تُوفي خالد بعد بضع ساعات في المستشفى نتيجة إصابته «بطلق ناري»، وفقاً لما جاء في «تبليغ عن الوفاة» الرسمي.

كما تُوفي خلال المظاهرات نفسها طالب آخر في معهد فني، يبلغ من العمر 18 عاماً ويُدعى **أحمد عبد الرحيم السيد**. وذكر شهود عيان أنه أُصيب بينما كان في شارع الحرية يحاول إحضار الخل والمياه للمتظاهرين لمساعدتهم في التخلص من آثار الغاز المسيل للدموع. وقد ذكر صديق له كان متواجداً هناك لمنظمة العفو الدولية أنه رأى بعض ضباط الشرطة بالزي الرسمي يطلقون النار عليه حوالي الساعة الثالثة والنصف عصراً. وقد أُصيب أحمد بجرح في الصدر نتيجة إصابته بذخيرة حية، بالإضافة إلى جروح أخرى كثيرة ناجمة عن عيارات نارية في الجزء العلوي من جسمه. وذكر تقرير طبي أن أحمد عبد الرحيم السيد تُوفي نتيجة «جرح بالناحية اليمنى من أعلى الصدر على شكل دائري قطره حوالي 1 سنتيمتر».

أما **محمد عبد الرازق** فقد أُصيب في رأسه أمام مدرسة العقاد بشارع الحرية على أيدي قوات الأمن. وفي بادئ الأمر، كان محمد، البالغ من العمر 35 عاماً وهو أب لثلاثة أبناء، يسير إلى الميدان بدافع من حب الاستطلاع، ولكن سرعان ما شعر أنه مضطر للمشاركة في المظاهرات المناهضة للبطالة، حسبما قال أخوته. وقد تُوفي محمد في اليوم التالي، وأبلغ الأطباء أقاربه أن الوفاة كانت نتيجة نزيف في المخ وكسر في الجمجمة. وقد أكد التقرير الصادر من مستشفى المطرية التعليمي ذلك دون ذكر سبب الإصابة.

وفي يوم 28 يناير/كانون الثاني، قُتل **غريب عبد العال السيد**، البالغ من العمر 42 عاماً وهو أب لطفلين، بالقرب من ميدان المطرية. وعلمت أسرته من صديق كان بصحبته أن الاثنين أُصيبا في وقت واحد بينما كانا يشاهدان المظاهرات. وفي ذلك الوقت، كان متظاهرون آخرون يلقون بالحجارة على أفراد قوات الأمن الذين كانوا يردون بالأسلحة النارية. وذكر ذلك الصديق أن أفراداً من قوات الأمن كانوا يطلقون الذخيرة الحية من أعلى سطح مدرسة العقاد التي تقع على بُعد 700 متر عن المتظاهرين، وأيضاً من أعلى سطح مستشفى المطرية القريب. وقد تلقت أسرة غريب عبد العال السيد «تبليغ عن الوفاة» الذي يشير إلى أن الوفاة نجمت عن هبوط حاد في ضغط الدم نتيجة إصابة بطلق ناري.

والتقى مندوبو منظمة العفو الدولية مع والد **حسين جمعة حسين** البالغ من العمر 30 عاماً، وكان يعمل مدرساً للغة العربية، والذي أُصيب بطلق ناري قرب ميدان المطرية حوالي الساعة الثالثة والنصف عصراً. وقال الأب إن ابنه ذهب للميدان عندما سمع أن صديقاً له قد أُصيب، فأُصيب هو الآخر برصاصة في صدره وفارق الحياة على الفور. وزُعم أنه أُصيب بعيار أطلقه شخص كان يقف أعلى المسجد في ميدان المطرية. وذكر التقرير الصادر من مكتب الصحة أن حسين جمعة حسين تُوفي نتيجة جروح في الصدر وأعلى الذراع نجمت عن أعيرة نارية.

كما أُصيب **محمد صابر خميس**، ويُعرف باسم محمد ياسين وهو عامل زراعي ومتزوج ولديه طفل، بالقرب من ميدان المطرية يوم 28 يناير/كانون الثاني. وذكر أهل محمد صابر خميس أنه غادر المنزل حوالي الساعة

الواحدة والنصف ظهراً للمشاركة في المظاهرات احتجاجاً على معاناته كعامل باليومية، ولكنه لم يعُد. وقد أُصيب بخمسة جروح، اثنان في الكبد واثنان في الصدر وجرح في ركبته، وتُوفي بعد 11 يوماً. وذكر أقاربه لمنظمة العفو الدولية أنه أُصيب بذخيرة حية، وأن أطباء المستشفى استخرجوا طلقات الرصاص من جسمه وتحفظوا عليها لتسليمها للنيابة العامة. وقد طلبت أسرته تشريح الجثة بمعرفة الطب الشرعي، وعندما التقى مندوبو منظمة العفو الدولية مع الأسرة في 19 فبراير/شباط، كانت لا تزال في انتظار النتيجة.

وقام أهالي هؤلاء الذين قُتلوا في المطرية بمساعدة بعضهم البعض، من خلال الإعداد لإحياء ذكرى الضحايا، وجمع معلومات وتبادلها مع وسائل الإعلام وجماعات حقوق الإنسان، وتقديم شكاوى للنيابة العامة. وقد جمعوا معلومات عن 18 شخصاً قُتلوا في المطرية، ولكنهم يعتقدون أن العدد الكلي للقتلى أكبر ذلك، إذ قالوا إن كثيراً من الأهالي لم يحصلوا على تقارير طبية أو تصاريح لدفن ذويهم أو شهادات وفاة، وذلك لأسباب عدة، من بينها رغبتهم في دفن المتوفين على الفور، أو خشيتهم من الذهاب لمستشفيات حكومية. كما قالوا إن بعض الوفيات لم تُسجل لأن الضحايا تُوفوا في عيادات خاصة أو في البيوت.

وقد أُصيب كثيرون من سكان المطرية خلال المظاهرات حول الميدان في يوم الجمعة هذا. فعلى سبيل المثال، ذكر **محمد يوسف سيد**، البالغ من العمر 32 عاماً وهو أب لطفلين، لمنظمة العفو الدولية أنه أُصيب في رأسه بشظية من بندقية خرطوش في المنطقة المحيطة «بسوق الثلاثاء». وقد أُجريت له عملية جراحية بمستشفى عين شمس لاستخراج الشظية التي عرضها على مندوبي منظمة العفو الدولية. وفي يوم 28 يناير/كانون الثاني أيضاً، أُصيب **محمد فراج شعراوي**، وهو طفل يبلغ من العمر حوالي 11 عاماً وطالب في الصف السادس الابتدائي، بشظايا بندقية خرطوش في ساقه. وقد قال لمنظمة العفو الدولية إنه ذهب للمظاهرات بميدان المطرية، وعقب صلاة العصر بدأت قوات الأمن بإطلاق قنابل الغاز المسيل للدموع ثم الأعيرة النارية دون سابق إنذار[81]. وأكد محمد ما وثَّقه عدد من لقطات الفيديو التي سجلها متظاهرون حول ميدان المطرية يوم 28 يناير/كانون الثاني، والتي أظهرت مشاركة كثير من الأطفال في المظاهرات. وقال محمد، بالرغم من إصابته، «أنا سعيد لأنني ذهبت للمظاهرات، وبالتالي أستطيع العيش ويستطيع آخرون مثلي العيش أيضاً».

شبرا وشبرا الخيمة وعين شمس

بدافع من الفقر والشعور بالظلم والتهميش، شارك سكان الأحياء الشعبية في القاهرة بعفوية في المظاهرات المناهضة للحكومة، والتي كان بعضها أمام أقسام الشرطة، التي تُعتبر رموزاً للقمع والفساد، وخاصةً على المستوى المحلي. وقد اتسمت هذه المظاهرات بوقوع عدد كبير من الوفيات.

وقد التقى مندوبو منظمة العفو الدولية مع أسرة **مهاب علي حسن**، البالغ من العمر 19 عاماً وكان طالباً في معهد فني، ولقي مصرعه نتيجة إصابته بجرح في الصدر ناجم عن طلق ناري، وذلك حوالي الساعة السابعة والنصف مساء يوم 28 يناير/كانون الثاني. وكان مهاب قد خرج حوالي الساعة السادسة مساءً بدافع من حب الاستطلاع متجهاً إلى قسم الشرطة في حي شبرا، وهو حي شعبي في شمال القاهرة ويبلغ عدد سكانه نحو 100 ألف نسمة. وذكر شهود عيان أن ضباط الشرطة كانوا يريدون تفريق المتظاهرين، الذين شارك بعضهم في أعمال عنيفة مثل إحراق بعض سيارات الشرطة، فراحوا يطلقون النار بشكل عشوائي على المتظاهرين من أعلى سطح قسم الشرطة، مما أسفر عن مقتل ثلاثة وإصابة آخرين. وفي حديث مع مندوبي منظمة العفو الدولية، قال والد مهاب، الذي تقدم بشكوى إلى النائب العام: «لقد تحطمت حياتنا، ولا يمكن أن تكون هناك أية مصالحة [مع السلطات] إلا بإحقاق العدل». كما التقى مندوبو منظمة العفو الدولية مع **عمر محمد سيد**، الذي أُصيب بطلق ناري في المعدة يوم 28 يناير/كانون الثاني أمام قسم شرطة شبرا، ولكن ظل على قيد الحياة.

أما **الضبع أحمد محمد سيد**، البالغ من العمر 45 عاماً وهو أب لثلاثة أبناء وكان يعمل كعامل موسمي باليومية في مجال البناء، فتُوفي نتيجة إصابته بجرح ناجم عن طلق ناري أُطلق عليه أمام قسم شرطة شبرا

الخيمة ثان يوم 29 يناير/كانون الثاني. وقد التقى به مندوبو منظمة العفو الدولية يوم 9 فبراير/شباط بمستشفى الساحل التعليمي، وقال إنه أُصيب برصاصة من الذخيرة الحية في المعدة كما أُصيب بشظايا بندقية خرطوش في ذراعه بينما كان في طريق عودته من العمل إلى المنزل في إحدى المناطق العشوائية بشبرا الخيمة. وقد تسبب ذلك في إصابته بالشلل. واعتقد الأطباء أنهم لا يستطيعون معالجة الضرر، ومن ثم أُخرج من المستشفى يوم 9 فبراير/شباط. وبعد يومين عاد مرة أخرى للمستشفى بسبب تعرضه لمضاعفات، ثم تُوفي يوم 14 فبراير/شباط. وأشار تقرير طبي صادر عن المستشفى أنه تُوفي نتيجة أزمة قلبية فحسب، دون الإشارة إلى الجرح الناجم عن الطلق الناري. وقد طالبت أسرته بتشريح الجثة بمعرفة الطب الشرعي، ولكن التقرير أُرسل مباشرة إلى النائب العام دون أن تراه أسرته. ولاحقاً حصلت الأسرة على شهادة وفاة تشير إلى أنه تُوفي «في مظاهرات» نتيجة «إصابات بطلقات نارية وإصابة بالصدر».

وفي حي عين شمس الذي يقع شمال القاهرة، ويبلغ عدد سكانه أكثر من نصف مليون نسمة، قُتل عدة أشخاص أمام قسم شرطة عين شمس. وكان من بين القتلى **إسلام عصام محمد**، البالغ من العمر 20 عاماً، وكان طالباً جامعياً في السنة الثانية. وقد أُصيب إسلام في الرأس وهو في طريقه إلى مقهى كان يعمل فيه بعض الوقت. وقد تُوفي حوالي الساعة التاسعة والنصف مساء يوم 28 يناير/كانون الثاني، وفقاً لتقرير طبي صادر من مستشفى هليوبوليس. وفي تلك الليلة، استقبلت المستشفى ست جثث أخرى لأشخاص قُتلوا أمام قسم شرطة عين شمس.

محافظة الجيزة

«كل ما نريده هو أن يُحاكم هؤلاء الناس، حتى يندموا على حمل سلاح وإصابة أبرياء».
سيد ابراهيم عبد اللطيف، والد محمد الذي قُتل على أيدي الشرطة في إمبابة، حسبما زُعم

تقع محافظة الجيزة في الجانب الغربي من نهر النيل، وتجاور محافظة القاهرة من الجانب الشرقي. وقد شكل عدد من الكباري الرئيسية بها مناطق اشتباك بين قوات الأمن والمتظاهرين القادمين من الجيزة، ومن بينها كوبري 15 مايو وكوبري 6 أكتوبر وكوبري قصر النيل. كما أحكمت قوات الأمن السيطرة على الميادين القريبة من تلك الكباري، مثل ميدان الكيت كات، شمالي الجيزة، وميدان الأوبرا بالزمالك بالقاهرة. ومثلما كان الحال في معظم المدن، اندلعت اشتباكات في الجيزة بالقرب من أقسام الشرطة، ومن بينها قسم شرطة إمبابة وقسم شرطة الوراق وقسم شرطة بولاق الدكرور.

ويذكر أن ما يزيد عن مليوني شخص، أي قرابة 60 بالمئة من سكان محافظة الجيزة، يعيشون في 23 منطقة عشوائية[82]. وتشكل تلك المناطق المكتظة بالسكان والتي تفتقر إلى الخدمات الأساسية، طوقاً حول المناطق الحضرية مثل العجوزة والمهندسين والدقي. وقد تدفق كثير من الفقراء والشرائح الدنيا من الطبقة المتوسطة من سكان تلك العشوائيات على ميدان التحرير أثناء المظاهرات.

ويبلغ عدد السكان في منطقتي إمبابة والوراق الواقعتين شمالي الجيزة نحو 1.1 مليون نسمة، فيما يبلغ عدد السكان في منطقة بولاق الدكرور الواقعة في الغرب نحو 560 ألف نسمة[83]. وكانت هذه المناطق تخضع لسيطرة أقسام الشرطة المقامة في أماكن استراتيجية، والتي كان كثير من السكان يعتبرونها رمزاً لقمع الدولة. وفي يومي 28 و29 يناير/كانون الثاني، قُتل وأُصيب كثير من المتظاهرين أو السائرين أو الواقفين بالقرب من أقسام الشرطة هذه، وذلك على أيدي أفراد من قوات الأمن العام والأمن المركزي بالإضافة إلى أفراد تابعين للأمن يرتدون ملابس مدنية، ويصفهم السكان بأنهم «مخبرون» و«بلطجية». وفي يوم 29 يناير/كانون الثاني، أُضرمت النار في قسمي شرطة بولاق الدكرور والوراق بعد انسحاب قوات الأمن منهما.

وقد التقى مندوبو منظمة العفو الدولية مع عائلات خمسة أشخاص زُعم أنهم قُتلوا على أيدي قوات الأمن في إمبابة، وكذلك مع عائلات ثلاثة آخرين زُعم أنهم قُتلوا على أيدي قوات الأمن في بولاق الدكرور ومع مصاب

من المنطقة نفسها، حيث كانت قوات الأمن تحاول تفريق المتظاهرين بعيداً عن أقسام الشرطة. ويبدو أنه تم استخدام الذخيرة الحية في المنطقتين بالرغم من عدم وجود خطر وشيك يهدد الحياة، كما استُخدمت قنابل الغاز المسيل للدموع وعيارات الخرطوش القاتلة والعيارات المطاطية بشكل غير متناسب. وكانت الأغلبية العظمى من المظاهرات سلمية، ولكن في بعض الأحيان ألقت قلة من المتظاهرين الحجارة لدى اقترابهم من أقسام الشرطة، وفي حالات قليلة أُلقيت قنابل حارقة. ففي بولاق الدكرور، بدا أن الجانبين ألقوا قنابل حارقة.

وفي كل من إمبابة وبولاق الدكرور، تحدث السكان عما كان يحدث في الماضي من الاعتقال التعسفي والتعذيب والإذلال على أيدي الشرطة في المنطقة، كما تحدثوا عن الفقر. ولم تتمكن منظمة العفو الدولية من الحصول على بيانات رسمية عن عدد المتوفين والمصابين في مستشفى إمبابة العام ومستشفى التحرير العام، وكلاهما في إمبابة. ويُذكر أن جميع العائلات التي التقت بها منظمة العفو الدولية كانت قد اضطُرت لقبول تقارير طبية موجزة من أجل الحصول على تصاريح لدفن ذويهم. وفي 20 فبراير/شباط، أمرت النيابة العامة لشمال الجيزة باستخراج جثث ستة أشخاص من إمبابة، لتشريحها بمعرفة الشرعي، كما أمرت باستخراج جثث أخرى من بولاق الدكرور في مطلع شهر مارس/آذار.

شمال الجيزة – إمبابة

«مفتش الصحة قال إنه لا يوجد شرطة مطلقاً للتحويل للطب الشرعي وإذن لكي تدفن يجب أن تمضي [توقِّع] على إقرار أنك لا تطالب بالطب الشرعي»».

محمد أحمد نصار، والد إيهاب (المشهور بكريم)، الذي زُعم أنه قُتل على أيدي الشرطة في إمبابة

نظمت «اللجنة الشعبية للدفاع عن أرض مطار إمبابة»، وهي لجنة محلية تعارض عمليات الإخلاء القسري التي تتم في إطار خطة تدعمها الحكومة لتطوير شمال الجيزة، مظاهرةً في شارع الوحدة بإمبابة عصر يوم 25 يناير/كانون الثاني. وقامت قوات الأمن المركزي بتطويق تلك المجموعة مما حال دون مشاركة آخرين. إلا إن متظاهرين آخرين، من إمبابة وأوسيم، تمكنوا من كسر الطوق الأمني. ومنذ الساعة الثانية والنصف عصراً وحتى السادسة مساءً، اندفع المتظاهرون في مسيرات جابت أنحاء إمبابة وضمت آلاف الأشخاص. وكان الهدف هو الوصول إلى ميدان التحرير، ولكن قوات الأمن أغلقت جميع الطرق الكبرى المؤدية للميدان. وباللجوء إلى الشوارع الجانبية الضيقة، تمكن المتظاهرون في النهاية من الوصول إلى ميدان الكيت كات حيث كانت قوات الأمن المركزي متواجدة بكثافة.

وفي تلك المرحلة، قرر معظم المتظاهرين العودة إلى إمبابة، ولكن مجموعة واحدة حاولت الوصول إلى كوبري 15 مايو الذي يبعد نحو 500 متر جنوباً. وكان من بين هؤلاء **عبد المولى إسماعيل محمد**، عضو «اللجنة الشعبية للدفاع عن أرض مطار إمبابة». وقال عبد المولى إنه عندما بلغ للكوبري وجد أفراداً من قوات الأمن ينهالون ضرباً على رجل في شارع جانبي، فقرر التدخل. وما إن فعل حتى أحاط به أفراد من الأمن المركزي ورجال بملابس مدنية، قال إنهم «بلطجية» أو «مخبرين»، وراحوا يضربونه بالعصي والهراوات الكهربائية ويلكمونه ويرفسونه حتى أوقعوه أرضاً. وأضاف عبد المولى إسماعيل محمد أن مأمور قسم شرطة إمبابة اعتدى عليه هو الآخر وشتمه وقال له «اذهب إلى بيتك». وقال عبد المولى إنه انصرف خشية القبض عليه.

وفي 28 يناير/كانون الثاني، تجمع المتظاهرون عقب صلاة الجمعة خارج المساجد في مناطق مختلفة بإمبابة، مثل شارع الإمام الغزالي وشارع طلعت حرب. وبينما نظم بعض المتظاهرين مسيرات داخل إمبابة فقط، حاول آخرون الوصول إلى ميدان التحرير. ومن ثم، اتجه آلاف المتظاهرين شرقاً خارج إمبابة باتجاه النيل، وهم يهتفون بشعارات ضد مبارك وبشعارات تطالب بإسقاط النظام، ثم اتجهوا جنوباً نحو قسم شرطة إمبابة الواقع على كورنيش النيل. وعندما وصلوا إلى ميدان الكيت كات، اعترضت قوات الأمن طريقهم ثم أطلقت قنابل الغاز المسيل للدموع عليهم وراحت تطاردهم في الشوارع الجانبية وهي تغمر المناطق السكنية بالغاز المسيل للدموع. وفي وقت متأخر من العصر، وصل متظاهرون آخرون من جنوب الجيزة إلى

الزمالك وعبروا كوبري قصر النيل باتجاه ميدان التحرير. وبعد ذلك، انسحبت قوات الأمن المركزي من إمبابة وساد مناخ من الخوف شمال الجيزة حيث شُوهد شبان مسلحون في الشوارع وبدأ سماع طلقات نارية. وشكل السكان لجاناً شعبية لحماية الأحياء، إذ لم يكن الجيش قد انتشر بعد.

ومنذ الساعة الثانية عصراً حتى الثامنة مساءً من يوم 29 يناير/كانون الثاني، استقبل مستشفى التحرير العام بإمبابة نحو 50 مصاباً، وذلك وفقاً لمصدر طبي في المستشفى. وكان معظم المصابين من منطقة الوراق شمالي إمبابة، حيث أُصيبوا بعد المشاركة في مظاهرة أمام قسم شرطة الوراق. وقد لقي شخصان مصرعهما إثر إطلاق النار عليهما في الصدر، بينما تُوفي ثلاثة آخرون فور وصولهم للمستشفى. وكانت معظم الإصابات ناجمة عن الرش أو عيارات مطاطية، وكانت بعض الإصابات ناجمة عن الذخيرة الحية. بيد أن المستشفى لم يستكمل أية تقارير طبية. كما وصل إلى المستشفى عدد قليل من أفراد الأمن المركزي بإصابات بسيطة، ولكن بدا أن واحداً منهم قد أُصيب بعيارات مطاطية في ذراعه أُطلقت عليه خطأً من أحد زملائه، ونُقل لاحقاً إلى مستشفى الشرطة.

وفي الساعة الثالثة عصر يوم 29 يناير/كانون الثاني، استخدمت قوات الأمن المتواجدة بجانب قسم شرطة الوراق قنابل الغاز المسيل للدموع لتفريق المتظاهرين الذين قاموا بدورهم بإطلاق الحجارة على الشرطة. وبحلول الساعة الرابعة والنصف عصراً، انصرف أفراد الأمن المركزي وأفراد الشرطة الأخرى من القسم فجأة، بعد أن خلعوا الزي الرسمي الخاص بهم وتركوا أسلحتهم وراءهم. وأفادت الأنباء أن بعض المتظاهرين نهبوا الأسلحة والمعدات المكتبية والآثاث، ثم أضرموا النار في سيارات الشرطة وقسم الشرطة.

وفي الوقت نفسه، حاول بعض الشبان من إمبابة الوصول إلى ميدان التحرير، ولكن الشرطة قامت بتفريقهم، بدعم من أفراد يرتدون ملابس مدنية ومسلحين ببنادق خرطوش ومسدسات وأسلحة آلية. وراح هؤلاء الأفراد يلاحقون الشبان واعتلوا، على ما يبدو، أسطح بعض المباني القريبة من قسم شرطة إمبابة، ومن هناك أخذوا يطلقون النار على المتظاهرين. وعندئذ، توجه المتظاهرون في غضب نحو قسم الشرطة، ولكنهم تراجعوا عندما فتحت الشرطة النار عليهم. ويعتقد أن عدداً من الشبان لقوا مصرعهم آنذاك.

وذكر أفراد خمس عائلات التقت بهم منظمة العفو الدولية أن أبنائهم قُتلوا إثر إطلاق النار عليهم من جانب الشرطة. فقد قُتل كل من ناصر فيصل على السيد وإيهاب محمد أحمد ناصر في شارعين متفرعين من الكورنيش، جنوب قسم الشرطة، بينما قُتل كل من محمد ناصر عبد العظيم محمد ومحمد سيد ابراهيم عبد اللطيف في شارع المحطة غرباً ، وقُتل محمد شعبان محمد عبد اللطيف في شارع النصر شمال قسم الشرطة. وقد قام أفراد من الشرطة وأعضاء في «الحزب الوطني الديمقراطي» بزيارة بعض العائلات وعرضوا التوسط لتسوية الأمر، ولكن الأهالي رفضوا التسوية. وتقدمت عائلات الشبان الخمسة، الذين تتراوح أعمارهم بين 17 عاماً و31 عاماً بشكاوى إلى النيابة العامة بالجيزة مطالبين بإجراء تحقيقات. وفي 20 فبراير/شباط، أمر النائب العام باستخراج جثث الشبان الخمسة وجثة أخرى لشخص من إمبابة لتشريحها بمعرفة الطب الشرعي[84]. وبحلول نهاية شهر مارس/آذار، وصلت تقارير الطب الشرعي للنائب العام فيما يتعلق بإمبابة وكرداسة، غربي الجيزة، وورد أنها خلصت إلى أن الوفيات نجمت عن الإصابة بالذخيرة الحية[85].

وكان **ناصر فيصل علي السيد**، البالغ من العمر 18 عاماً وهو طالب في المرحلة الثانوية، قد خرج للتسوق يوم 29 يناير/كانون الثاني قرابة الساعة الثانية ظهراً قبل حظر التجول. وذكرت عائلته أنه قُتل وهو في طريق العودة في شارع إسحاق المتفرع من الكورنيش عندما أُطلقت عليه النيران وأُصيب في عينه ورأسه وصدره. وقام أخوه جلال وآخرون بحمله وهو فاقد الوعي إلى الشارع الرئيسي حيث كانت تقف سيارة إسعاف، ولكنها رفضت نقله وألقى أحد ضباط الشرطة قنابل الغاز المسيل للدموع عليهم. وفيما بعد، قاموا بنقله إلى مستشفى إمبابة المركزي التي رفضت أيضاً استقباله وأحالته إلى مستشفى العجوزة التي أحالته بدورها إلى مستشفى القصر العيني. وهناك، كانت الخدمات مُعطلة إذ بدا

أن «بلطجية» هاجموا المستشفى. وذكرت عائلة ناصر فيصل على السيد أنه تُوفي في مستشفى القصر العيني يوم 2 فبراير/شباط. وكانت الوثيقة الوحيدة التي حصل عليها أهله هي تصريح بدفنه، وهو مؤرخ في 2 فبراير/شباط وجاء فيها أن تاريخ الوفاة هو 1 فبراير/شباط، ولم تذكر سبب الوفاة. وقد قدم والده شكوى لرئيس الجمهورية ووزير الداخلية والنائب العام متهماً وزير الداخلية السابق ومعاون الشرطة في قسم شرطة إمبابة بقتل ابنه.

وتُوفي **إيهاب محمد أحمد ناصر** (الشهير بكريم)، وكان يبلغ من العمر 25 عاماً بعد إطلاق الذخيرة الحية عليه في الرأس من الخلف في شارع ياسين المتفرع من الكورنيش، حسبما زُعم. وتُظهر لقطات بالفيديو سُجلت بهاتف نقال سقوط إيهاب على الأرض ورأسه مفتوح من آثار الجرح بينما يصرخ شباب بجواره في لوعة. وكان إيهاب قد وصل في وقت مبكر من ظهر ذلك اليوم إلى ميدان التحرير مع مجموعة من المتظاهرين، ثم عادت المجموعة ثانيةً إلى إمبابة عندما ترامت إلى أسماعهم شائعات تفيد بأن قسم شرطة إمبابة قد احترق. وبحلول الساعة الثالثة والنصف عصراً، كان هو واثنين من أصدقائه قد وصلوا بالقرب من القسم، وعندئذ اقترب منهم أفراد من الشرطة بالزي الرسمي وآخرون بملابس مدنية، فبدأوا في الجري هرباً. وأُصيب إيهاب بعيارات نارية وسقط على الأرض. وعندما حاول بعض الأهالي حمله، أطلقت الشرطة الغاز المسيل للدموع عليهم ثم نقلت الجثة بالقرب من الشارع الرئيسي وتركوها هناك. وفيما بعد قام شخص بنقل الجثة إلى مستشفى التحرير العام. وفي المستشفى، أبلغ مفتش الصحة والد إيهاب أنه لا يمكنه استلام الجثة إلا إذا وقَّع على إقرار يفيد بأنه لا يريد إجراء فحص للجثة بمعرفة الطب الشرعي، وهو ما فعله، لأنه لم يكن يريد ترك الجثة في المشرحة التي لم تكن تعمل وكانت ملأى بالجثث، على حد قوله. وأصدر مفتش الصحة في مدينة العمال بإمبابة تقريراً طبياً يشير إلى أن العائلة لم تتقدم بطلب لتشريح الجثة بمعرفة الطب الشرعي، وأن إيهاب وصل إلى المستشفى بعدما تُوفي نتيجةً لجرح في الرأس نجم عن طلق ناري.

أما **محمد ناصر عبد العظيم محمد**، البالغ من العمر 31 عاماً وهو حاصل على دبلوم تجارة، فكان العائل الوحيد لوالدته وأخواته الثلاث، ولم يكن يعمل عندما بدأت المظاهرات. وبحلول الساعة الرابعة والنصف من عصر يوم 29 يناير/كانون الثاني، ترك المنزل وذهب في اتجاه قسم شرطة إمبابة. وفي الساعة الخامسة مساءً اتصل بإحدى شقيقاته وأخبرها بأن بعض الشبان تُوفوا هناك وأنه سوف يساعد في حملهم لدفنهم. وبعد فترة قصيرة، أُطلقت عليه النار في شارع المحطة. وأخبر شهود عيان أسرته أن ضباطاً من الشرطة في ملابس مدنية كانوا يقفون على سقف أحد المباني القريبة من قسم الشرطة، وضباطاً آخرين في الشارع، كانوا يطلقون النار على الناس بصورة عشوائية. وفي نهاية المطاف، نُقل محمد إلى مستشفى معهد ناصر حيث استُخرجت الرصاصة من جسده، على ما يبدو. بيد أن الكشف الطبي الذي أصدرته مستشفى معهد ناصر والموجه للشرطة بتاريخ 29 يناير/كانون الثاني أفاد بأن محمد ناصر عبد العظيم وصل إلى المستشفى بعدما فارق الحياة، وذلك في الساعة السادسة والنصف مساءً، وكانت توجد «أثر طلق ناري بأعلى الجزء الأيمن من الصدر». وفي 30 يناير/كانون الثاني، أبلغت المستشفى قسم شرطة الساحل بواقعة الوفاة.

وقد أُصيب **محمد سيد ابراهيم عبد اللطيف** (الشهير بحمُكشة) بطلق ناري على أيدي الشرطة في ظروف مماثلة، وفي الوقت نفسه تقريباً، حسبما زُعم. وكان محمد يبلغ من العمر 23 عاماً وهو حاصل على دبلوم في التكنولوجيا والمعلومات وكان يعمل في مخبز بالإضافة إلى عمله كمصمم ديكور لحفلات زفاف. وفي الساعة الخامسة مساءً، غادر محمد المنزل قائلاً إنه سيذهب لإحضار بعض المعدات. وفي الطريق قابل بعض الأصدقاء وصادفوا، على ما يبدو، أحد الأشخاص المصابين بالقرب من قسم شرطة إمبابة. وقال والد محمد إنه عندما حاول ابنه حمل المصاب أُصيب هو الآخر بعيارات في رقبته وذراعه، ونُقل إلى مستشفى إمبابة العام ثم إلى مستشفى العجوزة ولكنه سرعان ما فارق الحياة. وفي يوم 30 يناير/كانون الثاني، طُلب من أشرف، شقيق محمد، التوقيع على إقرار بأنه لا يريد أن تخضع جثة أخيه محمد لفحص الطب الشرعي ولا يريد إبلاغ النيابة العامة. وقد تقدم أشرف بشكوى للنيابة العامة اتهم فيها أحد ضباط الشرطة من قسم شرطة إمبابة بقتل أخيه.

أما **محمد شعبان محمد عبد المجيد**، وهو طالب في المرحلة الثانوية ويبلغ من العمر 17 عاماً وكان يسكن مع أسرته في أرض الجمعية بإمبابة، فغادر منزله حوالي الساعة العاشرة والنصف مساء 29 يناير/ كانون الثاني، ولكنه سرعان ما أُصيب بعيار في رقبته وهو يسير بشارع النصر المتفرع من الشارع الذي يسكن فيه بالقرب من لجنة شعبية. وقال شاهد عيان إن سيارة، سجل أرقامها، قد صدمت محمد ثم أطلق أحد ركابها النار عليه فأرداه قتيلاً. وبعد ذلك انطلقت السيارة مسرعةً فأصابت شاباً آخر يُدعى محمود محمد عبد العزيز. وأشار تقرير طبي أصدره مفتش الصحة بمكتب مدينة العمال بإمبابة بتاريخ 30 يناير/ كانون الثاني إلى أن محمد شعبان تُوفي نتيجة نزيف داخلي ناجم عن جرح في الرقبة من جراء عيار ناري.

بولاق الدكرور

في حوالي الساعة السادسة من مساء يوم «جمعة الغضب»، تجمع الأهالي من سكان منطقتي أبو قتاتة وبين السرايات بالقرب من قسم شرطة بولاق الدكرور بشارع ترعة الزمر دونما اكتراث بالشرطة، مرددين الشعارات التي كانت تدوي في شتى أنحاء مصر. ويقع قسم الشرطة على تقاطع شارعين رئيسيين، هما شارع ترعة الزمر وشارع التحرير. وجنوباً، يؤدي شارع ترعة الزمر إلى منطقة أبو قتاتة التي تحجبها أسوار جامعة القاهرة ومحطة مترو الجامعة. أما في الشرق فتقع منطقة بين السرايات التي تحجبها أسوار المدينة الجامعية. ويمر كوبري ثروت عبر هذا التقاطع. وقد كانت قوات الأمن المركزي تقف أمام قسم الشرطة، مسلحةً بالغاز المسيل للدموع وبنادق الخرطوش، كما كان هناك بعض ضباط الشرطة المسلحين يعتلون سطح القسم. وذكر أهالي المنطقة أنه في حوالي الساعة السادسة والنصف مساءً، أطلق ضباط الشرطة قنابل الغاز المسيل للدموع على المتظاهرين، ثم الذخيرة الحية، حيث أطلقوها أولاً في الهواء ثم مباشرة على المتظاهرين. ورد المتظاهرون بإلقاء الحجارة والقنابل الحارقة. واستمر إطلاق النار حتى وقت متأخر من المساء، ثم أُضرمت النار في قسم الشرطة في اليوم التالي بعد أن تركته الشرطة.

وقد لقي خمسة أشخاص على الأقل مصرعهم نتيجة إطلاق النار، ومن بينهم أربعة من أبو قتاتة ورجل قيل إنه من بني سويف. وأفادت الأنباء بوقوع إصابات كثيرة من جراء إطلاق الأعيرة النارية. وقد ذكر جميع أهالي القتلى لمنظمة العفو الدولية أن رئيس المباحث في قسم شرطة بولاق الدكرور حاول التوسط عن طريق اللجوء لشخصيات في الحي أو عرض أموال على الأهالي، ولكنهم رفضوا.

ولقيت **مهير خليل زكي**، وهي أم لأربعة أطفال وتبلغ من العمر 40 عاماً، مصرعها نتيجة أعيرة نارية أُطلقت عليها من قسم شرطة بولاق الدكرور، وذلك عندما كانت تقف على سقف بيتها مع زوجها وأولادها، حسبما زُعم. ويقع منزل مهير أمام قسم الشرطة على الناحية الأخرى من الشارع، أمام كوبري ثروت الذي بين الناحيتين. وعندما رأت الأسرة الشرطة تطلق النار على شاب فوق الكوبري، صرخت مهير، فصاح بها رئيس المباحث في قسم الشرطة ثم أطلق عليها النار في صدرها وذراعها، حسبما زُعم. وقد نُقلت إلى مستشفى بولاق الدكرور، ولكن يوم 31 يناير/كانون الثاني أصيبت بأزمة قلبية وفارقت الحياة. ولم يُذكر سبب الوفاة في شهادة الوفاة الخاصة بها، والتي صدرت بتاريخ 31 يناير/كانون الثاني. وأفادت بطاقة المستشفى، التي يُسجل فيها الفحص الطبي النهائي، وهي مؤرخة في 3 فبراير/شباط، أن هناك رصاصة بقيت داخل جسم مهير. وقد تقدم زوج مهير، ويُدعى أشرف عبد العزيز محمد، بشكوى للنائب العام، الذي أحال القضية لنيابة الجيزة، وأمر باستخراج الجثة لتشريحها. واستلمت النيابة العامة الرصاصة والتقرير الطبي، كما قامت النيابة بمعاينة موقع الجريمة.

أما **شريف يحيى عتريس سليمان**، البالغ من العمر 21 عاماً والذي تخرج في كلية الحاسب الآلي، فقد تُوفي يوم 28 يناير/كانون الثاني نتيجة إصابة في العين من عيار ناري عندما كان يشارك في مظاهرة بالقرب من محطة مترو جامعة القاهرة أمام قسم شرطة بولاق الدكرور. وفي 30 يناير/كانون الثاني، تقدم والد شريف ببلاغ للشرطة. وقد أعد مفتش الصحة تقريراً طبياً وحصل الوالد على تصريح لدفن الجثة. ولم تذكر شهادة الوفاة الأولى سبب الوفاة، ولكن الوالد حصل على شهادة أخرى، بتاريخ 16 فبراير/شباط، تفيد بأن شريف تُوفي بسبب «طلق ناري نتيجة أحداث الشغب التي وقعت يوم 28 يناير/كانون الثاني 2011».

وكان الوالد قد حصل على تقرير طبي من مستشفى بولاق الدكرور، بتاريخ 9 فبراير/شباط، يفيد بأن ابنه وصل إلى المستشفى وتوفى على الفور في الاستقبال نتيجة جرح ناجم عن عيار ناري. ولاحقاً، تقدم الوالد بشكوى للنيابة العامة وكان في انتظار أن يتم استخراج جثة ابنه لتشريحها.

وفي حوالي الساعة التاسعة من مساء 28 يناير/كانون الثاني، غادر **مجدي محمد حسن أحمد**، المنزل لشراء العشاء. وكان مجدي يبلغ من العمر 29 عاماً ويعمل سائقاً لسيارة «توك توك» ويعول عائلة. وزُعم أن أفراداً من شرطة بولاق الدكرور أطلقوا النار عليه باستخدام سلاح آلي وبندقية خرطوش، مما تسبب في إصابته في أعلى ساقه اليسرى. واضطُرت أسرة مجدي إلى المرور عبر طريق جانبي حول الجيزة حتى يمكن الوصول إلى مستشفى يقبل علاجه، ولكنه تُوفي فور وصوله إلى مستشفى جامعة القاهرة. وتفيد تذكرة المتوفين بأنه تُوفي الساعة الثانية وأربعين دقيقة من صباح يوم 29 يناير/كانون الثاني جراء «طلق ناري بالفخذ الأيمن». وقالت أسرة مجدي إن المستشفى رفض في البداية تقديم تقرير طبي، ولكن الأسرة ظلت مصرة على مطلبها، فحصلت عليه في النهاية. وتقدمت الأسرة بشكوى للنيابة العام ولكنها لم تكن تريد استخراج الجثة لتشريحها.

وقال **خالد إبراهيم السيد**، البالغ من العمر 31 عاماً ويعمل سائق تاكسي، إنه أُصيب إثر إطلاق النار عليه حوالي الساعة السابعة والنصف من مساء يوم 28 يناير/كانون الثاني. وكان خلد قد سمع أن قسم الشرطة سوف يُهاجم، فذهب إلى هناك بدافع من حب الاستطلاع وقال إنه كان ينوي حمايته إذا تطلب الأمر. وذكر خالد لمنظمة العفو الدولية أنه بحلول الساعة السابعة إلا الربع مساءً بدأ أفراد الأمن المركزي بإطلاق الغاز المسيل للدموع وبدأ ضباط الشرطة بإطلاق الذخيرة الحية في الهواء. وقد أُصيب رجل يقف بالقرب من محطة مترو جامعة القاهرة في وجهه، فركض خالد لمساعدته. وعندما أطلقت قوات عبوة من الغاز المسيل للدموع عليهما، التقط خالد العبوة وألقاها مرة أخرى على قوات الأمن. ثم قامت قوات الأمن بإطلاق عبوة أخرى، فهرب خالد تجنباً للاختناق. وعندما عاد مرة أخرى، وجد رجالاً بملابس مدنية يلقون قنابل حارقة على المتظاهرين، ثم أُصيب بعيارات أُطلقت من أعلى قسم الشرطة. وأشار التقرير الطبي، الصادر من مستشفى المنيل الجامعي بتاريخ 20 فبراير/شباط، إلى أن خالد «تعرض لطلق ناري بالصدر والبطن»، كما خضع لعملية جراحية لمعالجة الإصابات التي لحقت بالحجاب الحاجز والكبد والبنكرياس.

وأشار أهالي المنطقة، الذين التقت بهم منظمة العفو الدولية، إلى حالات الظلم التي وقعت في الماضي على أيدي ضباط الشرطة في قسم شرطة بولاق الدكرور، وخاصةً فيما يتعلق بالتهم الملفقة والاعتقال التعسفي والتعذيب وغيره من صنوف المعاملة السيئة والمضايقة والإذلال. ففي عام 2006، على سبيل المثال، قام اثنان من ضباط الشرطة في قسم بولاق الدكرور باغتصاب سائق يُدعى عماد الكبير، وسجلا لقطات بالفيديو لوقائع تعذيبه بكاميرا هاتف نقال، وقاما بتوزيع الفيديو لمزيد من إذلاله. وبعد بث الفيديو على الإنترنت وما أثاره من غضب في صفوف المصريين، حُوكم الضابطان وصدر ضدهما حكم بالسجن لمدة ثلاث سنوات[86].

الإسكندرية

قتل ما لا يقل عن 54 شخصاً بعد أن أطلقت قوات الأمن النار عليهم كما جرح أكثر من 1100 شخص خلال الانتفاضة الشعبية في الإسكندرية ثاني كبرى المدن المصرية، وذلك حسب مصادر طبية في مستشفيات الإسكندرية العامة ومشرحة كوم الدكة. وقد تراوحت الإصابات من الجروح السطحية والعظام المكسورة إلى الجروح الناجمة عن الإصابة بطلق ناري. ويعتقد ناشطون محليون ومحامون ومدافعون عن حقوق الإنسان أن حصيلة القتلى قد تصل إلى زهاء 80 شخصاً، ذلك أن هناك بضع عائلات لم تسجل رسمياً وفاة أحبائها.

وكان السكان من مختلف أرجاء الإسكندرية قد خرجوا إلى الشوارع في اليوم الأول من الاحتجاجات التي عمت أرجاء البلاد في 25 يناير/كانون الثاني. وقد خرج هؤلاء استجابة لدعوة للتجمع في المناطق الاستراتيجية بما فيها جامع القائد إبراهيم في وسط الإسكندرية مقابل محطة (ترام) الرمل. وقد أخبر المشاركون في

الاحتجاجات منظمة العفو الدولية أن قوات الأمن بما فيها أعداد كبيرة من قوات مكافحة الشغب (الأمن المركزي) سعت إلى منع المتظاهرين من التجمع في الأماكن العامة المفتوحة مثل الميادين، وذلك من خلال تطويق وعزل مداخلها. لكن المتظاهرين تمكنوا من تجنب خطوط العزل. ثم استخدمت قوات الأمن القنابل المسيلة للدموع وخراطيم المياه سعيا لتفريق المظاهرات السلمية. وقد أصيب بعض المتظاهرين بالاختناق نتيجة الاستخدام المفرط للقنابل المسيلة للدموع أو أصيبوا بجروح طفيفة. وفي محاولة لوأد حركة الاحتجاجات في مهدها، اعتقلت قوات الأمن أيضا نحو 60 متظاهراً بينهم محامون وناشطون معروفون، وأوقفتهم للاستجواب إلى أن أفرج عنهم في 29 يناير /كانون الثاني دون توجيه اتهام لهم.

وبالرغم من الاعتقالات وتحذيرات الحكومة بعدم التظاهر وتعطيل الاتصالات الهاتفية وعبر الإنترنت في الإسكندرية إلا أن «جمعة الغضب» في 28 يناير/كانون الثاني شهدت احتجاجات ضخمة في أنحاء المدينة. وبعد صلاة الجمعة مباشرة تجمع المحتجون في مختلف أنحاء المدينة بما فيها جامع القائد إبراهيم، وميدان المنشية، وميدان الإبراهيمية، ومحرم بك، ثم سارت عدة مسيرات في وقت واحد.

وبجانب جامع القائد إبراهيم حاولت قوات الأمن تفريق المتظاهرين من بداية تجمعهم باستخدام الغاز المسيل للدموع وخراطيم المياه؛ وذلك قبيل انتهاء صلاة الجمعة، وكذلك بضرب بعض المتظاهرين السلميين بالهراوات. أما في أماكن أخرى، وفيما تبقى من ذلك اليوم، فقد استخدمت قوات الأمن القوة المفرطة لمنع المتظاهرين من التجمع، مستخدمة أحيانا الغاز المسيل للدموع، وبنادق خرطوش والرصاص المطاطي والذخيرة الحية. وقد قال ناشطون محليون لمنظمة العفو الدولية إنه في بعض الحالات أطلقت قوات الأمن الغاز المسيل للدموع ومن بنادق الخرطوش من العربات المصفحة بصور عشوائية باتجاه المتظاهرين المسالمين في أنحاء مختلفة من المدينة. وقد تحولت بعض الاحتجاجات التي بدأت سلمية إلى العنف عندما رد بعض المتظاهرين على مثل تلك الهجمات بقذف الحجارة، أو في حالات نادرة جدا بقذف الزجاجات الحارقة نحو قوات الأمن أو المباني الحكومية المرتبطة بالقمع، لاسيما أقسام الشرطة. وقد أدت المواجهات قرب أقسام الشرطة بما فيها الجمرك، والرمل 2، ومحرم بك، وكرموز، ومينا البصل إلى كثير من الإصابات بين المتظاهرين.

وقد تم إحراق غالبية أقسام الشرطة بعد انسحاب الشرطة من معظم أرجاء الإسكندرية في وقت متأخر من 28 يناير/كانون الثاني. وبعدها تم نشر الجيش لضمان أمن المباني العامة الاستراتيجية. وقد تواصلت القلاقل في اليومين التاليين، وكان السبب الأساسي في ذلك غياب الشرطة. وقد قتل بعض الأشخاص في 29 و30 يناير/كانون الثاني في ظروف لم تكن واضحة، غير أنه طبقاً لبعض المصادر في المنطقة فإن الملابسات تشير إلى تورط رجال شرطة أو «مخبرين» (وهم أفراد يعتقد أنهم يوصلون المعلومات عن سكان منطقة ما إلى السلطات). وقد استمرت الاحتجاجات الشعبية في الإسكندرية حتى 11 فبراير/شباط دون وقوع عنف كبير، بالرغم من حصول بعض المواجهات بين المتظاهرين وأفراد مؤيدين للحزب الوطني الديمقراطي وهم الذين يشير لهم المتظاهرون عادة بـ«البلطجية».

وكما الحال في مناطق أخرى، فقد استعملت قوات الأمن في الإسكندرية قوة مفرطة وغير ضرورية ضد متظاهرين سلميين. وحتى عندما كان بعض المتظاهرين يتصرفون بعنف، استخدمت قوات الأمن القوة بصورة مفرطة. فقد استخدمت أسلحة لشل الحركة، عندما لم تكن هناك حاجة ماسة لفعل ذلك، ولم تتخذ الاحتياطات اللازمة لعدم إلحاق الأذى بالمارة. كما استعمل رجال الأمن القوة المميتة؛ بينما لم يكن ذلك أمراً لا مفر منه، ولم يكن حاجة ماسة لحماية النفس، فكثير من الأشخاص قتلوا برصاصات أصابت منطقة الرأس أو الصدر أو العنق، مما يشير إلى أنه ما كانت هناك محاولات جادة للحفاظ على الأرواح أو أنها لم تكن هناك أصلاً. كما استخدمت الأسلحة التي ربما تكون أقل قتلا من الذخيرة الحية مثل الرصاص المطاطي وبنادق الخرطوش بطرق ضاعفت إلى الحد الأقصى الإصابة بجروح وأدت إلى وفيات. فعلى سبيل المثال، أطلقت قوات الأمن من بنادق الخرطوش من مدى بعيد حتى تنتشر حبيبات الرش بشكل عشوائي باتجاه الحشود ولتصيب أجزاء حساسة من الجسم بما فيها الأعين. وقد قالت مصادر طبية في مستشفيات جامعة

الإسكندرية لمنظمة العفو الدولية إن المستشفى استقبل 150 شخصاً مصابين بـ«انفجار في مُقـَل الأعين» نتيجة لجروح من رش بنادق الخرطوش، ما أفضى إلى فقدان البصر في العين المصابة.[87]

«جمعة الغضب»

لقد قتل وجرح بعض الأشخاص حول مركز حركة المظاهرة في القائد إبراهيم. فعلي سبيل المثال، انضم **حسين طه حسين** وهو طالب حقوق في جامعة الإسكندرية إلى المظاهرات المناهضة للحكومة منذ البداية. وفي 28 يناير/كانون الثاني ذهب مع أصدقائه لملاقاة متظاهرين آخرين أمام مكتبة الإسكندرية، ثم ذهب للصلاة في جامع القائد إبراهيم قبل مواصلة التظاهرات. ثم أخبر أصدقاؤه أباه أن قوات الأمن بدأت باستخدام الغاز المسيل للدموع وخراطيم المياه ضد المتظاهرين قبل لحظات من انتهاء صلاة الجمعة، وأن حسين أصر على التوجه إلى الخطوط الأمامية للمظاهرات. وقد أصيب بطلقة واحدة في الصدر قرابة الساعة 3 بعد الظهر، ونقل بسرعة إلى مستشفى السلامة. ولم يتمكن أبوه من تحديد مكانه إلا بعد ثلاثة أيام إذ وجده في المشرحة الرئيسية لكوم الدكة وذلك بسبب تعطل شبكات الهاتف. وحسبما جاء في شهادة الوفاة، فقد مات حسين نتيجة طلق ناري. وقد قدم أبوه بلاغا رسميا للشرطة، وقدم شكوى إلى النيابة العامة.

عبد الله علي السيد جرح في عينه اليسرى أثناء احتجاجات حول جامع القائد إبراهيم مساء يوم 28 يناير/كانون الثاني. وقد أخبر منظمة العفو الدولية أنه عندما وصل هناك واجه المتظاهرون حضوراً أمنياً كبيراً لكن بدون عنف. وقال إنه بعد أن ردد المتظاهرون هتافات ضد الحكومة لبعض الوقت، أطلقت قوات مكافحة الشغب الغاز المسيل للدموع وبنادق الخرطوش نحوهم دون تحذير. أصيب عبد الله في وجهه بالرش، ولم يرجع إلى وعيه إلا في مستشفيات جامعة الإسكندرية.أما أبوه الذي كان واضحاً قلقه الشديد على إصابة ابنه فقد قال لمنظمة العفو الدولية إنه كان من الضروري إجراء العملية على عين عبد الله في مستشفى خاص، وإن العلاج والدواء بعدها يشكلان عبئاً ثقيلاً جداً على قدرات العائلة المادية المحدودة أصلا.

وفي حي المنشية الشعبي، في شمالي غرب الإسكندرية، استخدمت قوات الأمن مجدداً القوة المفرطة ضد المتظاهرين. وفي أعقاب صلاة الجمعة طوقت قوات الأمن الشوارع المؤدية لميدان المنشية وهي نقطة تجمع لها دلالاتها. وقد شمل الوجود الأمني الكبير شرطة مكافحة شغب وغيرها من قوات الشرطة وضباط أمن بملابس مدنية. ومنذ البداية أطلقت قوات الأمن الغاز المسيل للدموع، واستهدفت الذين كانوا يحاولون التجمع. وعندما رد بعض المتظاهرين برمي الحجارة، أطلقت قوات الأمن الرش ورصاصاً مطاطياً ثم الذخيرة الحية نحو المتظاهرين، بمن فيهم أولئك الذين لم يستخدموا العنف والمارة أو المتفرجون. وفي نهاية الأمر اكتسحت الأعداد الغفيرة للمتظاهرين وتصميمُهم قواتِ الأمن فانسحبوا. وكان أن تم إحراق مركز شرطة المنشية في وقت لاحق من ذلك المساء.

وحسب موظف في شركة كمال محمد سعد، وهي شركة للورق مقرها في المنشية قرب الميدان، فقد توفي خمسة أشخاص حول ميدان المنشية، بينهم عمه خالد محمد عبد القادر، وهو موظف أيضاً في الشركة نفسها. كان عمه قد ترك المكتب متوجهاً نحو الميدان عندما أُطلقت عليه النار.

أحمد مصطفى ثابت، والبالغ من العمر 18 سنة ومن كرموز، ذهب للصلاة ذلك اليوم قبل الانضمام للمظاهرات في المنشية في 28 يناير/كانون الثاني. وقد أصيب إصابة قاتلة في العنق قرابة الساعة 2 بعد الظهر على يد قوات الأمن عندما كان قرب متجر إخوان يوسف للحلويات. ويظهر أحد مقاطع الفيديو المصورة بالهاتف المحمول أحمد يحمله متظاهرون من الميدان وهو ينزف من الفم. وقد أخبر أقاربه الثكالى منظمة العفو الدولية أنهم تسلموا جثمانه من المشرحة في كوم الدكة. وأشارت شهادة الوفاة أنه توفي نتيجة لجرح نجم عن طلق ناري. وقد قدموا شكوى إلى النيابة العامة في الإسكندرية. وبالرغم من صغر عمره فقد كان أحمد مصطفى ثابت يساعد أمه مادياً. وقد اضطرت عائلته للانتقال من شقتهم غير الآمنة، والتي كانوا قادرين على نفقاتها من كرموز، بعد أن حكم على والدته بالسجن لمدة عام بسبب البناء غير المشروع، لكن أطلق سراحها بكفالة.

وفي مكان آخر قتل **عبده سيد محمد** البالغ من العمر 38 سنة بينما كان على ما يبدو يحاول التوجه من ميدان الحقانية إلى القائد إبراهيم مع متظاهرين آخرين. وقد التقت زوجته وأمه وأطفاله الثلاثة بمنظمة العفو الدولية، وقالت إنها تكلمت معه آخر مرة قرابة الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر بينما كان يسير نحو القائد إبراهيم. أما المرة التالية التي شاهدته فيها فكان فاقداً وعيه في وحدة العناية المركزة في مستشفيات جامعة الإسكندرية. وقد فارق الحياة بعدها بأسبوع في 4 فبراير/شباط دون أن يستعيد وعيه. وحسب تقرير طبي حصلت عليه عائلته من مكتب صحة العطارين، فقد مات عبده سيد محمد نتيجة «طلق ناري بالرأس» وقد قدم أقاربه شكوى إلى النيابة العسكرية التي أحالت بدورها القضية إلى النائب العام.

لقد أصيب كثير من المتظاهرين بجروح سببت لبعضهم عاهات مستديمة. فمثلاً هذا **إبراهيم محمد عبد الوهاب**، البالغ من العمر 33 سنة، وهو خياط وأب لطفل واحد، قد فقد عينه اليسرى، وهي إصابة تهدد حصوله على الرزق، حسب طبيب كان حاضراً خلال لقاء منظمة العفو الدولية بإبراهيم، إذ أن الرؤية في عينه اليمنى قد تتأثر أيضا بسب الإصابة. وقال إنه انضم إلى المتظاهرين في 28 يناير/كانون الثاني في المنشية بسبب ظروفه المعيشية الصعبة، والفساد والمحاباة المستشريين على نطاق واسع. وقد أصيب إبراهيم بعيارات الرش التي أطلقتها قوات الأمن دون تحذير ومن خلال غمامة من الدخان والغاز المسيل للدموع.

ومن بين بضع أطفال أصيبوا بجروح مشابهة، **محمد شعبان إبراهيم** البالغ من العمر 16 سنة والذي فقد البصر في عينه اليمنى. وقد أظهرت بطاقة الخروج من الهيئة العامة للتأمين الصحي أنه أصيب «بـانفجار في مقلة العين». وكان محمد يشارك في مظاهرات قرب مطعم الجمهورية في المنشية عندما أصابت حبيبتا رش عينه. وقال محمد إنه آنذاك كانت قوات الأمن، بما فيها قوات مكافحة الشغب، تستخدم الغاز المسيل للدموع وبنادق الخرطوش والرصاص المطاطي ضد المتظاهرين الذين كان بعضهم يرد بإلقاء الحجارة. وقال محمد لمنظمة العفو الدولية إنه كان يتظاهر لأنه شاهد الكثير من الظلم لاسيما ما يتعلق بالطريقة التي عاملت فيها قواتُ الشرطة الناسَ العاديين ممتهنة حقوقـَهم وكرامتـَهم.

قال **مسعد السيد إبراهيم** لمنظمة العفو الدولية إنه أصيب مرتين في عينه اليمنى ومرة في الرأس بحبيبات الرش عند تقاطع شارع ميدان التحرير مع شارع علي باشا في المنشية قرابة الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر بينما كان يسير نحو ورشته. وقال إن المنظر كان فوضويا، حيث كانت أعداد كبيرة من المتظاهرين تهتف «سلمية، سلمية» بينما أطلقت قوات الأمن الغاز المسيل للدموع وخراطيم المياه وبنادق الخرطوش. وقال إنه رأى ضابط الشرطة الذي أطلق النار عليه دون دراية من بعد 40–50 مترا دون تحذير. وأشار التقرير الطبي إلى وجود ثلاثة «أجسام غريبة»، أحدها في فروة الرأس واثنان في محيط العين. الأطباء قالوا لمسعد إنه سيستعيد بصره ما إن تشفى جروحه.

وكثير من المتظاهرين أصيبوا أمام ميدان الحقانية في المنشية. وحسب شهود عيان، فقد كان المتظاهرون يهتفون بصورة سلمية هتافات مناهضة للحكومة عندما أطلقت قوات الأمن الغاز المسيل للدموع نحو الحشد. وقد رد بعض المتظاهرين بمحاولة إلقاء قنابل الغاز المسيل للدموع باتجاه مطلقيها من قوات الأمن وبإلقاء الحجارة. وقد ردت قوات الأمن، بما فيها قوات مكافحة الشغب، بإطلاق النار من بنادق الخرطوش بشكل عشوائي. وقد أصيب **حسن محمد إبراهيم** و**محمد علي حنفي** بحبيبات رش أمام ميدان الحقانية. كما أصيب حسن محمد إبراهيم البالغ من العمر 31 سنة وهو صانع أحذية بجروح نتيجة إصابته بعدة حبيبات رش في الجزء العلوي من جسمه، بما في ذلك وجهه وذراعه اليمنى وبطنه، كما تم تأكيد ذلك في تقرير رسمي صادر عن مستشفيات جامعة الإسكندرية. وكان حسن محمد إبراهيم قد انضم للمظاهرات كما قال بسبب التفاوت الاقتصادي بين الأغنياء والناس الأكثر فقراً، وبسبب «الفساد المتفشي والمستحكم في النظام السياسي». وقد قدم شكوى للنيابة العامة. كما أصيب في ذلك المساء **محمد مصطفى حامد**، وهو موظف في شركة أغذية ويبلغ من العمر 29 سنة، بالذخيرة الحية، إذ اخترقت رصاصة يده. وقد عرض على

منظمة العفو الدولية مقطع فيديو لوصوله إلى المستشفى ويده مضمدة. وقال إنه كان يحتج لأن الوضع المعيشي لكثير من المصريين بات «لا يحتمل».

لقد قامت قوات الأمن في أنحاء مختلفة من الإسكندرية بمنع المتظاهرين من التجمع في الأماكن الاستراتيجية، واستعملت القوة لتفريقهم. فعلى سبيل المثال، حاولت تلك القوات منع المتظاهرين من دخول ميدان الساعة، وهو نقطة التقاء للمتظاهرين القادمين من أنحاء متعددة من شرق الإسكندرية، بما فيها حيبا السيوف والعوايد. مما أسفر عن قتل **حسام فتحي محمد**، وهو صبي من حي العوايد. وحسب عائلته، فقد كان على قدر كبير جداً من الوعي السياسي رغم سنه الصغير وهو 17 سنة، وقد هالـه انعدام الحريات السياسية وحقوق الإنسان. وفي أول مساء يوم 28 يناير/كانون الثاني توجه إلى ميدان الساعة. وقال شهود عيان إن قوات الأمن كانت متواجدة بأعداد كبيرة حول الميدان المطوق. وقد استعملت الغاز المسيل للدموع وبنادق الخرطوش ضد المتظاهرين الذين حاولوا الاقتراب. وأصيب حسام فتحي محمد في البطن، بينما كان واقفاً في شارع مصطفى كامل الذي يؤدي إلى الميدان. وقد أخذه المتظاهرون إلى مستشفى فيكتوريا، لكن لم يتم إدخاله. ثم نقل إلى مستشفى شرق المدينة نحو الساعة 3 بعد الظهر، وتوفي بعدها بحوالي ساعتين. وقد عثرت عليه عائلته في مشرحة كوم الدكة. وطبقاً لتقرير طبي من مكتب صحة العرين، فقد توفي نتيجة «طلق ناري بالبطن». وتقدمت عائلته ببلاغ لدى الشرطة في قسم شرطة المنتزه أول، ورفعوا شكوى للنيابة العامة في الإسكندرية.

وفي بعض الحالات، يبدو أن قوات الأمن استخدمت عمداً القوة المميتة ضد المتظاهرين. فمثلا قال شهود عيان لأقارب أب يبلغ من العمر 51 عاما ويدعى **علي نور الدين**،وكان إماماً في مسجد منيب، قالوا إنه أصيب بالرصاص من مسافة قريبة على يد ضابط شرطة، بعد أن حاول إيقاف مسؤولي الأمن عن ضرب أحد المتظاهرين. وقال أبناؤه الذين تعرفوا على جثته إنه كانت هناك جروح في مؤخرة الرأس وفي الوجه، بما في ذلك العينين والرأس. وحسب شهادة الوفاة، فقد توفي علي نور الدين بسبب جرح نجم عن «طلق ناري» أصيب به أثناء المظاهرات في 28 يناير/كانون الثاني. ورفع أبناؤه شكوى إلى النيابة العامة في الإسكندرية.

الصدامات خارج أقسام الشرطة

بعد مغيب الشمس في 28 يناير/كانون الثاني، اندلعت المواجهات بين متظاهرين مناهضين للحكومة وقوات الأمن أمام قسم الشرطة في الجمرك، وهي منطقة شعبية تقع مباشرة إلى الشمال من قسم شرطة المنشية. وقال شهود عيان إن المظاهرات بدأت بصورة سلمية حيث كان المتظاهرون يرددون كلمات «سلمية، سلمية»، لكن الوضع تدهور عندما استعملت قوات الأمن الغاز المسيل للدموع ورد المتظاهرون برمي الحجارة. وحسب سكان في منطقة الجمرك انسحبت قوات مكافحة الشغب قرابة الساعة 6 مساءً تاركة رجال الشرطة فقط داخل قسم الشرطة. وبعدها تسلق رجال شرطة بلباسهم الرسمي ورجال بملابس مدنية، يعتقد أنهم من «المخبرين»، سطح قسم الشرطة وقذفوا الحجارة وجرة غاز نحو المحتجين في الشارع أسفلهم. وبعدها أطلقوا الخرطوش والذخيرة الحية باتجاه المتظاهرين. وحسب قول سكان في المنطقة فقد قتل بضعة أشخاص وجرح نحو 30 آخرين. وقد انسحب رجال الشرطة من القسم في ساعات الصباح الأولى من 29 يناير/كانون الثاني.

التقت منظمة العفو الدولية عائلة **محمد مصطفى عبده**، وهو طالب جامعي يدرس التجارة والاقتصاد كان عمره 19 سنة. قالت العائلة إنه سمع عن مظاهرات وصدامات قرب مركز شرطة الجمرك قرب منزله فقرر الذهاب هناك. ومع وصوله كان عدد من الأشخاص قد أصيبوا بجروح. وحسب شهود عيان وعند الساعة 10 ليلاً تقريباً، كان محمد مصطفى عبده منحنياً للمساعدة في حمل شخص جريح عندما أصيب في أسفل ظهره بطلق من الخلف وسقط أرضاً. وبعدها نقله أصدقاؤه المهتاجون بسرعة إلى مستشفيات جامعة الإسكندرية لكن بعد فوات الأوان. وأكدت شهادة الوفاة أن محمد مصطفى عبده توفي نتيجة «طلق ناري». وقد تقدمت العائلة بشكوى إلى قسم شرطة الأنفوشي في 19 فبراير/شباط. ولم تقم الشرطة بتسجيل

الشكوى ضد رئيس قسم شرطة الجمرك، وضد وزير الداخلية السابق ورئيس الوزراء السابق، إلا بعد أن أصرت العائلة على ذلك. وفي 20 فبراير/شباط، أي بعد بضعة أيام من قيام أسرة محمد مصطفى عبده بتقديم البلاغ ومقابلة وفد منظمة العفو الدولية، اعترضهم ضابط شرطة برفقة «بلطجية» خارج منزلهم. وضغط ضابط الشرطة على العائلة كي تتخلى عن مساعيها لإحقاق العدل، ولتقبل بدلاً عن ذلك بتعويض مالي. وقد حذرهم الضابط بأنه سيعود لإجراء مزيد من «المفاوضات». لكن العائلة التي لم ترهبها التهديدات ذهبت إلى القاهرة في 23 فبراير/شباط لتقدم بلاغاً إلى النائب العام هناك، كما سبق وفعلت بتقديم بلاغ إلى النيابة العامة في الإسكندرية.

كما تحدثت منظمة العفو الدولية إلى أسرة **كريم محمد محمود** والذي كان يبلغ من العمر 15 سنة وقتل برصاصة واحدة في الصدر أمام قسم شرطة الجمرك في مساء 28 يناير/كانون الثاني. في وقت سابق من ذلك اليوم ذهب كريم ووالدته كالعادة إلى منطقة مرسي أبو العباس لبيع الذرة وغيرها من الوجبات السريعة. إلا أنه عاد مبكراً نظراً لعدم وجود بيع وشراء. وبعدها انضم كريم إلى المتظاهرين في المنشية، ثم عاد إلى المنزل لفترة وجيزة عند الساعة 8 مساء تقريباً، قبل أن يخرج من جديد. وبعد ذلك بنصف ساعة، سمعت عائلته أنه أصيب بالرصاص. وقال شهود عيان إن الرصاصة التي قتلته جاءت من اتجاه قسم شرطة الجمرك على بعد نحو 15–20 متراً من المكان الذي كان يقف فيه. إن عائلته المكلومة لا يمكنها أن تفهم كيف أمكن لقوات الأمن أن تقتل طفلاً بالرصاص. وهي تطالب بالعدالة الآن.

قتل **محمد رامي خميس** أيضاً أمام قسم شرطة الجمرك في 28 يناير/كانون الثاني. وهو خريج جامعي عاطل عن العمل كان عمره 25 سنة، غادر منزله في منطقة الجمرك قرابة الساعة 5 مساء. وبعدها بنحو 40 دقيقة جلبه أشخاص إلى المنزل مصاباً بجروح بالغة في الرأس والذراع والقدم. وقد أصيب والده بنوبة قلبية بعدما شاهد ابنه مصاباً بجروح خطيرة جداً، وكان مشلولاً من منطقة الجانب الأيسر من جسمه عندما قابلت منظمة العفو الدولية العائلة في 20 فبراير/شباط. أما محمد رامي خميس فقد نقل إلى مستشفى الأوقاف ثم إلى مستشفيات جامعة الإسكندرية، لكنه توفي متأثرا بجروحه.

من بين كثيرين من الأشخاص، الذين جرحوا خارج قسم شرطة الجمرك، **أحمد حسن محمد** وعمره 34 عاماً. وظل أحمد في حالة حرجة في مستشفيات جامعة الإسكندرية في وقت كتابة هذا التقرير. وقال أخوه لمنظمة العفو الدولية إن شهود عيان أكدوا له أنه لم يكن مشاركاً في أي عمل عنيف لدى إطلاق النار عليه، لكنه كان واقفاً قرب محطة الترام على بعد نحو 30 متراً. وتؤكد شهادة طبية اطلعت منظمة العفو الدولية عليها أنه مصاب بجرح نجم عن طلق ناري في الرأس، وأن الرصاصة ما تزال مستقرة في جمجمته.

كانت إحدى أفدح الخسائر في الأرواح في حادثة منفردة في الإسكندرية تلك التي وقعت أمام وقرب قسم شرطة الرمل ثاني في 28 يناير/كانون الثاني، ويقع المركز في وسط منطقة سكنية في حي السيوف شرقي المدينة. وكان من بين الضحايا **أميرة سمير السيد**، وهي طالبة مدرسة ثانوية كان عمرها 16 سنة. وكالعادة في يوم جمعة كانت أميرة تدرس في منزل إحدى صديقاتها في شارع الاعتصام الإسلامي. في ذلك الوقت كانت هناك صدامات في الشارع بين متظاهرين ورجال شرطة داخل مركز الشرطة. وقال سكان في المنطقة لمنظمة العفو الدولية إنه أمكن سماع أصوات إطلاق نار من الساعة 3 عصراً وحتى الثانية عشرة صباحاً[88]. وبالإضافة إلى استخدام الذخيرة الحية فقد استخدمت قوات الأمن أيضا الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي ضد المتظاهرين. ولدى سماع أميرة الضجيج توجهت إلى النافذة، وسجلت مقطع فيديو قصيراً للمشهد في الشارع على هاتفها المحمول، وهو المقطع الذي عرضته عائلتها على منظمة العفو الدولية. وبعد ذلك بلحظات وبينما كانت أميرة واقفة وسط غرفة الجلوس، أصابتها رصاصة في صدرها فقتلتها على الفور. وقد حصلت عائلتها على شهادة وفاة من مشرحة كوم الدكة صادرة عن مديرية الشؤون الصحية بالإسكندرية تشير إلى أنها توفيت نتيجة «طلق ناري» في 28 يناير/كانون الثاني. وقال عدد من ساكني شارع الاعتصام الإسلامي ممن شهد الحادث إن رجال شرطة كانوا على سطح قسم الشرطة يطلقون النار على المتظاهرين، وإن بعض الرصاصات

اخترقت منازل الناس بما فيها الرصاصة التي قتلت أميرة. وقال السكان لمنظمة العفو الدولية إن نحو عشرين شخصاً قتلوا ونحو عشرين آخرين أصيبوا بجروح في ذلك اليوم. وقد قدمت عائلة أميرة شكوى إلى القوات المسلحة. وأحيل بلاغ الشكوى إلى النائب العام الذي استدعى العائلة للشهادة مع أربعة شهود عيان تعرفهم العائلة.

توفي **مصطفى عمرو محمد أحمد** الذي كان يبلغ من العمر 27 سنة أمام قسم شرطة الرمل ثاني في 28 يناير/كانون الثاني. عمل مصطفى في ورشة قرب قسم الشرطة. ولم يتسن لأسرته العثور عليه إلا بعد مرور ثلاثة أيام حيث وجدوه في مشرحة مستشفيات جامعة الإسكندرية. وقالت أسرته إن الموظفين الطبيين أخبروهم أنه وصل في مساء يوم 28 يناير/كانون الثاني من قسم شرطة الرمل ثاني. وقال أقاربه لمنظمة العفو الدولية إنه أصيب برصاصة في الرأس، ويؤكد تقرير طبي اطلعت عليه منظمة العفو الدولية أنه توفي نتيجة «طلق ناري – مظاهرات 28 يناير 2011». وقال شهود عيان للعائلة إن مصطفى عمرو محمد أحمد تعرض لإطلاق نار من بعد 50 متراً تقريباً على يد قوات أمن كانت على سطح قسم الشرطة. وقد قدم أقاربه بلاغا إلى الشرطة العسكرية ورفعوا شكوى إلى النيابة العامة.

أطلقت النار على **أحمد عامر محمود مصطفى**، وهو طالب حقوق، من الخلف قرب قسم شرطة الرمل ثاني في 28 يناير/كانون الثاني. لم يشارك أحمد في المظاهرات في الصباح، لكنه بعد أن اكتشف أن المحل الذي كان يعمل فيه كان مغلقاً قرر الذهاب مع أصدقائه للمظاهرات مدفوعاً بالفضول. وحسبما قال أصدقاؤه، عندما وصلوا إلى قسم الشرطة شاهدوا العديد من الجرحى ملقين على الرصيف، لذا ظلوا هناك بين الساعة 6:30 مساء و8 مساء يساعدون الجرحى. وقالوا إن أحمد عامر محمود مصطفى غادر المكان لفترة وجيزة ليغسل الدم عن يديه وملابسه، وبعد أن عاد أطلقت عليه النار. أخذ أحمد إلى مستشفيات جامعة الإسكندرية. وعثرت عليه عائلته في المشرحة في صباح اليوم التالي، وكان هناك جرح في عنقه وجروح ناجمة عن طلقات نارية في صدره ووجهه. وحسب التقرير الطبي الذي حصلت عليه أسرته من مكتب صحة العطارين، فقد توفي أحمد نتيجة «طلق ناري بالرقبة». وقد قدمت العائلة شكوى إلى النائب العسكري، الذي أحال القضية إلى النيابة العامة. وقال النائب للعائلة إنه تلقى 16 شكوى ضد قسم شرطة الرمل ثاني، قدمتها جميعا عائلات أشخاص قتلوا أمام القسم. وقالت العائلة لمنظمة العفو الدولية إن التحقيقات جارية، وإن النيابة كانت تستدعي الشهود.

قتل بضعة أشخاص آخرين أمام أو قرب أقسام شرطة في الإسكندرية. فعلى سبيل المثال، أصيب **حسن محمود أحمد** وهو صانع حقائب، برصاصة في بطنه قرب قسم شرطة مينا البصل في شارع المحمودية. وقد غادر حسن منزله قرابة الساعة 3 عصرا يوم 28 يناير/كانون الثاني لينضم إلى المتظاهرين المتوجهين إلى المنشية. وفي الطريق مر بقسم شرطة مينا البصل حيث كان نحو 100 شاب يتظاهرون. وقال شهود عيان لأسرة حسن إنه كان يقف فحسب، في شارع ابن طولون، وهو شارع فرعي يتفرع من شارع المحمودية، يراقب المظاهرة عندما أصابته رصاصة. ولم يكن هناك أي شرطة شغب، وإنما رجال شرطة فقط بلباس مدني قيل إنهم كانوا يطلقون النار من بنادق الخرطوش والذخيرة الحية. وحسب قول سكان في المنطقة ازداد غضب المتظاهرين، ولم يبدؤوا بإلقاء الحجارة على قسم الشرطة إلا بعد أن استعملت قوات الأمن الأسلحة النارية، وبعد أن أصيب حسن بالرصاص. وقال أحد أقاربه لمنظمة العفو الدولية:»نريد من الشرطة أن تطبق القانون لا أن تقوم بممارسة الظلم ضد الناس». وقد رفعت عائلة حسن شكوى إلى النيابة العامة في 9 فبراير/شباط، وتم استدعاؤهم للإدلاء بشهادتهم. وفي هذه الآونة يمكن مشاهدة يافطة عليها صورة حسن محمود أحمد معلقة على مدخل حيّه السكني.

كما قتل محتجون آخرون أو جرحوا على مقربة من قسم شرطة محرم بك في جنوبي غرب الإسكندرية. وقال سكان في المنطقة لمنظمة العفو الدولية إنه كان ينظر لقسم الشرطة باعتباره أحد رموز القمع والظلم، ما استدعى المتظاهرين للتجمع أمامه. وقالوا أيضا إن المتظاهرين لم يستخدموا العنف مثل إلقاء الحجارة إلا رداً على أفعال رجال الشرطة الذين استعملوا القوة، بما فيها القوة المميتة، ضدهم دون تحذير.

فقد **سعيد عبد المنعم محمد** البصر في إحدى عينيه بعد أن أصابته حبيبة رش خلال مظاهرات ضد الحكومة في 28 يناير/كانون الثاني قرب قسم الشرطة. وقد حرمته الإصابة أيضا من كسب قوت معيشته كسائق. أصيب سعيد عندما كان مع نحو 200 متظاهر آخرين متوجهين نحو ميدان الرصافة للمطالبة بالتغيير والعدالة الاجتماعية والحرية. وحال اقترابهم من الميدان واجهوا تواجداً كبيراً لقوات الأمن، بما فيها شرطة مكافحة الشغب ورجال شرطة ومسؤولو أمن بزي مدني، قاموا بتطويق الميدان. وقال سعيد عبد المنعم محمد لمنظمة العفو الدولية إنه عندما واصلوا سيرهم نحو الميدان أطلقت قوات الأمن النار، وكان هو في الصفوف الأمامية للمسيرة فأصيب عن مسافة عشرة أمتار تقريباً عند نحو الساعة 7:30 مساء. وعندما استعملت قوات الأمن الغاز المسيل للدموع رد المتظاهرون برمي قنابل الغاز نحو مطلقيها من الشرطة. وقد أدت الصدامات إلى وقوع ثلاثة قتلى، وذلك حسب شهود عيان، واستمرت حتى وصول الجيش في وقت لاحق من المساء.

أصيب **محمد مجدي حسين**، وهو طالب حقوق تخرج مؤخراً، بالرصاص في ظهره على بعد 200-250 متراً تقريباً من قسم شرطة محرم بك. ذهب محمد الذي كان يبلغ من العمر 20 عاماً مع أخيه إلى قسم الشرطة عند نحو الساعة 11:30 ليلا في 28 يناير/كانون الثاني بدافع الفضول. وعندما وصلا كانت هناك صدامات بين رجال الشرطة ومتظاهرين. كان المتظاهرون يقذفون الحجارة والزجاجات الفارغة نحو قوات الأمن الذين كانوا يردون بإطلاق الغاز المسيل للدموع، ونيران بنادق الخرطوش والرصاص الحي. وحسب أقاربه فقد كان محمد يحاول حث الناس على التفرق عندما أصيب بالرصاص. وقد أخذ إلى مستشفى في المنطقة نقل منه إلى مستشفيات جامعة الإسكندرية حيث لفظ أنفاسه الأخيرة. وأكد أبوه لمنظمة العفو الدولية: «ما الذي يعلمونهم إياه في أكاديمية الشرطة؟ من المسؤول الذي سيحاسب الآن؟ إنهم أطفال مصر...إنهم أناس يحملون الأمل..لقد قضوا على ذلك».

كما قتل متفرجون وأشخاص قرب أقسام الشرطة أو جرحوا لأن قوات الأمن لم تتحلى بضبط النفس أو تحاول خفض الإصابات إلى الحد الأدنى، لاسيما ضد الأشخاص الذين لم يكن لهم علاقة بالعنف. **محمد عبد الفتاح محمد عامر**، وهو عامل سباكة من كرموز عمره 40 سنة وأب لثلاثة أطفال، كان يركب دراجته النارية عندما أصيب برصاصة في بطنه. وطبقاً لرواية زوجته فقد كان متوجهاً إلى المخبز قرب قسم شرطة كرموز. وعندما عثرت عليه عائلته في صباح اليوم التالي في مستشفيات جامعة الإسكندرية كان لا يزال واعياً ووصف كيف أصيب. لكن للأسف تدهورت حالته، وبعد عملية جراحية توفي في 31 يناير/كانون الثاني. وتذكر شهادة طبية صادرة عن مكتب صحة العطارين ومؤرخة بتاريخ 17 فبراير/شباط أنه توفي بسبب «طلق ناري بالصدر والبطن». وقد قدمت عائلته شكوى إلى النيابة العامة.

مظاهرات أخرى

بينما كان 28 يناير/كانون الثاني اليوم الذي شهد سقوط أكبر عدد من الضحايا في الإسكندرية، فقد كانت هناك إصابات لاحقة في الإسكندرية إضافة إلى وفيات وعمليات قتل في ضواحي المدينة.

توفي **مصطفى إبراهيم مصطفى** أمام قسم شرطة سيدي جابر في مساء 29 يناير/كانون الثاني. كان مصطفى الذي بلغ من العمر 31 سنة والداً لطفلين وعاملاً في متجر والده، وكان المعيل الوحيد لعائلته. وكانت آخر مرة تكلمت فيها زوجته معه نحو الساعة 9:30 مساءً، عندما قال لها إنه كان في طريقه للمنزل. وبعدها بقليل تلقت مكالمة هاتفية من صديق يعلمها أن زوجها أصيب بالرصاص وأخذ إلى مستشفيات جامعة الإسكندرية. وقد تحدثت منظمة العفو الدولية إلى ذلك الصديق الذي كان بصحبته عند وفاته. وقال للمنظمة إنهما انضما إلى مسيرة متجهة من المنشية إلى سيدي جابر، وإنهما عندما وصلا إلى قسم شرطة سيدي جابر، سمعا صوت إطلاق رصاص. وقال إن بعض الأشخاص كانوا يحاولون اقتحام قسم الشرطة الذي كان حينها بحراسة الجيش. وقال إنه لم يكن متأكداً من الجهة التي كانت تأتي منها الطلقات النارية، لكنه قال إن الجنود كانوا يستعملون الأسلحة النارية لتفريق الحشود. وقد أصابت رصاصة مصطفى إبراهيم مصطفى في العنق بينما كان واقفاً على بعد 15-20 متراً من المركز يراقب المشهد، وذلك حسب صديقه.

وقد توفي في المستشفى عند الساعة 11:51 ليلاً. وحسب تقرير طبي، فقد توفي بسبب جروح في الوجه والعنق واللسان نجمت عن «طلق ناري». وفي 16 فبراير/شباط قدمت زوجته صفية شهادتها أمام النيابة العامة في المنشية بخصوص ملابسات مقتل زوجها.

لقد قتل وجرح عدد من الأشخاص بعيدا عن وسط المدينة خلال الاحتجاجات. فعلى سبيل المثال، في منطقة أبو يوسف الواقعة على بعد نحو 30كيلومتر غرب الإسكندرية استعملت قوات الأمن القوة المفرطة لتفريق المتظاهرين في 28 يناير/كانون الثاني. في ذلك الصباح غادر **إسلام رشاد أحمد** البالغ من العمر 22 سنة منزله في شارع مساكن الحديد والصلب وهو يحمل علماً مصرياً بقصد المشاركة في الاحتجاجات. وقد توجه الناس نحو الطريق الرئيسي الواصل بين الإسكندرية ومطروح. وقال شهود إنه كان هناك وجود أمني كثيف، بما في ذلك شرطة مكافحة الشغب بملابس مدنية، قيل إنه بعضهم كانوا يقفون على الأسطح يطلقون النار على المحتجين. كما استخدمت قوات الأمن الغاز المسيل للدموع وبنادق الخرطوش والرصاص الحي ضد المحتجين الذين كانوا يهتفون «سلمية، سلمية». أصيب إسلام رشاد أحمد بالرصاص في رأسه عند الساعة 4 عصرا تقريباً، وأخذ على عجل إلى مستشفيات جامعة الإسكندرية. ويظهر مقطع فيديو مسجل على الهاتف المحمول المتظاهرين حاملين إياه وهو ينزف من الرأس. وقد أجريت عليه عملية جراحية، لكنه لم يستعد وعيه بعدها أبداً وتوفي في 3 فبراير/شباط. وتقول شهادة وفاته إنه توفي بسبب «طلق ناري بالرأس». وقد رفعت العائلة شكوى إلى النائب العام في القاهرة. كما وضعوا لافتة على مدخل الشارع حيث كان يعيش، وسموا الشارع باسمه.

محافظة بني سويف

«نزلت المظاهرة لأننا شباب نطالب بالتغيير... كان لازم ناس مثلنا تُضرَب بالرصاص وناس تموت وناس تضحي حتى تحدث هذه الاعترافات [بالفساد]... ناس تعيش في القصور وناس لا تجد الأكل أو الزواج أو السكن أو حتى أن تعيش».

عصام محمد جابر إبراهيم، أحد المحتجين المصابين، وهو من منطقة الوسطى في محافظة بني سويف.

شهدت محافظة بني سويف، الواقعة على بعد نحو 130 كيلومتراً إلى الجنوب من القاهرة، احتجاجات كبيرة، رغم أنها لم تحظ بتغطية إعلامية كبيرة.[89] وعلى ما يبدو، فقد كان لانعدام التنمية الاقتصادية في المنطقة نسبياً، والغضب من الشرطة هما المحفزان الرئيسيان للاحتجاج. إذ اشتكى جميع الأهالي الذين قابلتهم منظمة العفو الدولية من انتهاكات الشرطة، بما في ذلك القبض التعسفي على المواطنين وتعذيبهم وإساءة معاملتهم، وتلفيق تهم من قبيل حيازة المخدرات أو حيازة أسلحة دون ترخيص لهم لابتزاز النقود منهم أو إجبارهم على التحول إلى مخبرين.

لقي 19 شخصاً مصرعهم في الاحتجاجات، وفق مصدر رسمي في وزارة الصحة والسكان، رغم أن ناشطي المجتمع المدني في المحافظة يعتقدون أن إجمالي من قتلوا يمكن أن يكون أعلى من ذلك بقليل. واندلعت الاحتجاجات في 28 و29 يناير/كانون الثاني، بينما وقعت جميع أعمال القتل في اليوم الثاني. وحصلت منظمة العفو الدولية على شهادات حول الوفيات والإصابات في مدينة بني سويف، وفي مركز (منطقة) ببا، وفي مركز ناصر. كما وقعت احتجاجات في مناطق أخرى، من بينها الفشن والوسطى[90] وقال مدير مستشفى بني سويف العام إن بعض أفراد قوات الأمن عولجوا في المستشفى.

وفي مدينة بني سويف نفسها، جمعت منظمة العفو الدولية معلومات حول ثلاثة أشخاص توفوا وأربعة أصيبوا. وفي مركز ببا، قام نشطاء المجتمع المدني المحليون بتجميع قائمة من 10 أشخاص قتلوا و19 غيرهم أصيبوا بجروح. وفيما يتعلق بهؤلاء، التقت منظمة العفو الدولية بعائلات سبعة ممن قتلوا هناك وخمسة ممن أصيبوا هناك. وفي مركز ناصر، التقت بعائلتي قتيلين وبعائلة رجل آخر توفي في منطقة الشهاوية المجاورة. وزارت منظمة العفو الدولية مشفيين رئيسيين، هما مستشفى بني سويف العام

ومستشفى برج الزهراء. وشملت الإصابات التي عولجت فيهما جروحاً تسببت عن طلقات الرش (خراطيش الصيد) والطلقات المطاطية. وقال مصدر في مستشفى برج الزهراء إن المستشفى عالج أشخاصاً أصيبوا في أعينهم وفي جميع أنحاء أجسامهم بطلقات بنادق الخرطوش، كما أصيبت امرأة بجرح إثر تلقيها رصاصة في كتفها. واضطر الأطباء إلى إحالة بعض المصابين إلى مستشفيات أخرى مثل مستشفى الرمد، المتخصص في العيون. وأغلق مكتب النيابة العامة، وهو الجهة الوحيدة التي كان من الممكن أن تأمر بإجراء الفحوص الشرعية اللازمة، في 29 يناير/كانون الثاني.

مدينة بني سويف

في 28 يناير/كانون الثاني، يوم «جمعة الغضب»، خرج 20,000 متظاهر، حسبما ورد، في مسيرة اخترقت شوارع بني سويف الرئيسية، بما في ذلك شارع عبد السلام عارف وشارع صلاح سالم. حيث قدِم المحتجون جماعات من أحياء شعبية ليصلوا إلى ميدان الزراعيين الرئيسي وإلى شارع أحمد عرابي. وتفضي هاتان النقطتان الاستراتيجيتان في المدينة إلى المباني الحكومية الرئيسية. ومع احتشاد المحتجين السلميين عقب صلاة الجمعة حوالي الساعة 2:00 – 2:30، حاولت قوات الأمن تفريقهم مستخدمة الغاز المسيل للدموع. وفيما بعد، أطلقت خراطيش الرش والعيارات المطاطية على المحتجين. وعند اقتراب الغروب، بدأت، حسبما ورد، بإطلاق الذخيرة الحية؛ ولحسن الحظ، يبدو أنه لم يقتل أحد. وطاردت قوات الأمن المحتجين إلى الشوارع الجانبية وراحت تطلق عبوات الغاز المسيل للدموع وخراطيش الرش، حسبما ذكر، في المناطق السكنية.

أسماء محمود محمد، وهي طالبة مدرسة تبلغ من العمر 12 سنة، أصيبت في عينها اليمنى وهي واقفة على شرفة بيتها في شارع مُندي، المتفرع من شارع عبد السلام عارف الرئيسي، حوالي منتصف الليل. إذ طارد أفراد قوات الأمن المحتجين أسفل شارع مُندي والشوارع المحاذية الأخرى، ثم قفل أحد العملاء، الذي كان يرتدي حسب الوصف بزة نظامية كمونية اللون، راجعاً ليتجول في شارع مندي وأطلق من ثم خرطوش رش أصاب الشرفة التي كانت تقف عليها أسماء محمود محمد. ونقلتها أسرتها إلى مستشفى الرمد في بني سويف، ومن هناك نقلت إلى مستشفى القصر العيني في القاهرة. وأكد التقرير الطبي، المؤرخ في 16 فبراير/شباط 2011، أن قرنية العين قد انفجرت، ولكنه لم يشر إلى السبب. وتمكنت والدتها في نهاية المطاف من الحصول على نسخة من الصورة المسحية للعين، التي قالت إنها تظهر طلقات الرش التي تسببت بالإصابة.

وشهدت احتجاجات 29 يناير/كانون الثاني مستوى أعلى من العنف. إذ تدفق نحو 40,000 متظاهر بعد الظهر نحو نقاط التجمع الرئيسية في المدينة، التي حاولت قوات الأمن، وبصورة رئيسية شرطة مكافحة الشغب، الحفاظ على سيطرتها عليها باستخدام الأسلحة النارية لتفريق المحتجين. وقال بعض المحتجين إنهم ألقوا الحجارة على قوات الأمن عقب إطلاقها عبوات الغاز المسيل للدموع عليهم. وعند اقتراب ساعة الغروب، اشتد العنف وراحت قوات الأمن تطلق خراطيش الرش والرصاص المطاطي، ومن ثم الذخيرة الحية دون سابق إنذار. وما بين الساعة 7:30 و8:00 مساء تفاقم الوضع عقب قيام أشخاص، وصفهم الشهود «بالبلطجية»، بإلقاء الحجارة والقنابل الحارقة على قوات الأمن. وهاجم المحتجون بعض المباني التي ترمز إلى القمع والمعاناة. فقاموا بنهب المقر المحلي»للحزب الوطني الديمقراطي» ومرافق توزيع الطعام المدعوم من الدولة ودمروها. كما أحرقت الأكشاك القريبة من ميدان الزراعيين. وجرى اقتحام بعض المصارف.

قتل ما لا يقل عن ثلاثة أشخاص ذاك اليوم وأصيب آخرون. إذ توفي **جابر أحمد عبد الباقي**، البالغ من العمر 25 سنة، وهو عامل باليومية من منطقة «عزبة التحرير» العشوائية، وذلك إثر إصابته بعدة جروح نجمت عن إطلاق خراطيش رش عليه عن قرب ما بين الساعة 5:30 و7:00 مساء. وقال شهود عيان إن النار أطلقت عليه عن بعد ستة أمتار عندما كان على بعد 300 متر من ميدان الزراعيين. ويصف تقرير طبي صادر بتاريخ 30 يناير/كانون الثاني وجود جروح متعددة في جسمه، بما في ذلك في وجهه وذراعه. وفتحت النيابة العامة تحقيقاً في مقتله واستدعت شهوداً. وفي وقت قريب من 11 مارس/آذار، أمرت النيابة العامة في بني سويف

بإجراء تشريح لجثة جابر أحمد عبد الباقي بحضور عائلته، وأعقب ذلك استخراج الجثة من مكان الدفن. وكل ما قام به الطبي الشرعي هو قياس حجم الجروح، غير أنه لم يجر تشريحاً كاملاً للجثة.

أحمد أنور سالم، وهو كهربائي يبلغ من العمر 22 سنة ويعيش في منطقة «عزبة التحرير» العشوائية، انضم إلى المتظاهرين للاحتجاج ضد الفساد وقمع الشرطة. وكان ما يحصله من عمله هو كل الدخل الذي تعيش منه الأسرة. وقتل جراء إطلاق أفراد من قوات الأمن بملابس رسمية النار عليه، وعلى ما هو بادٍ من مسافة قريبة، ما بين الساعة 6:00 و7:00 مساء بالقرب من ميدان الزراعيين. وتوفي عقب يومين في مستشفى المعادي بالقرب من القاهرة، وعلى ما يبدو بسبب اختراق إحدى طلقات الرش لدماغه. وعقب دفنه، أمر النائب العام بإجراء تشريح للجثة، واستخرجت جثة أحمد أنور سالم. ولم تكن أسرته في وقت كتابة هذا التقرير قد تلقت أي تقرير عن عملية التشريح.

وليد حمدي علي أبو طالب، البالغ من العمر 19 سنة والأب لخمسة أطفال، ترك المدرسة ليعمل في مقهى وأصبح المعيل لعائلته. وللتنفيس عن غضبه من الفقر والفساد، انضم إلى الاحتجاجات في ميدان الزراعيين في 25 و28 و29 يناير/كانون الثاني. وفي 29 يناير/كانون الثاني، وبينما كان «البلطجية» يحرقون الأكشاك في ميدان الزراعيين، أصابه عيار ناري في وجهه، وعلى ما يبدو من بندقية أحد رجال الأمن، وتوفي على الفور. وجاء في تقرير طبي صادر عن مستشفى بني سويف العام أنه ينبغي إحالة قضيته إلى النيابة العامة. ودفنته العائلة في اليوم التالي. وتقول شهادة الوفاة، المؤرخة في 30 يناير/كانون الثاني، إنه توفي نتيجة «هبوط حاد في القلب والدورة الدموية نتيجة إصابة شديدة بالرأس». وفي أوائل مارس/آذار، أمرت النيابة العامة في بني سويف باستخراج جثته وإجراء تشريح لها. وبحضور عائلته، لم يفعل الطبيب الشرعي شيئاً سوى قياس حجم الجروح في رأسه، لتتنفس العائلة الصعداء نظراً لعدم رغبتها في إجراء تشريح كامل. ولم تعط العائلة نسخة من تقرير الطب الشرعي، ولكن تعتقد أنه يشير إلى كسور في الأنف والجمجمة، ونزيف في الدماغ. وحاول والد وليد حمدي علي أبو طالب الحصول على التعويض المالي الذي أعلنت عنه الحكومة من وزارة التضامن الاجتماعي، ولكنه أبلغ بأن عليه أن يتقدم بتقرير صادر عن الشرطة وبشهادة وفاة، وبتصريح لدفن ابنه، وبأن عليه إحضار تقرير طبي لهذا الغرض.

وبين الأشخاص العديدين الذين أصيبوا أثناء الاحتجاجات **عصام محمد جابر إبراهيم**، وهو خريج جامعي يعمل في مكتبة ويبلغ من العمر 32 عاماً. ففي 29 يناير/كانون الثاني، انضم إلى مسيرة سلمية قال إن عدد المشاركين فيها بلغ 40,000 إلى 50,000 متظاهر. وفي حوالي الساعة 5:00 مساء، كان المحتجون في شارع أحمد عرابي يهتفون «سلمية، سلمية» عندما رأوا شرطة مكافحة الشعب على بعد نحو 500 متر. وقال إن شرطة مكافحة الشغب أطلقت عبوات الغاز المسيل للدموع، ثم قامت بإلقاء الحجارة عليهم، وبعد ذلك أطلقت الرصاص المطاطي. وأضاف أنه، وبعد حوالي نصف ساعة، أصيب في وجهه وساقيه بطلقات رش. وفي مستشفى برج الزهراء، أوقف الجهاز الطبي النزيف. ومثل العديد من الضحايا، يعتقد عصام محمد جابر إبراهيم أن جسده يحمل الأدلة على عنف قوات الأمن. ويقول تقرير طبي صادر عن مستشفى برج الزهراء في 29 يناير/كانون الثاني إنه قد عثر على «أجسام غريبة» في الجروح التي لحقت بأنفه وبأجزاء أخرى من جسمه.

وبحلول مساء 30 يناير/كانون الثاني، كانت الشرطة قد انسحبت في معظمها من بني سويف، بينما انتشرت قوات الجيش مكانها. وشكِّلت لجان شعبية من قبل الأهالي لحماية أحيائهم من النهب والسلب. ومنذ ذلك الحين حتى 11 فبراير/شباط، يوم استقالة حسني مبارك، استمرت المظاهرات السلمية في بني سويف دون حوادث خطيرة.

مركز ناصر

في 29 يناير/كانون الثاني، حوالي الساعة 4:30 من بعد الظهر، تظاهر الشباب وغيرهم من الأهالي في مسيرة خرجت في شارع جمال عبد الناصر الرئيسي في مركز ناصر (المعروف أيضاً باسم بوش) وهي

تهتف «واحد، اثنين، رجالة بوش فين» لتعبئة الناس كي تتحدى إعلان الشرطة بأنها سوف تطلق النار على المحتجين. وقال شاهد عيان إنه كان هناك في بداية الأمر نحو 50 متظاهراً سلمياً، وأنهم لم يقتربوا من قسم الشرطة، ولكن جرت هناك بعض أعمال النهب، على ما يبدو. وردت الشرطة بتفريق المحتجين مستخدمة الأسلحة النارية، ما أدى إلى مقتل رجلين، حسبما زعم. وتقول عائلتاهما إن أياً منهما لم يشارك في الاحتجاجات. وورد أن أربعة آخرين أصيبوا بجروح.

حمادة محمد أحمد محمد الصباغ، البالغ من العمر 51 سنة والأب لأربعة أولاد، كان يعمل مديراً لفرع شركة صيدناوي في مركز ناصر. وفي مساء 29 يناير/كانون الثاني، ذهب إلى السوق التجاري الذي يديره للانضمام إلى الحراس في حماية مباني السوق من النهب والسلب، وقتل، على ما يبدو، على أيدي الشرطة. وتؤكد شهادة الوفاة، المؤرخة في 30 يناير/كانون الثاني، أنه قد توفي أمام مركز صيدناوي التجاري عقب إصابته بعيار ناري في الرأس. ويقول تقرير طبي أولي صادر عن مستشفى بني سويف العام، بتاريخ 29 يناير/كانون الثاني، إنه قد توفي لإصابته بجرح في جمجمته ناجم عن طلق ناري عقب هجوم من قبل الشرطة.

وأبلغ شهود عيان أسرته بأن رجل شرطة بملابس مدنية قد أطلق عليه النار من بندقية آلية. وطلب المستشفى من أهله الحصول على تقرير من الشرطة قبل تسليمهم جثته. ونظراً لانسحاب الشرطة من المنطقة، حصلت الأسرة على شهادة وفاة وتصريح بدفنه من ممثل النيابة العامة في بني سويف. وعقب تقدم أهله بشكوى، طلب مكتب النائب العام في مركز ناصر تقريراً طبياً مفصّلاً من مديرية الصحة، ولكن ليس لدى الأسرة هذا التقرير.

عماد عبد الخالق بكري سيِّد، بائع البرتقال المتجول البالغ من العمر 31 سنة والأب لطفلين، فارق الحياة إثر إطلاق النار عليه. ففي 29 يناير/كانون الثاني، كان كالعادة يبيع البرتقال من عربته في شارع جمال عبد الناصر، واعتقدت الشرطة أنه يشارك في التظاهر وأطلقت عليه النار من مسافة قريبة. وتوفي في مستشفى ناصر المركزي. وتقول شهادة وفاته، المؤرخة في ذلك اليوم، إنه توفي بسبب «نزيف بالقلب والصدر – رش عيار ناري – حادث». وأصدر ممثل لمكتب النائب العام في بني سويف تصريحاً بدفنه. ويقول تقرير طبي مؤرخ في 29 يناير/كانون الثاني إن الجثة تحمل آثار رش ناري في الصدر. وتقدم والد عماد عبد الخالق بكري سيد بدعوى إلى النيابة العامة في مركز ناصر، كما يحاول الحصول على تعويض من وزارة التضامن الاجتماعي.

مركز ببا

«نحن نطالب الحكومة بحقنا، حقنا لن يروح هدراً، لأن حرام عليهم، حرموني من أعز ما أملك على الدنيا».
اسطفانوس نصر الله فرانسيس، نجار في مركز ببا قتل ابنه مينا في مركز ببا.

لم يُعرف شيء تقريباً عن الاحتجاجات التي خرجت في مركز ببا، ولكن في ساعات بعد الظهر في 29 يناير/كانون الثاني، تجمع فتية صغار أمام المسجد الرئيسي وراحوا يهتفون بشعارات مناهضة للحكومة. واجتذب الحشد عدداً من المارة بينهم أطفال ومراهقون. ويظهر شريط فيديو ابتهاج المحتجين، الذين أحسوا بقوة أصواتهم عقب يوم واحد من «جمعة الغضب». ومشى نحو 200 منهم في مسيرة عبر شوارع مركز ببا قبيل الغروب واقتربوا من المقر الرئيسي للمركز من الجهة الجنوبية. وفي الوقت نفسه تقريباً، جاءت مسيرة تضم مجموعة من الأشخاص من الجهة الشمالية متجهة نحو المقر الرئيسي إما للاحتجاج أو – كما يقول بعض الأهالي – لاسترداد دراجات نارية كانت الشرطة قد صادرتها. وردت الشرطة بإطلاق الذخيرة الحية مباشرة على كلتا المجموعتين دون سابق تحذير، ما أدى إلى مقتل 10 أشخاص وجرح 19، حسبما زعم.

وإلى الغرب من شارع بورسعيد الرئيسي، المعروف أيضاً بشارع المحكمة والذي يخترق مركز ببا ويربطها بمدينة بني سويف في الشمال، مجمع مبان يضم مقر الأمن الرئيسي لمركز ببا وقسم الشرطة ومقر «مباحث

أمن الدولة». وقرب المجمع توجد قناة يربط بين ضفتيها كوبري ببا إلى الجنوب، وكوبري الفبريقة الذي يقع إلى الشمال، وهناك جسر للمشاة بينهما. وعلى ما يبدو، عبر معظم المحتجين كوبري ببا، رغم أن بعضهم عبر عن طريق كوبري الفبر يقة، في طريقهم إلى المقر الرئيسي للأمن. وكانت الاحتجاجات سلمية عموماً، رغم أن شريط فيديو يوحي بأن بعض الشبان قاموا بإلقاء الحجارة في اتجاه المقر الرئيسي للشرطة، ولكن من مسافة ليست بالقصيرة. وقامت الشرطة، حسبما ذكر، بمطاردتهم نحو كوبري ببا مطلقة الذخيرة الحية. ويظهر شريط فيديو شاهدته منظمة العفو الدولية أن إطلاق النار استمر حتى هبوط الظلام، بينما كان الشبان واقفين ويتحدون الرصاص بالقرب من جسر المشاة وينقلون بعيداً عن المكان من يصابون من المحتجين. وعلى ما يبدو، لم يصل المحتجون في أية لحظة المقر الرئيسي للمركز، كما لم يشكلوا أي تهديد لحياة أفراد قوات الأمن. وتشير شهادات من كانوا في المكان إلى أن من قتلوا وأصيبوا كانوا يعبرون عن احتجاجهم أو يحاولون نقل الأشخاص المصابين إلى مكان آمن، أو كانوا مجرد متفرجين.

وقال الأهالي إن الشرطة، وعقب تفريق المحتجين والسيطرة على الطريق قبل فجر 30 يناير/كانون الثاني، غادرت مجمع المركز بسلاحها. وقال بعضهم إنهم ظلوا يسمعون طلقات نارية مصدرها المبنى حتى الساعة 3:00 فجراً. ثم شوهدت ألسنة اللهب تتصاعد من المبنى مع مغادرة الشرطة، بما يشير إلى أن الشرطة أشعلت النار في المبنى – وهو رأي يوافق عليه الأهالي، الذين يعتقدون أن الشرطة أرادت تصوير أن أعمال القتل جرت للرد على احتجاجات عنيفة. وحسبما زعم، تمكن السجناء في سجن مركز ببا الواقع في المبنى نفسه من الفرار. وفي الصباح التالي، وجد الأهالي جثة رجل خلف المقر الرئيسي، وعلى ما هو ظاهر جراء إطلاق الرصاص عليه.

وتقدمت أسر ضحايا إطلاق النار بشكاوى إلى النيابة العامة في مركز ببا وأدلت بشهادتها. وأمرت النيابة العامة باستخراج 10 جثث لتشريحها، الأمر الذي حدث في 17 فبراير/شباط. وفي واقع الحال، دفنت معظم العائلات أقاربها المتوفين دون تصريح ولم تحصل على شهادة وفاة، في بداية الأمر على الأقل. ولم تكن لدى المستشفى المحلي الصغير السيء التجهيز القدرة على التعامل مع الأعداد الكبيرة من الإصابات، ونُقل العديد من المتوفين والجرحى على دراجات نارية. وفي بعض الحالات، قامت سيارة إسعاف بنقل الجرحى إلى مستشفى بني سويف العام، الذي لم يصدر تقارير طبية أولية إلا في حالات قليلة. ووافق الأهالي بعد تردد على استخراج الجثث وتشريحها آملين في تطبيق العدالة.

وتتهم معظم عائلات من قتلوا وجرحوا رئيس المباحث في قسم الشرطة الرئيسي في مركز ببا بإطلاق النار وبإصدار الأوامر بإطلاق النار، بما في ذلك إطلاق النار على أحد معاونيه في ساقه، حسبما زعم، لمخالفته أوامره. وبعد 29 يناير/كانون الثاني، أعيد تعيين رئيس المباحث هذا، على ما يبدو، ليرأس إدارة مكافحة المخدرات في محافظة بني سويف. وفي أوائل مارس/آذار، أمرت النيابة العام، حسبما ذكر، بالقبض على ثلاثة من رجال الشرطة بالعلاقة مع أعمال القتل.

مينا سطفانوس نصر الله فرانسيس، وهو نجار يبلغ من العمر 24 سنة، كان أول من قتل في مركز ببا أثناء الاحتجاجات، بحسب اعتقاد الأهالي. وتشير الشهادات التي أدلوا بها إلى أنه قتل عقب عبوره كوبري ببا مع مجموعة من المحتجين. وتعتقد عائلته أنه كان في طريقه للقاء أحد الزبائن. وطبقاً للتقارير، توفي نتيجة لإصابته بجرح ناجم عن رصاصة في الصدر. وحمله المحتجون إلى المستشفى المحلي، الذي أصدر وثيقة تقول إنه كان قد وصول جثة هامدة «نتيجة طلق ناري» في 29 يناير/كانون الثاني. وقالت عائلته المكلومة إنه لم تكن له أية مشاكل مع الشرطة.

وقال شاهد عيان على مقتله، وهو حسين عباس حسن، إن المحتجين كانوا يطلقون شعارات مناهضة للحكومة وهم يقتربون من مبنى «مباحث أمن الدولة». وألقى بعض الأطفال حجارة على النوافذ، ولكن الكبار أوقفوهم عن ذلك. وقال إن «مخبراً» خرج مندفعاً من بوابة «مباحث أمن الدولة» وفتح النار على المحتجين من بندقية آلية دون سابق تحذير. ثم تبعه رئيس المباحث، الذي أطلق النار في بداية الأمر من مسدسه

الخاص برجال الشرطة، ثم من سلاح آلي، على المحتجين مصوباً بندقيته على مستوى الصدر. وقال حسين عباس حسن إنه هرب من الموقع مع عماد علي محمد علي وأشرف سالم علي منصور. وفيما بعد قتل عماد علي محمد علي جراء إطلاق النار عليه، وورد أنه كان يحمل ابن عمه الجريح مصطفى سيد محمد علي إلى مكان آمن عندما أصيب. وورد أن أشرف سالم علي منصور قتل أيضاً عقب ذلك جراء إطلاق النار عليه وهو يحمل جثة عماد علي محمد علي. ويبدو أن هؤلاء الرجال قتلوا ما بين الساعة 6:00 و7:00 مساء. وفي غضون ذلك، كان رجل شرطة و«مخبر» يطاردان الناس قرب كوبري ببا، حسبما ذكر، ويطلقون النار عبر الكوبري. وكان **عماد علي محمد علي**، البالغ من العمر 30 سنة، يعمل سائقاً على سيارة يدفع أقساطها؛ وكان المعيل الوحيد لأسرته. بينما كان مصطفى سيد محمد علي، البالغ من العمر 23 سنة، يعمل في معمل للرخام. وقتل الاثنان، على ما يبدو، بالقرب من كوبري ببا. أما **أشرف سالم علي منصور**، البالغ من العمر 43 سنة والأب لخمسة أطفال، فكان موجهاً في مدرسة محلية. وطبقاً لأقوال عائلته، توفي **مصطفى سيد محمد علي** جراء إصابته بجرح من عيار ناري تحت خصره مباشرة، بينما كانت إصابتا عماد علي محمد علي في الرقبة والكتف. ويقول التقريران الطبيان الأوليان الصادران عن مستشفى بني سويف العام بتاريخ 29 يناير/كانون الثاني إنهما كانا قد فارقا الحياة عند وصولهما «تأثراً بطلقات نارية إثر اعتداء من الشرطة». ونقل الجريح أشرف سالم علي منصور إلى المستشفى المحلي، ثم نقل إلى مستشفى بني سويف العام، ولكن الوقت كان متأخراً على إنقاذ حياته. ودفنته عائلته في اليوم التالي دون شهادة وفاة أو تصريح بالدفن. وتقدمت عائلته بشكوى إلى النيابة العامة.

وأصيب العديد من الأشخاص بجروح جراء إطلاق قوات الأمن الذخيرة الحية عليهم. فأبلغ **تامر محمد نجيب عباس**، وهو خبّاز يبلغ من العمر 25 سنة ولديه طفل واحد، منظمة العفو الدولية أنه كان يشارك في احتجاج سلمي في 29 يناير/كانون الثاني عندما أصيب. وتحدد الشهادة الطبية الصادرة عن مستشفى ببا المركزي، بتاريخ 12 فبراير/شباط، نقطتي دخول وخروج عيار ناري أصيب به في ردفه الأيمن.

محمد رمضان عبد الحميد، البالغ من العمر 37 سنة والأب لثلاثة أطفال، خشي أن يكون أخوه قد انضم إلى المحتجين وذهب لإحضاره. وقال إنه عندما رأى جسد مينا سطفانوس نصر الله فرانسيس، أعار دراجته النارية لبعض الأشخاص لنقله إلى المستشفى. وبينما هو واقف في المكان يلعن ما فعلته الشرطة أطلق رجل شرطة بملابس مدنية النار عليه في كتفه. فسقط ثم اختبأ خلف سيارة إلى أن نقله أحدهم من المكان على دراجة نارية. وقام طبيب خاص بخياطة جرحه دون تحريك الرصاصة خشية أن يتسبب ذلك بمضاعفات. وقال محمد رمضان عبد الحميد إن صورة طبقية أظهرت أن الرصاصة قد استقرت خلف رئته وإن الجراحين أبلغوه بأن إجراء عملية لاستخراجها ربما يشكل خطراً على حياته. ولا يستطيع الآن الذهاب إلى عمله. وتقدم بشكوى إلى النيابة العامة، وفحصه الطبيب الشرعي عقب ذلك في 14 فبراير/شباط. وأدلى بأقواله أمام النيابة العام.

وعلى ما يبدو، فقد قتل العديد من الأشخاص الآخرين أو أصيبوا شمال مركز ببا. إذ قال **حسين علي فرّاج أحمد**، وهو نجار يبلغ من العمر 18 سنة، إنه أصيب بعيار ناري أطلق عليه من الخلف تحت كليته اليسرى مباشرة. وأصيب بعد الساعة 5:30 بقليل من مساء 29 يناير/كانون الثاني بالقرب من كوبري المشاة. حيث كان عائداً من عمله وقرر الانضمام إلى الاحتجاج عقب التقائه أصدقاء له هناك ورؤية الشرطة وهي تطلق النار. وقال إنه رأى أحمد حسن أحمد محمد هريدي (انظر ما يلي) وهو يسقط عقب إصابته بعيار ناري. وعندما ذهب لمساعدته، أطلقت عليه النار أيضاً. وفي 17 فبراير/شباط، حاول الأطباء في مستشفى بني سويف العام إخراج الرصاصة ولكن بلا فائدة.

أحمد حسن أحمد محمد هريدي، المجند في الجيش والبالغ من العمر 24 سنة، كان عائداً إلى بيته في إجازة يوم 29 يناير/كانون الثاني قبل بدء إطلاق النار بقليل. ووصل بالسيارة إلى كوبري الفبريقة. وقال ابن عمه إنه أصيب في صدره برصاصة حية أطلقت من سلاح آلي، وفي ظهره بعيارين رش. ولما لم يقبل مستشفى ببا المركزي إدخاله، نقل إلى مستشفى بني سويف العام، إلا أنه فارق الحياة. وتقول شهادة الوفاة إنه توفي في

استقبال الطوارئ التابع للمستشفى نتيجة «طلقات رش نارية في أجزاء متفرقة من جسمه أدت النزيف وهبوط حاد في الدورة الدموية». بيد أن اسمه يظهر في بيان وزارة الداخلية الخاص بالمجندين الذين قتلوا، والذي يورد سبباً مماثلاً للوفاة غير أنه يورد أن أحمد حسن أحمد محمد هريدي توفي أثناء خدمته في قسم شرطة المرج في القاهرة.[90] وتقدم شقيقه بشكوى إلى النيابة العامة. ووافقت عائلته بعد تردد على استخراج الجثة وعلى الفحص الشرعي. ويعتقد بعض الأهالي أن النار أطلقت عليه أثناء حادثة شهدوها بالقرب من كوبري الفبريقة. حيث تشاجر رجل شرطة مع من صودرت دراجاتهم النارية. وعندما ذهب هؤلاء نحو مكتب إدارة المرور في المقر الرئيسي لمركز ببا لأخذ دراجاتهم النارية، فتحت الشرطة عليهم النار.

وتعتقد عائلة **رامي سيد حمزة منصور** أنه قتل في هذه الحادثة أيضاً. حيث أطلقت النار على النقّاش البالغ من العمر 31 سنة أثناء حمله رجلاً مصاباً إلى مكان آمن؛ بيد أن الرصاصة اخترقت جسمه. وعندما سقط، أصيب رجل حاول حمله إلى مكان آمن برصاصة في عنقه. وقام الآخرون بنقلهما إلى المستشفى المحلي، إلا أنه لم يسمح بإدخالهما، فنقلا في سيارة إسعاف إلى مستشفى بني سويف العام. وكان رامي سيد حمزة منصور قد فارق الحياة عند وصوله المستشفى. وتعزو شهادة الوفاة الصادرة عن مستشفى بني سويف العام في 29 يناير/كانون الثاني وفاته إلى «هبوط بالقلب والدورة الدموية تسبب عن طلق ناري».

ولا تزال ظروف وفاة **أحمد سعد مصطفى علي** بالمثل دون جلاء. إذ توفي في 29 يناير/كانون الثاني نتيجة إصابته برصاصة. ورآه والده للمرة الأخيرة وهو ينقل رجلاً جريحاً بالقرب من بيته حوالي الساعة 5:45 مساء، وسمع منه للمرة الأخيرة في مكالمة هاتفية حوالي الساعة 8:40 مساء. وعقب ما يقرب من نصف ساعة، أبلغه أحد الجيران أن ابنه قد أصيب. وتوفي أحمد سعد مصطفى علي في سيارة إسعاف كانت تنقله إلى مستشفى بني سويف العام. ونظراً لأنه لا يملك دليلاً على ما حدث، ذهب والده مع الجثة إلى مستشفى ببا المركزي وترك الجثة في المشرحة، آملاً في أن يتم فحصها. وعندما لم يحدث شيء، قرر دفن ابنه. ولم يستطع بعد ذلك الحصول على شهادة وفاة له نتيجة عدم وجود تصريح بالدفن صادر عن النيابة العامة. وتقدم بشكوى إلى النيابة العامة، ولكنه لم يكن قد حصل على شهادة وفاة بعد عندما قابلته منظمة العفو الدولية في 16 فبراير/شباط. وأدلى بشهادته أمام النيابة العامة في 7 فبراير/شباط. وكل ما استطاع الحصول عليه هو ورقة من سجل الحركة لسيارات الإسعاف مؤرخة في 5 فبراير/شباط وتقول إن أحمد سعد مصطفى علي توفي في سيارة الإسعاف وهو في طريقه إلى مستشفى بني سويف، وإنه أعيد إلى المشرحة في مستشفى ببا المركزي جراء إصابته بجرح ناجم عن طلق ناري.

ودأب الأشخاص الذين أصيبوا على أيدي قوات الأمن على التماس العدالة، نظراً لأن الجروح التي أصيبوا بها أثرت بشكل هائل على حياتهم. إذ انضم **عاطف جلاوي فتح الباب أحمد**، وهو حرفي ماهر يبلغ من العمر 21 سنة، إلى مظاهرة الاحتجاج في مركز ببا في 29 يناير/كانون الثاني حوالي الساعة 5:30 مساء. وقال إن المسيرة كانت بعيدة عن مقر المركز الأمني عندما قامت الشرطة و«مخبرون» بفتح النار عليهم بالذخيرة الحية. وتظهر تقاريره الطبية أنه عانى من كسر في الجمجمة، ما أصاب الجزء السفلي من جانبه الأيسر بالشلل. كما أصيب أيضاً في أعلى ذراعه الأيسر. وكان عليه أن يسدد قسطاً كبيراً من نفقات علاجه. وعندما تحدث إلى مندوبي منظمة العفو الدولية في 16 فبراير/ شباط، كان في انتظار الحصول على تقاريره الطبية، ولذا لم يكن بإمكانه تقديم شكوى إلى النيابة العامة.

وجرح **أحمد جمعة فتحي فولي**، الذي يعمل ميكانيكي سيارات، في ركبته في 29 يناير/كانون الثاني في ظروف لم يتم جلاؤها. وورد أن رصاصة حية من عيار 8مم أخرجت من ركبته في مستشفى بني سويف العام في 17 فبراير/ شباط. وأبلغ الطبيب عائلته أنه سوف يعطيها إلى النيابة العامة.

وأثناء إطلاق النار في 29 يناير/كانون الثاني، خشي السجناء في زنزانة شديدة الاكتظاظ في سجن مركز ببا أن يقتلوا، ولذا كسروا باب الزنزانة وحاولوا الخروج. فأطلق شرطي وضابط في «مباحث أمن الدولة» النار عليهم وأصيب واحد من السجناء في ساقه. وعلم سجناء يمتلكون هواتف نقالة بأنه قد تم الإفراج عن

سجناء آخرين في مصر، ولكن شرطة مركز ببا لم تسمح لهم بالخروج. واستمر إطلاق النار في الخارج حتى حوالي الساعة 2:30 فجراً، عندما انسحبت الشرطة بصورة مفاجئة. وعندما بدأ السجناء بمغادرة زنازينهم شاهدوا دخاناً يتصاعد. ففتح السجناء الذكور عقب ذلك الباب للسجينات، فلذن بالهرب. ورافق نشطاء محليون مندوبي منظمة العفو الدولية في جولة على المبنى من الداخل، بما في ذلك على القسم الذي كانت «مباحث أمن الدولة» تحتجز فيه الأشخاص، وكذلك على السجن ومقر شرطة ببا.

السويس

شهدت مدينة السويس بعض أكثر أوجه العنف شدة في مصر إبان الاحتجاجات المناهضة للحكومة. وتقول السجلات الطبية لمديرية الصحة في السويس إن 21 رجلاً تتراوح أعمارهم بين 19 و54 سنة توفوا نتيجة لإصابتهم بعيارات نارية أثناء الاضطرابات. وتأكدت منظمة العفو الدولية من أن شاباً آخر فارق الحياة متأثراً بجروحه في 12 فبراير/شباط. ويعتقد الأطباء والمحامون والناشطون المحليون أن العدد الحقيقي لمن قتلوا كان أعلى من ذلك نظراً لأن بعض الأسر لم تنقل جثامين أقربائها إلى المشرحة.

سلَّمت قوات الأمن جثث أول ثلاثة ضحايا ممن قتلوا في 25 يناير/كانون الثاني إلى أهاليهم، وحسبما زُعم بشرط أن يقوموا بدفنها فوراً دون إجراء تشريح للجثة أو تشييع للجنازة. وزُعم أنهم قالوا إن الغرض من ذلك هو تلافي تأجيج الاحتجاجات. وعلى ما يبدو فقد كان الأمر مختلفاً بالنسبة لمن توفوا في 28 يناير/كانون الثاني، حيث أجريت عمليات تشريح للجثث على يد طبيب أحضر من مدينة الإسماعيلية القريبة. وعرضت بعض العائلات على منظمة العفو الدولية تقارير طبية تشير إلى أن سبب الوفاة هو الإصابة «بطلقات نارية» ولكن دون إيراد مزيد من التفاصيل. وقالت أسر أخرى إنها ما برحت تنتظر تسلُّم تقرير التشريح الكامل من الإسماعيلية.

ووجد وفد منظمة العفو الدولية، الذي زار السويس ما بين 9 و11 فبراير/شباط، أن قوات الأمن قد استخدمت القوة المفرطة، وحتى المميتة، ضد المحتجين وضد آخرين، بما في ذلك في ظروف لم تنطوِ على أي تهديد وشيك لحياة أفرادها. فقد تصرف بعض المحتجين بصورة عنيفة، وقاموا بتدمير الممتلكات التي ارتبطت في أذهانهم بالقمع والفساد، وألقوا بالحجارة، وأحياناً بقنابل النفط، وفي حالات نادرة أطلقوا عبوات من مسدسات الإنارة (باراشوت)[91] وأسلحة أخرى، على أفراد قوات الأمن. بيد أنه وحتى في هذه الظروف، يبدو أن قوات الأمن استخدمت القوة غير المتناسبة ولجأت إلى أسلحتها النارية حتى عندما لم يكن أي من ذلك ضرورياً ضرورة قاطعة لحماية الأرواح، كما فعلت ذلك دون أي تحذير مسبق. وكان بين من قتلوا وجرحوا أشخاص من المارة ومتفرجون.

واستخدمت قوات الأمن في حملتها لتفريق الجماهير أثناء المظاهرات، وفي محيطها، الغاز المسيل للدموع وخراطيم الماء المضغوط والعيارات المطاطية وبنادق الخرطوش والذخيرة الحية، ودون سابق إنذار. وفي بعض الحوادث، تعرض المحتجون الذين قبضت عليهم قوات الأمن للضرب بالهراوات وللركل. وقبض على العشرات واتهموا بإثارة الشغب؛ وقال بعضهم إنهم تعرضوا للضرب أو لغيره من صنوف المعاملة السيئة أثناء فترة احتجازهم.

وفي 25 يناير/كانون الثاني، خرج آلاف الأشخاص في مسيرة جابت الشارعين الرئيسيين في السويس، شارع الجيش وشارع 23 يوليو، الممتدين من حي الأربعين المزدحم بالسكان إلى حي السويس، حيث مبنى محافظة السويس وقسم شرطة السويس. وطبقاً لشهود عيان، بدأت الاحتجاجات أمام قسم شرطة الأربعين ومحافظة السويس بصورة سلمية، حيث هتف المحتجون بشعارات مناهضة للحكومة وتطالب بظروف معيشية أفضل. وتغير الجو في حوالي الساعة 2:00 من بعد الظهر، عندما استخدمت شرطة مكافحة الشغب وغيرها من قوات الأمن الغاز المسيل للدموع لتفريق المحتجين. وعندما رد بعض المحتجين بإلقاء الحجارة، ما أدى حسبما ذكر إلى جرح أحد قادة الشرطة بالقرب من قسم شرطة الأربعين، تصاعد العنف

وراحت قوات الأمن تستخدم الهراوات وبنادق الخرطوش والعبوات المطاطية والذخيرة الحية، إضافة إلى اقتحام صفوف المحتشدين والمحتجين بالمركبات الرسمية. ورد المحتجون بإلقاء الحجارة وفي بعض الحالات بإطلاق عبوات من مسدسات الإنارة. وطبقاً لمصادر طبية، قتل ثلاثة محتجين جراء إصابتهم بالذخيرة الحية – وكانت هذه أولى الإصابات القاتلة للاضطرابات في البلاد، بينما جرح 138 شخصاً، بمن فيه 18 من أفراد شرطة مكافحة الشغب. وقبض على بعض المحتجين، بمن فيهم متظاهرون سلميون ممن كانوا يطلقون الهتافات.

وتواصلت المواجهات بين المحتجين وقوات الأمن في 26 و27 يناير/كانون الثاني، ما أدى إلى وفاة واحد من المحتجين وإصابة نحو 80 آخرين، طبقاً لمصادر طبية محلية. وفي 26 يناير/كانون الثاني، قام جمهور غاضب بنهب وإحراق عدد من المباني العامة، بما في ذلك مبنى حي الأربعين، وقسم شرطة المثلث، والجمعية التعاونية الاستهلاكية، كما قام بإحراق مركبات للشرطة وسيارات خاصة.

وأصيب ما يربو على 500 من المحتجين في السويس ما بين 25 و28 يناير/كانون الثاني، طبقاً لمصادر طبية تحدثت إليها منظمة العفو الدولية. وتراوحت الإصابات بين الجروح السطحية وكسور في العظام وجروح ناجمة عن الإصابة بالرصاص الحي. وأبلغت المصادر الطبية منظمة العفو الدولية أن عدة أشخاص فقدوا الإبصار بإحدى عينيهم نتيجة للإصابات الناجمة عن بنادق الخرطوش.

وأبلغ **أشرف حسن**، وهو سائق «توك توك» يبلغ من العمر 48 عاماً، منظمة العفو الدولية أنه أصيب بطلقات رش في 27 يناير/كانون الثاني عقب فترة وجيزة من مغادرته بيته بالقرب من شارع الجيش للذهاب إلى عمله. وأخرجت كرات الرش من جسمه: واحدة من عينه وأربع من بطنه، وأربع من ذراعيه وساقيه. وندب حظه قائلاً: «ذهبت عيني بلمحة بصر. كيف سأعيش؟ وكيف سأقود 'التوك توك' بعين واحدة؟ وكيف سأطعم أسرتي؟» وكان قد اقترض النقود التي اشترى بها «التوك توك» وينبغي عليه أن يسدد 280 جنيهاً مصرياً [47 دولاراً أمريكياً] شهرياً، بغض النظر عن دخله.

«جمعة الغضب»

كانت «جمعة الغضب»، في 28 يناير/كانون الثاني، أكثر أيام الاحتجاجات دموية في السويس، حيث قتل خلالها أو أصيب بجروح مميتة ما لا يقل عن 19 شخصاً، بينما جرح 310 أشخاص، وفق مصادر طبية في المدينة. وأبلغ شهود عيان منظمة العفو الدولية أن عشرات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال انضموا إلى المظاهرات عقب صلاة الجمعة. واندلعت مواجهات أمام قسم شرطة الأربعين. واستخدم المحتجون أساليب عنيفة، بما في ذلك إلقاء القنابل النفطية، وتمكنوا في نهاية المطاف من التغلب على قوات الأمن، التي لاذت بالفرار من المواجهة. ويعتقد أن بعضهم لجأ إلى قسم شرطة السويس بينما اختبأ آخرون في مبنى للشقق السكنية يملكه رجل أعمال ثري، وحسبما ذكر على صلة وثيقة بالشرطة المحلية. ثم اقتحم المحتجون قسم الشرطة وحرروا المعتقلين قبل أن ينهبوه ويضرموا فيه النار. وفي ذلك اليوم، اقتحمت جماهير غاضبة أيضاً مبان حكومية وخاصة ذات الصلة بالقمع والفساد وأضرمت فيها النار، بما في ذلك إدارة المرور ومقر «الحزب الوطني الديمقراطي».

في حوالي الساعة 5:00 مساء، اتجه المحتجون من حي الأربعين إلى مبنى المحافظة وإلى مقر الشرطة ومقرات «مباحث أمن الدولة»، وجميعها لا تبعد سوى 600 متر. وفي طريقهم إليها، مروا بمنطقة النمسا متوجهين إلى مبنى الشقق السكنية التابع لرجل الأعمال الثري. وأبلغ شهود عيان منظمة العفو الدولية أن قناصين في المبنى أو على سطحه، وكذلك في مبان أخرى أو على سطوحها بالقرب من قسم شرطة السويس، راحوا يطلقون النار بصورة عشوائية على المحتجين، بمن فيهم المتظاهرون السلميون والمتفرجون. وسمعت أصوات إطلاق نار كثيف لساعات، ولا سيما ما بين الساعة 8:00 و11:00 مساءً، وهي الفترة التي تم فيها نشر قوات الجيش. وحاول الجيش احتواء المحتجين الغاضبين أمام قسم شرطة السويس. غير أن بعض المحتجين رفضوا مغادرة المكان حتى يسلِّم المسؤولون العسكريون رجلاً يعتقد

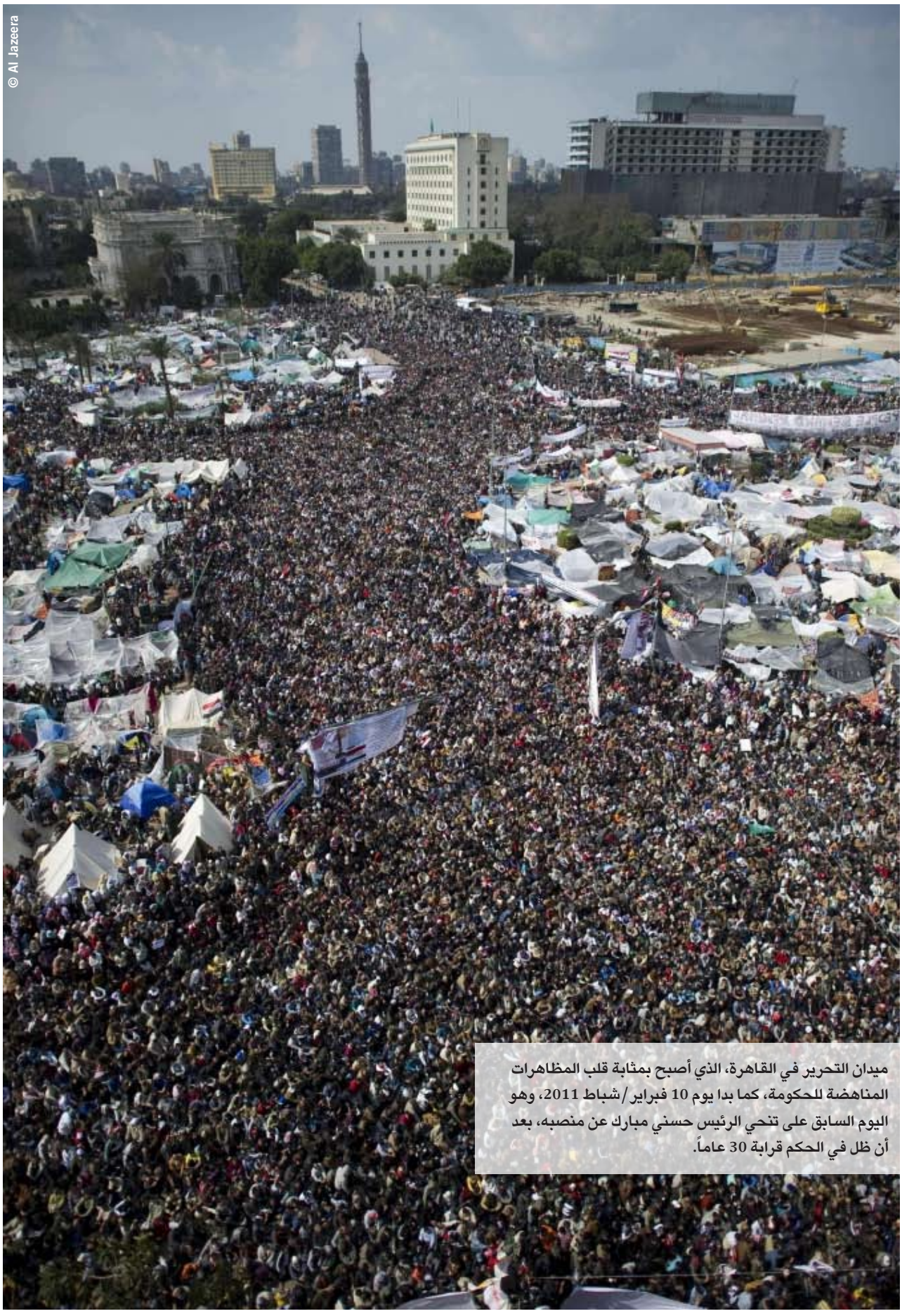

ميدان التحرير في القاهرة، الذي أصبح بمثابة قلب المظاهرات المناهضة للحكومة، كما بدا يوم 10 فبراير/شباط 2011، وهو اليوم السابق على تنحي الرئيس حسني مبارك عن منصبه، بعد أن ظل في الحكم قرابة 30 عاماً.

اشتباكات بين قوات الأمن والمتظاهرين يوم 25 يناير/كانون الثاني 2011، وهو أول أيام المظاهرات المناهضة للحكومة في مصر. وقد استخدمت قوات الأمن قنابل الغاز المسيل للدموع ومدافع المياه والأسلحة النارية ضد المتظاهرين المسالمين في محاولة لاحتواء الاحتجاجات.

© MOHAMMED ABED/AFP/Getty Images

جميع الصور © Private

الصفحة اليمنى من أعلى اليمين إلى اليسار: غريب عبد العال السيد، حسين جمعة حسين، عماد علي محمد علي، محمد مجدي حسين، أحمد سعد مصطفى علي، رامي سيد حمزة منصور، عبده سعيد محمد، زكريا أحمد توفيق، إيهاب محمد أحمد ناصر، ناصر فيصل علي السيد، محمد سيد إبراهيم عبد اللطيف، مصطفى جمال ورداني، رحمه محسن أحمد، مصطفى عمرو محمد أحمد، محمد عبد الرازق، مصطفى إبراهيم مصطفى، مهاب علي حسن، أميرة سمير السيد، إسلام متولي محمد متولي، مصطفى سيد محمد علي، حسين طه حسين، الضبع أحمد محمد سيد، أحمد مصطفى ثابت، مهير خليل زكي، عماد محمد محمد السيد، محمد راشد درويش، أحمد عبد الرحيم السيد، خالد محمد الوكيل، أشرف سالم علي منصور، خالد محمد عبد القادر. هذه الصفحة من أعلى اليمين إلى اليسار: علي نور الدين، إسلام رشاد أحمد، أحمد عامر محمود مصطفى، محمد عبد الفتاح محمد عامر، محمد مصطفى عبده، حسن محمود أحمد، محمد رامي خميس، أحمد أنور سالم، أحمد حسن أحمد هريدي، عماد عبد الخالد بكري سيد، جابر أحمد عبد الباقي، حماده محمد أحمد محمد الصباغ، مينا استنفانوس نصر الله فرنسيس، مجدي محمد حسن أحمد، محمد نصر عبد العظيم محمد، شريف يحيى عتريس سليمان، ناجي أمين علي الوكيل، عبد الناصر السعيد عبد النبي، ماجدة عوض علي الرازق، محمد علي شطا، علاء عبد المحسن سعد عبده، مصطفى عبد الله عبد الوهاب، شريف السيد رضوان، إسلام عصام محمد.

© AP Photo/Tarek Fawzy

مظاهرة حاشدة في مدينة الإسكندرية، 10 فبراير/شباط 2011.

© Amnesty International

© Amnesty International

© Amnesty International

© Amnesty International

أعلى يمين: أهالي محمد مصطفى عبده يرفعون صوره. وكان مصطفى، البالغ من العمر 19 عاماً، قد تُوفي إثر إطلاق النار عليه يوم 28 يناير/كانون الثاني خلال مظاهرات مناهضة للحكومة في الإسكندرية.
أعلى: أهالي إسلام عصام محمد يرفعون صورته والكوفية لتي كان يرتديها مساء 20 يناير/كانون الثاني 2011، عندما أُصيب بعيار ناري في الرأس وفارق الحياة أمام قسم شرطة عين شمس.
أقصى اليمين: أسماء محمود محمد، وهي طالبة تبلغ من العمر 12 عاماً، تقف في شرفة منزلها في مدينة بني سويف، حيث أُصيبت بعيار في عينها يوم 28 يناير/كانون الثاني 2011.
يمين: رجل تعرض للتعذيب على أيدي القوات المسلحة في مصر يعرض آثار الإصابات على مندوبي منظمة العفو الدولية.

© Peter Macdiarmid/Getty Images

خلال "ثورة 25 يناير"، أطلقت قوات الأمن قنابل الغاز المسيل للدموع على المتظاهرين السلميين، وأحياناً ما كانت تلقي بها في مستوى الرأس.

© Chris Hondros/Getty Images

اشتباكات بين متظاهرين مناهضين للحكومة وبعض "البلطجية" من أنصار مبارك، ويُعتقد أن بعضهم من أفراد الشرطة ويرتدون ملابس مدنية، في ميدان التحرير يوم 2 فبراير/شباط 2011.

في 11 فبراير/شباط 2011، سار متظاهرون في مدينة السويس وهم يحملون لافتة عليها صور من قُتلوا في المظاهرات المناهضة للحكومة في المدينة.

أُضرمت النار في عدد من أقسام الشرطة يوم 28 يناير/كانون الثاني بعد انسحاب الشرطة، ومن بينها قسم شرطة الأميرية.

في 28 يناير/كانون الثاني، أشعل المتظاهرون النار في مقر «الحزب الوطني الديمقراطي» الحاكم.

أنه «مخبر»؛ وعندما لبّى هؤلاء مطلبهم، قام المحتجون بحز رقبته بسكين. غير أنه نجا ونقل إلى المستشفى، حيث قيل إنه هرب عقب ذلك.

وبحلول صباح اليوم التالي، كانت الشرطة قد انسحبت كلياً من السويس. ومع أن الاحتجاجات المناهضة للحكومة استمرت بصورة يومية تقريباً إلى حين استقالة حسني مبارك، إلا أنها لم تشهد مزيداً من العنف.

وكان بين من قتلوا في 28 يناير/كانون الثاني **إسلام متولي محمد متولي**، وهو خريج جامعي عاطل عن العمل يبلغ من العمر 21 سنة، وفارق الحياة عقب إطلاق النار عليه حوالي الساعة 9:30 صباحاً في شارع طلعت حرب بالقرب من محطة إكسون موبيل للبنزين في الجهة المقابلة لمبنى الشقق السكنية التي يملكها رجل الأعمال الثري من الشارع. وأطلق الرصاص على إسلام متولي محمد متولي من الخلف، ما يشير إلى أنه كان هارباً في وقت إصابته. وأبلغ شهود منظمة العفو الدولية أن مصدر إطلاق النار كان قناصين متمركزين على سطوح المباني القريبة. وعرض شقيقه على منظمة العفو الدولية السترة التي كان يرتديها إسلام متولي محمد متولي صبيحة مقتله؛ وكان فيها ثقب من الخلف. ومع ذلك، أبلغت والدته، التي بدت مكلومة على نحو واضح جراء فراق ولدها قبل أوانه، منظمة العفو الدولية: «إنني فخورة بالشباب. لو لم يحتجوا، لما تغير شيء. لقد عشنا 30 سنة في ظل الفساد».

علاء عبد المحسن سعد عبده، البالغ من العمر 45 سنة والأب لصبيتين في سن المراهقة، أصيب بالقرب من قسم شرطة السويس في حوالي الساعة 5:00 مساء. وأبلغ قريب له كان يرافقه العائلة أن علاء عبد المحسن لم يقم بأي عمل عنيف عندما جاءته الرصاصة في بطنه. وأبلغت عائلته منظمة العفو الدولية أن طبيباً أخرج الرصاصة من جسمه في مشرحة الأربعين. وقال ابن اخته إنها كانت رصاصة من عيار 7,62 X 39 مم تم إطلاقها من سلاح آلي. وقالت شهادة وفاة حصلت عليها منظمة العفو الدولية ومؤرخة في 30 يناير/كانون الثاني إن علاء عبد المحسن توفي في 29 يناير/كانون الثاني نتيجة «إصابة بطلق ناري». وكانت العائلة في انتظار الحصول على تقرير طبي قبل التقدم بشكوى إلى النيابة العامة.

مصطفى جمال ورداني، وهو عامل في شركة للسيراميك يبلغ من العمر 24 سنة، قتل أمام بيته مباشرة. وأبلغ والده وأولاده منظمة العفو الدولية أنه حوالي الساعة 4:00 من بعد الظهر، وبعد خمس دقائق من مغادرته بيت العائلة، سمعوا أصوات إطلاق نار ورأوا أن مصطفى قد أصيب. وهرعوا به إلى المستشفى، ولكن كان كل شيء قد انتهى. وكما يشير التقرير الطبي الذي حصلت عليه العائلة من مستشفى السويس العام، فقد توفي نتيجة لإصابته بجرح ناجم عن عيار ناري في البطن. وأبلغ شهود عيان عائلته أن مصدر الرصاصة كان قناصين يعتلون المباني القريبة. وقال والده لمنظمة العفو الدولية: «لماذا أطلقت عليه النار؟ كان بعيداً جداً عن قسم شرطة السويس [على بعد عدة مباني]؟ ولم يكن قد مضى وقت كاف لأن يكون قد شارك في أي نشاط عنيف، فلم يغادر البيت إلا قبل خمس دقائق». وأضاف أنه قد تقدم بشكوى إلى النيابة العامة في 9 فبراير/شباط، كما تقدم ببلاغ إلى قسم شرطة السويس في اليوم الذي سبق.

مصطفى عبد الله عبد الوهاب، مدير المدرسة البالغ من العمر 50 سنة، أدى صلاة المغرب في 28 يناير/كانون الثاني في مسجد الشيخ فرج. والمسجد على بعد ثلاث دقائق سيراً على الأقدام من بيته، القريب من قسم شرطة السويس. وأطلق عليه الرصاص أثناء عودته إلى بيته. وتقول شهادة الوفاة إن سبب الوفاة جرح في الصدر ناجم عن الإصابة «بخرطوش». وعرضت زوجته وأبناؤه على منظمة العفو الدولية المكان الذي كان يقف فيه القناصون ذاك الصباح، حيث كان بعضهم فوق مبنى على الناحية الثانية من الشارع الذي تقع فيه شقتهم. وقالوا إنه كان هناك بعض رجال الأمن بملابس مدنية وآخرون بزي الشرطة الرسمي خلعوها ليرتدوا ملابس مدنية بمساعدة من سكان في الحي. وقالت العائلة إنها ظلت تسمع أصوات العيارات النارية طيلة المساء، وإن عياراً نارياً دخل إلى شقة أحد الجيران في الطابق الخامس من بنايتهم، ولكن دون أن يصيب أحداً لحسن الحظ. وفي وقت سابق من النهار، ملأ الغاز

المسيل للدموع بيتهم. ولم تتمكن العائلة من تسلم جثة مصطفى إلا في اليوم التالي بسبب حظر التجوال المفروض واستمرار إطلاق النار. وقالوا إن المشرحة كانت ملأى بالجثث، بما في ذلك لأطفال، وكان بعضها ملقى على الأرض.

شريف سيد رضوان قتل أيضاً إثر إطلاق الرصاص عليه في 28 يناير/كانون الثاني. وأبلغ شقيقه، تامر، منظمة العفو الدولية أنه وشقيقه المقتول انضما إلى شقيقهما هاني إلى مظاهرة الاحتجاج عقب الانتهاء من صلاة الجمعة في مسجد الأربعين. وقال إن الاحتجاج بدأ سلمياً، ولكن قوات الأمن استفزت المحتجين بعد ذلك بإطلاق الغاز المسيل للدموع، واستخدام خراطيم المياه المضغوطة دون سابق إنذار. ورد المحتجون بإلقاء الحجارة وقنابل النفط، واندلعت المواجهات، وتسببت في نهاية المطاف في سقوط قسم شرطة الأربعين بأيدي المحتجين. وفي الطريق إلى قسم شرطة السويس، انضم الإخوة إلى محتجين آخرين متجهين إلى مبنى الشقق السكنية التابع لرجل الأعمال بغرض مهاجمته. فأطلق القناصون الذين كانوا يعتلون المبنى النار عليهم، ولحقت بالمحتجين إصابات. وقال تامر إن دبابة وصلت ووقفت أمام المبنى لحمايته، ولكن القناصين واصلوا رغم ذلك إطلاق النار على المحتجين في الشارع. وأضاف تامر أن المحتجين راحوا يتفرقون ويهربون، وفي حوالي الساعة 9:00 مساءً، لم يعد يرى شريف وسط الجلبة العامة التي حدثت. وما إن وصل أخواه إلى المستشفى، حتى كان شريف قد فارق الحياة. كان هناك جرح ناجم عن رصاصة في صدره، بينما كان ظهره مغطى بجروح ناجمة عن الشظايا. ونقلوا الجثة إلى البيت حوالي الساعة 2:00 فجراً. وفي اليوم التالي، أدرك الأهل أنهم بحاجة إلى تقرير طبي فعادوا إلى المشرحة. وعقب أيام قليلة، تقدم تامر ببلاغ إلى قسم شرطة السويس.

ونقل عدة مصابين إلى المستشفيات خارج السويس للعلاج. وتحدثت منظمة العفو الدولية إلى شابين من السويس هما **أحمد حسين محمد** و**أحمد محمد فرغلي**، اللذين نقلا إلى مستشفى المنيرة في القاهرة لإجراء عمليات لهما. حيث تلقى الشابان طلقات في البطن في 28 يناير/كانون الثاني. وقال أحمد حسين محمد إنه أصيب حوالي الساعة 6:00 مساء أمام قسم شرطة السويس، عندما أطلقت قوات الأمن الغاز المسيل للدموع ومن ثم الذخيرة الحية دون سابق إنذار. ونقله من حوله إلى المستشفى في سيارة خاصة نظراً لعدم تمكن سيارات الإسعاف من الوصول إلى المكان. وقال إن مستشفى السويس العام كان مزدحماً بالقتلى والجرحى عندما وصل. وقال أحمد محمد فرغلي، وهو سائق تاكسي كانت حالته لا تزال خطيرة عندما تحدث إلى منظمة العفو الدولية، إنه أصيب في 28 يناير/كانون الثاني وهو في طريقه إلى عمله. وكل ما يتذكره عقب ذلك هو أنه وجد نفسه في مستشفى السويس العام.

بورسعيد

شهدت مدينة بورسعيد الساحلية قسطاً وفيراً من العنف أثناء الاحتجاجات المناهضة للحكومة. فبحسب مصادر طبية، قتل ما لا يقل عن 17 شخصاً أثناء الاضطرابات، بينما جرح 110، بمن فيهم نحو 30 من منتسبي قوات الأمن.

إذ استجاب نحو 2,000 رجل وامرأة للدعوة إلى الاحتجاج على نطاق البلاد بأسرها في 25 يناير/كانون الثاني فتجمعوا بصورة سلمية في المناطق القريبة من شارع صباح في وسط بورسعيد. وورد أن بعض أصحاب المحلات هاجموا المحتجين عندما مرت مسيرتهم في منطقة التجارة الحرة، حيث تحتكر تراخيص العمل قلة من التجار الذين تربطهم علاقات وثيقة عموماً. ولم تحاول قوات الأمن أن تفرق المتظاهرين بالقوة. وعوضاً عن ذلك، قامت بالقبض على 15 من المحتجين فيما بدا محاولة لردع المتظاهرين عن القيام بمزيد من التحركات. وقبض على تسعة منهم من بين من كانوا في الصفوف الأولى للمسيرة؛ بينما قبض على الآخرين في وقت لاحق من اليوم، بما في ذلك قرب مكاتب «حزب الجبهة الديمقراطية» المعارض. وأفرج عن الخمسة عشر جميعاً في 29 يناير/كانون الثاني دون توجيه تهمة إليهم عقب استجوابهم حول أسباب انضمامهم إلى الحركة المناهضة للحكومة.

«جمعة الغضب»

نزل عشرات الآلاف من الأشخاص إلى الشوارع في بورسعيد يوم 28 يناير/كانون الثاني للمطالبة بالتغيير. فعقب صلاة الجمعة، انطلق المحتجون في مسيرة جابت شوارع المدينة الرئيسية، بما في ذلك شارع 23 يوليو وشارع الثلاثيني وشارع الشهداء (شارع محمد علي)، ليحتشدوا في أماكن من قبيل ميدان المسلة وميدان المنشية. وأطلق المحتجون شعارات تدين تفشي البطالة وارتفاع أسعار السلع الأساسية، وكذلك تنتقد الفساد والمحسوبية الحكومية، وتدعو إلى إسقاط النظام السياسي. ومزق بعض المحتجين لوحات لحسني مبارك وقطعوها إرباً إرباً.

وانفضت الأغلبية العظمى من الاحتجاجات بصورة سلمية تحت أعين قوات الأمن المتابعة. ومع ذلك، اندلعت مواجهات أمام قسم شرطة العرب واستخدمت قوات الأمن القوة المفرطة في المنطقة القريبة منه. وبحسب الأهالي، استخدمت قوات مكافحة الشغب الغاز المسيل للدموع والذخيرة الحية لبنادق الخرطوش، دون سابق إنذار، ضد المحتجين القادمين من الطريق الرئيسية المؤدية إلى شارع صفية زغلول (شارع أوجينا)، حيث يقع قسم الشرطة. وطبقاً لشهود عيان، أطلق رجال شرطة وأفراد بملابس مدنية متواطئون معهم ممن كانوا يعتلون سطح قسم شرطة العرب النار على المحتجين، بما في ذلك الذخيرة الحية. وبينما يمكن أن يكون بعض المحتجين قد شاركوا في تصرفات عنيفة، بما في ذلك إلقاء الحجارة، وفي مرات نادرة قنابل النفط، إلا أن قوات الأمن ردت باستخدام القوة المفرطة. كما لجأت قوات الأمن أيضاً إلى استخدام القوة المفرطة دون أن تكون ضرورية لحماية الأرواح، واستخدمت القوة غير المتناسبة دون أن تبذل أي جهد لتقليص حجم الإصابات إلى الحد الأدنى أو لمنع وقوع وفيات.

وطبقاً لتقارير طبية، توفي أربعة أشخاص بالقرب من قسم شرطة العرب مساء 28 يناير/كانون الثاني. وأبلغت هانم الباز، محامية حقوق الإنسان ورئيسة «مركز مساواة لحقوق الإنسان» لحقوق الإنسان»، منظمة العفو الدولية أن ما لا يقل عن أربعة من الضحايا قتلوا على بعد عدة مبان من قسم شرطة العرب على أيدي قوات أمن كانت تطارد المحتجين، ما يشير إلى أن الضحايا ما كانوا ليمثلوا أي تهديد حقيقي لحياة أو لسلامة أفراد قوات الأمن في وقت مقتلهم.

والتقت منظمة العفو الدولية العائلة المكلومة لأحد الضحايا، **محمد راشد درويش**، وهو طالب جامعي يبلغ من العمر 24 سنة. وقالت والدته، الأرملة المحزونة: «إنه ولدي، أكبر أولادي ورجل البيت، وأخذوه مني». وفضلاً عن دراسته الجامعية، كان محمد راشد درويش يعمل في مخزن للملابس. وقالت العائلة إنه كان يدعم الاحتجاجات المناهضة للحكومة، وانضم إلى المظاهرات في 28 يناير/كانون الثاني للمطالبة بوضع حد للفساد، ومن أجل فرص أفضل للشباب من أمثاله. وبحسب شهود عيان، كان في محيط قسم شرطة العرب عندما اندلعت المواجهات وأصيب في حوالي الساعة 11:00 مساء في شارع إبراهيم توفيق، على بعد مبنيين من قسم الشرطة. وطبقاً لتقرير طبي حصلت عليه الأسرة في 29 يناير/كانون الثاني من مفتش الصحة الأول لبورسعيد، توفي محمد راشد نتيجة إصابته برصاص عدة خراطيش رش أطلقت على وجهه وصدره. وقالت عائلته إن القسم العلوي من جسمه كله كان مغطى بنحو 100 جرح دائري ناجمة عن كرات توزعت على جسمه عند إطلاق خراطيش الرش، وعلى الأغلب من مسافة قريبة.

وتوفي شخصان آخران أثناء الحادثة نفسها، بمن في ذلك صبي يبلغ من العمر 12 سنة يعتقد الناشطون والمحامون المحليون أنه كان من أطفال الشوارع ممن لا أسر لهم.

وطبقاً لمعلومات طبية جمعها «مركز مساواة لحقوق الإنسان»، أصيب 60 متظاهراً في ذاك اليوم في محيط قسم شرطة العرب. وتراوحت الإصابات ما بين كدمات خفيفة وجروح تسببت عن خراطيش الرش. وفقد ما لا يقل عن أربعة أشخاص القدرة على الإبصار في إحدى العينين نتيجة لجروح نجمت عن الإصابة بالخراطيش. وطبقاً للمصادر نفسها، تعرض نحو 30 من أفراد قوات الأمن أيضاً لإصابات طفيفة. وتلقى عدة محتجين وأفراد في الأمن العلاج في المستشفى من آثار الغاز المسيل للدموع.

ونتيجة لما أثاره سلوك قوات الأمن من غضب، قام بعض المحتجين بإحراق قسم شرطة العرب عقب انسحاب الشرطة منه في وقت لاحق تلك الليلة. كما أضرم المحتجون وآخرون النار في مبان عامة أخرى لها صلة بالقمع، بما في ذلك قسم شرطة المناخ وإدارة المرور. وبحسب معلومات توافرت لمنظمة العفو الدولية، لم يقتل أي من أفراد قوات الأمن نتيجة للمصادمات.

الاحتجاجات التالية وما واجهت من قمع

وفقا للبيانات الطبية التي جمعها «مركز مساواة لحقوق الإنسان» من عدد من المستشفيات في جميع أنحاء بور سعيد، توفي 13 شخصاً آخر أثناء الاضطرابات، الغالبية العظمى منهم أمام أو بالقرب من سجن بورسعيد في شارع الصباح، في وقت متأخر من يوم 29 يناير / كانون الثاني، وفي الساعات الأولى من صباح اليوم التالي.

ففي 29 يناير / كانون الثاني، حاولت مجموعة أفراد يحملون الأسلحة النارية وغيرها من الأسلحة اقتحام سجن بورسعيد في محاولة لتحرير أقاربهم المحتجزين، على ما يبدو، ولسرقة أسلحة. ووفقاً للسكان المحليين، أطلقت قوات الأمن نيران بنادقها الآلية والأسلحة النارية الأخرى من داخل السجن وحديقته لإحباط الهجوم. وفي حين يحق لقوات الأمن في مثل هذه الظروف استخدام الأسلحة النارية بصورة مشروعة لمنع جريمة خطيرة أو للمحافظة على الحياة، تساور منظمة العفو الدولية بواعث قلق من أنها لم تحاول التقليل من الأضرار غير الضرورية إلى الحد الأدنى، ولا سيما بالنسبة للأشخاص الذين لم يشاركوا في الهجوم. وعلى سبيل المثال، أطلقت قوات الأمن النار على نحو متهور، وضربت ليس فقط أهدافاً مشروعة بل أيضاً المارة والواقفين على جنبات الطريق. فلقي 12 شخصاً مصرعهم وأصيب العديدون، بما في ذلك ثلاثة قاصرين على الأقل.

والتقت منظمة العفو الدولية أسرة أحد الضحايا، **زكريا أحمد توفيق**، وهو سائق توفي في شارع الصباح. حيث قيل إنه ذهب إلى المنطقة لإعادة مركبة إلى مالكها بالقرب من السجن. وفي حوالي الساعة 7:00 مساءً، أصيب برصاصة في بطنه أطلقت فيما يبدو بصورة متهورة من منطقة السجن. ونقله صديقه إلى المستشفى بدراجته النارية. ووفقا لورقة إدخال المرضى التي حصلت عليها الأسرة من المستشفى العام في بورسعيد، كان زكريا يعاني من إصابتين في بطنه: واحدة بقطر 4 سم والأخرى بقطر 18 سم. وأظهر شريط فيديو عرض على منظمة العفو الدولية توثيقاً لمشاهد الفوضى في المستشفى العام في بورسعيد. وكانت أسرته في حالة ذهول ليس فقط نتيجة إطلاق النار، بل أيضاً من عدم كفاية عدد العاملين الطبيين للعناية بالجرحى. وحاول العاملون الطبيون المتواجدون إنقاذ حياة زكريا، ولكنه توفي صباح اليوم التالي.

ماجدة عوض علي الرازق أم لأربعة أولاد تبلغ من العمر 51 عاماً وكانت ضحية أخرى لإطلاق النار العشوائي حول السجن. إذ قتلت عندما دخلت رصاصة إلى منزلها في الطابق الثاني من مبنى سكني في شارع الصباح قرب سجن بورسعيد. واستناداً إلى ما قاله ابنها، سُمع دوي الرصاص من الساعة 4:00 بعد الظهر، وكان مصدره من داخل السجن وسطحه. وشعرت والدته بالقلق فقامت لإغلاق النافذة القريبة من الشرفة. وأصيبت بعد لحظات. ووفقاً لتقرير طبي حصلت عليه الأسرة من مستشفى آل سليمان، أدخلت ماجدة وهي مصابة «بطلق ناري في منطقة الصدر وتعاني من نزيف حاد بالرئة». وقال ابنها لمنظمة العفو الدولية إنه كان هناك جرح مفتوح في صدرها، وثلاثة جروح أخرى ناجمة عن الإصابة بالرصاص في جانبها الأيسر وآخر في كتفها. وقال إنه بعد مضي أسبوعين من دفنها، التقت الأسرة اثنين من ضباط الشرطة خارج سجن بورسعيد نفيا مسؤولية الشرطة عن وفاتها، وادعيا أن عناصر إجرامية هي المسؤولة عن مقتلها. وحررت الأسرة بلاغاً في مركز شرطة العرب. وفتحت النيابة العامة في بورسعيد تحقيقاً في الحادثة، ودعا الأسرة وغيرهم من الشهود إلى الإدلاء بشهاداتهم.

محمد علي شطا توفي أيضاً في شارع الصباح بالقرب من السجن. وعندما التقت منظمة العفو الدولية والدته المحزونة في 25 فبراير / شباط، قالت إن محمد، ابنها الوحيد، غادر البيت في الساعة 10:30 مساءً

لإحضار بعض الطعام. وتلقت اتصالاً هاتفياً بعد ذلك بنصف ساعة وأبلغت بأن ابنها قد نقل إلى المستشفى العام في بورسعيد جراء إصابته بجرح ناجم عن طلق ناري. ولكنه فارق الحياة. وكان محمد، الذي يعمل في بيع الخضار في السوق، هو المعيل الوحيد للعائلة، إذ كانت والدته أرملة لا تعمل. واستدعيت إلى النيابة العامة للإدلاء بشهادتها.

وفيما وقعت معظم الوفيات في 29 يناير/ كانون الثاني بالقرب من سجن بور سعيد، فإن منظمة العفو الدولية على علم بمقتل شخص واحد على الأقل في مكان آخر من بورسعيد. إذ لقي **عبد الناصر السعيد عبد النبي**، وهو سائق سيارة أجرة عمره 31 عاماً، مصرعه في حوالي الساعة 3:00 من صباح يوم 30 يناير/كانون الثاني قرب معسكر قوات الأمن بين فاطمة الزهراء ومنطقة زرزارة العشوائية. وغادر عبد الناصر، وفقاً لشقيقته انتصار، منزل العائلة في فاطمة الزهراء للعودة إلى منزله في زرزارة. وبعد فترة قصيرة من مغادرته، سمعت العائلة صوت إطلاق نار ودوي انفجار. وعلموا في وقت لاحق من شهود عيان أن عبد الناصر السيد عبد النبي قد أصيب بعيار ناري جاء من اتجاه معسكر قوات الأمن. ويزعم أنه تم إطلاق النار عليه بداية وهو ما يزال في السيارة التي كان يستقلها. ثم يقال إنه توقف وترجل من السيارة وأخذ يطالب بوقف إطلاق النار، فأصيب برصاصة في الرأس. وهرع به شقيقه، سعيد، إلى المستشفى العام في بور سعيد، ولكنه فارق الحياة. وأشارت الشهادة الطبية التي حصلت عليها الأسرة في 30 يناير/ كانون الثاني وحملت توقيع مفتش الصحة الأول في بورسعيد إلى أن عبد الناصر عانى من إصابة بطلق ناري في الجهة اليسرى من رأسه. وقالت انتصار: «لماذا لا تحافظ قوات الأمن على الأمن بدلاً من إطلاق النار على الناس؟ فليقولوا ما يريدون. الكلمات لا تقتل، البنادق هي التي تقتل الناس». وقدمت أسرة عبد الناصر شكوى إلى النيابة العامة في بورسعيد وتم استدعاء زوجته وإخوته وأخواته للإدلاء بشهاداتهم في 19 فبراير/شباط.

وفي الأيام التي أعقبت انسحاب قوات الشرطة يوم 28 يناير/ كانون الثاني، جرت عمليات نهب وإحراق للعديد من المؤسسات العامة والشركات الخاصة. وفي عدد من الأحياء، أُنشئت لجان شعبية لحماية الممتلكات. **محمد أشرف فتحي عبد الجواد**، الطالب بالمرحلة الثانوية والبالغ من العمر سبعة عشر عاماً، انضم إلى لجنة شعبية في منطقة اللبانة، في حي الضواحي حيث يقيم. وقتل في هجوم بسكين في حوالي الساعة 10:00 من مساء يوم 30 يناير/كانون الثاني وهو يحاول حماية امرأة تتعرض للاعتداء. وأبلغ والده منظمة العفو الدولية أنه قد ألقي ألقبض على المهاجمين من قبل السكان وسلموا إلى الجيش، ولكنه يريد محاسبة السلطات عن حالة انعدام القانون الناجمة عن انسحاب الشرطة، مما تسبب في وفاة ابنه في نهاية المطاف.

جميع الأهالي الذين قابلتهم منظمة العفو الدولية في بورسعيد يريدون إجراء تحقيقات مستقلة مع المسؤولين عن في مقتل أقاربهم، سواء أكانوا أشخاصاً عاديين أو من أفراد من قوات الأمن، ومحاسبتهم.

المحلة الكبرى

على بعد حوالي 120 كيلومتراً شمال القاهرة، ووسط الأراضي الزراعية الشاسعة في دلتا النيل، تقع مدينة المحلة الكبرى الصناعية (المحلة)، وهي موطن لمليون نسمة، وجنباً إلى جنب مع طنطا، عاصمة محافظة الغربية، شهدت تعبئة عامة واسعة للمتظاهرين. وكانت المحلة قد شهدت حركة احتجاج جماهيرية عارمة واضطرابات في 2008،[92] وفي 25 يناير/ كانون الثاني 2011 لم تعد المدينة الوحيدة التي تتحدى حكم الرئيس.

في المحلة، قتل عدة أشخاص أو جرحوا خلال احتجاجات عام 2011. ففي يومي 28 و29 يناير/كانون الثاني، على التوالي، ووفقاً للمستشفى العام في المحلة، لقي **ناجي أمين علي الوكيل** و**السعيد محمد عطوة** مصرعهما. وقال من دخلوا المشرحة في تلك الأيام إنهم شاهدوا عدة جثث لمصابين بطلقات نارية.

كما إنهم شاهدوا العديد من الناس في المستشفى ممن أصيبوا بجروح بليغة نتيجة لطلقات نارية، وتم نقل بعضهم إلى المستشفيات في طنطا للمعالجة. ونفى مصدر طبي في مستشفى المحلة العام أن يكون أياً من المرضى المصابين قد توفي. وعالج مستشفى الزهراء في المحلة ما لا يقل عن خمسة من المتظاهرين الجرحى بسبب إصابتهم بطلقات مطاطية[93].

وأخبر مصدر طبي في طنطا منظمة العفو الدولية أن 14 شخصاً لقوا حتفهم في مستشفى المنشاوي ومستشفى جامعة طنطا يومي 28 و29 يناير/كانون الثاني 2011[94]. وكان بين هؤلاء **إيهاب محمد عبد الله**، و**محمد عبد المنعم**، و**أحمد عادل أحمد**، الذي توفي نتيجة إصابته بجروح ناجمة عن خرطوش رش. وأظهرت الصور وعمليات التصوير الشعاعي والطبي أن بعضهم أصيب برصاصات رش في الصدر، وواحدة على الأقل في الظهر، مما يشير إلى استخدام القوة المفرطة في طنطا. ولم تزر منظمة العفو الدولية طنطا للتحقق من ذلك. ومع ذلك، قامت بالفعل بإجراء بحوث في المحلة في 2 شباط/فبراير.

في 25 يناير/كانون الثاني، أفاد منظمو احتجاج في المحلة أن تجمعاً غفيراً من الناس بدأ منذ حوالي الساعة 2:00 ظهراً في ميدان الشون بترديد شعار «يسقط يسقط حسني مبارك». وسار المتظاهرون من هناك إلى ساحة عبد الحي خليل بمحاذاة شارع البحر، وكانت أعدادهم تتضاعف وتملأ الشارع العريض. واصطفت شرطة مكافحة الشغب مدعومة بالعربات المدرعة على طول الشارع لكنها لم تتدخل. ومع ذلك، يبدو أن الأوامر تغيرت في حوالي الساعة 5:00 مساءً حيث طلبت قوات الأمن جنباً إلى جنب مع عناصر شرطة يرتدون ملابس مدنية من المتظاهرين المغادرة، لكنها لم تستخدم الأسلحة النارية. وفي تلك المرحلة، أبلغت شعبة المنظمة أن رئيس المباحث في قسم شرطة المحلة 1 تشاجر مع أحد المحتجين وبعدها قام المتظاهرون بالاعتداء عليه واختبأ في مبنى سكني. وحاولت قوات الأمن فتح الطريق لخروجه، ولكنها اشتبكت مع المتظاهرين. وألقي القبض على حوالي 24 شخصاً؛ وأطلق سراحهم جميعاً بعد وقت قصير من دون توجيه تهم إليهم. وفي ساعات المساء، تجمع بعض مئات من المتظاهرين في ميدان الشون عازمين على قضاء الليل فيه. وحاولت الشرطة إقناعهم بالمغادرة، لكنهم رفضوا. وتعرض بعض المتظاهرين، بمن فيهم امرأة عضو من «حزب الجبهة الديمقراطية»، للضرب على أيدي أفراد من قوات الأمن. وفي منتصف الليل، أطلقت قوات الأمن الذخيرة الحية في الهواء واستخدمت خراطيم المياه المضغوطة وأطلقت، على ما يبدو، بعض الغاز المسيل للدموع ورصاص خراطيش الرش، مما أسفر عن إصابة عشرات الأشخاص، بكدمات في الأساس. ووفقا للمستشفى العام في المحلة، تمت معالجة 32 من شرطة مكافحة الشغب لإصابتهم بكدمات؛ وغادروا جميعاً المستشفى في اليوم نفسه. ولم ترد أية تقارير عن وقوع وفيات.

وفي يومي 26 و27 يناير/ كانون الثاني، شارك ناشطون سياسيون شباب من انتماءات حزبية مختلفة، بما في ذلك «حزب الجبهة الديمقراطية»، و«الجمعية الوطنية للتغيير»، و«حركة شباب 6 أبريل» و«الحزب الناصري» و«جماعة الإخوان المسلمون»، في التحضيرات ليوم «جمعة الغضب». وأبلغ ناشط سياسي من «حزب الجبهة الديمقراطية» منظمة العفو الدولية أن المتظاهرين تمكنوا من الالتفاف على الرقابة على الإنترنت، ووجهوا دعوة من خلال «الفيسبوك» للاحتجاج بعد صلاة الجمعة، انطلاقاً من مسجد عبد الحي خليل في نهاية شارع البحر، بالقرب من قسم شرطة المحلة 1. وفي 28 يناير/كانون الثاني، انضم الجمهور إلى حوالي 200 متظاهر بعد صلاة الجمعة للسير إلى شارع البحر ليلتحقوا بنشطاء سياسيين آخرين. وتضخم الحشد ليصل إلى ما يقدر بحوالي 80 ألف شخص ملأوا الساحات من الشون إلى مسجد عبد الحي خليل. وورد أن قوات مكافحة الشغب وغيرها من قوات الشرطة لم تتدخل. ومع ذلك قتل رجل، هو ناجي أمين علي الوكيل، برصاصة قاتلة من بندقية رش أطلقت من مسافة قريبة؛ ولا تزال ظروف وفاته غير واضحة.

وفي الساعة 3:10 عصراً، كان المتظاهرون يؤدون الصلاة في مسجد خليل عبد الحي، بالقرب من مركز شرطة المحلة 1 عندما اندلعت المواجهات. ويقال إن ناشطاً سياسياً انتزع من بين المتظاهرين وتعرض للضرب على أيدي قوات الأمن. فقام أطفال بإلقاء قنابل حارقة على قسم الشرطة وبدأت شرطة مكافحة

الشغب في استخدام الغاز المسيل للدموع وبنادق الخرطوش لتفريق المتظاهرين، وطاردت المتظاهرين في الشارع. وفي المساء، تخلت قوات الشرطة عن القسم، وتم إحراقه. ولم يتضح إذا ما كانت النار قد أشعلت من قبل المتظاهرين، أم من قبل المحتجزين داخل قسم الشرطة الذين أطلق سراحهم، أو من قبل جمهور غاضب. وأضرمت النيران في مركبات شرطة مكافحة الشغب، وكذلك في مبان حكومية، بما في ذلك مقر «مباحث أمن الدولة»، الذي ورد أنه نهب وأضرمت فيه النار من قبل أشخاص اعتقلوا هناك وكانوا يبحثون عن وثائق تتعلق باعتقالهم. وبحلول مساء 29 يناير/كانون الثاني، كان الجيش قد نشر عربات مدرعة ودبابات أمام أقسام الشرطة في المحلة وفي الميادين الرئيسية، وقوبل ذلك بالترحيب من جانب الأهالي. واندلعت اشتباكات أخرى بين قوات الأمن ومتظاهرين قرب قسم شرطة المحلة 2 بعد إطلاق الشرطة سراح الأشخاص المحتجزين هناك. ويقال إن بعض المفرج عنهم رشقوا قسم الشرطة بالحجارة وردت الشرطة باستخدام الغاز المسيل للدموع والذخيرة الحية. وفي الوقت نفسه تقريباً، توفي السيد محمد عطوة، الذي كان يعمل سائقاً، متأثراً بإصابة في الرأس في ظروف غامضة. وتفيد بعض التقارير أنه سيارة للشرطة سحقته؛ فيما تشير تقارير أخرى إلى أنه توفي جراء الإصابة بعيار ناري في الرأس.

ناجي أمين علي الوكيل، الأب لثلاثة أبناء والبالغ من العمر 50 سنة ومن سكان منطقة منشية أبو شاهين العشوائية، كان يعمل سائق شاحنة وكان العائل الوحيد للأسرة. ولقي مصرعه بعد صلاة الجمعة في 28 يناير/كانون الثاني، جراء إصابته بعيار مميت من بندقية رش، وعلى ما يبدو من مسافة قريبة. وقال بعض المتظاهرين إنهم شاهدوا شخصاً يردى قتيلاً برصاصة في الرأس بعد إطلاق النار عليه من قبل رئيس المباحث في قسم شرطة المحلة 1، ولكن من غير الواضح متى وأين حدث هذا الضبط. وللشروع في الإجراءات القانونية والحصول على تصريح دفن، ذهب عم ناجي أمين علي الوكيل إلى مركز شرطة المحلة 1 لتقديم بلاغ ضد الشرطة، ولكن الشرطة طلبت منه سحب الشكوى. ونظراً لتصميم عائلته على مواصلة الإجراءات القانونية، لم تتمكن العائلة من دفن ناجي أمين علي الوكيل. وفي نهاية المطاف، حصلوا على ترخيص بالدفن من مكتب الصحة بالمحلة، بأمر من الجيش الذي كان يتسلم زمام الأمور، على ما يبدو، في مثل هذه الظروف. وتقول شهادة الوفاة إن ناجي أمين علي الوكيل لقي مصرعه نتيجة «صدمة عصبية ونزيف داخلي- طلق ناري بالصدر والبطن والذراعين». ويوحي نمط الإصابة بالرصاص أنه أصيب أكثر من مرة من اتجاهات مختلفة ومن مسافات مختلفة.[95]

استمرت الاحتجاجات المناهضة لمبارك في المحلة في الأيام التالية، بما في ذلك يومي 1 و2 فبراير/شباط، كما استمرت التهديدات الموجهة ضد النشطاء حتى بعد انسحاب الشرطة. ففي 2 فبراير/شباط، قال حمدي حسين، وهو ناشط سياسي في المحلة، إنه تلقى تهديدات هاتفية من أحد «بلطجية» الحزب الوطني الديمقراطي يهدده بأنه في حال شارك في الاحتجاجات، فإن رجالاً تدعمهم الشرطة سوف يهاجمونه بالسكاكين. وبعد بضع دقائق، ظهراً، تجمع حوالي 200 متظاهر مؤيد لمبارك قرب مسجد عبد الحي خليل حاملين صوراً لحسني مبارك. وسار المتظاهرون إلى ميدان الشون هاتفين بشعارات مؤيدة لمبارك. وفي وقت لاحق من بعد الظهر، نظم معارضو مبارك مظاهرة مناهضة، ولكن لم تحصل أية اشتباكات.

بعد ذلك، أعلن العمال في المحلة سلسلة من الإضرابات في الأيام التي سبقت استقالة حسني مبارك يوم 11 فبراير/شباط.

5/الاعتقال التعسفي والتعذيب

«لم أكن أعتقد أن الجيش سوف يعامل الناس بهذه الطريقة».

أحد ضحايا التعذيب على أيدي القوات المسلحة يتحدث عن محنته في السجن الحربي بالهيكستب

شهدت الاحتجاجات موجات من الاعتقالات في القاهرة، ولا سيما ما بين 25 يناير/كانون الثاني و3 فبراير/شباط. وبينما بدا بعضها عشوائياً، استهدفت اعتقالات أخرى المحتجين وأشخاصاً ارتؤي أنهم يؤيدون حركة الاحتجاج أو يدعون إلى انتشارها أو ينقلون أخبارها. وبين من استُهدف مدافعون عن حقوق الإنسان، وناشطون على شبكة الإنترنت وصحفيون وناشطون ممن يزودون المحتجين بالمواد التموينية وأطباء يعالجون الجرحى من المتظاهرين. وقبض على أشخاص كذلك بسبب الاشتباه بأنهم قد شاركوا في نهب الممتلكات العامة أو الخاصة أو في إلحاق أضرار بها، أو في أنشطة إجرامية أخرى. واعتقل بعض هؤلاء لفترة وجيزة قبل أن يفرج عنهم دون تهمة، ولكن بعضهم احتجزوا لأيام، وفي بعض الأحيان في ظروف ترقى إلى مستوى الاختفاء القسري والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة.

وقد قامت منظمة العفو الدولية بتوثيق عدة حالات اعتقال لناشطين ومحتجين وسواهم ما بين 25 و30 يناير/كانون الثاني، إلا أن الاعتقالات بلغت ذروتها في القاهرة في 3 فبراير/شباط. وكان مناهضو مبارك ومؤيدوه، بمن فيهم «البلطجية»، قد اشتبكوا في ميدان التحرير في اليوم السابق، وجرت عمليات القبض على المحتجين على خلفية خطاب وطني متطرف وتصريحات معادية للأجانب من جانب وسائل الإعلام المملوكة للدولة بغرض اتهام من هم وراء الاحتجاجات بأنهم عملاء لقوى أجنبية تسعى إلى تقويض مصالح مصر القومية. وكثيراً ما تكررت هذه الاتهامات على لسان سلطات الاعتقال، وكذلك من قبل المتظاهرين الموالين لمبارك ومصريين آخرين ممن شاركوا أحياناً في عمليات القبض على المحتجين أو أخبروا السلطات عن الأشخاص «المشبوهين».

وفي جميع الحالات التي وثقتها منظمة العفو الدولية، احتجز مثل هؤلاء المعتقلين بمعزل عن العالم الخارجي. ومن غير الواضح إلى أي أساس قانوني، إن كان هناك أساس قانوني أصلاً، استندت عمليات القبض على هؤلاء الأفراد واعتقالهم. بيد أنه تجدر الإشارة إلى ما رافق هذه الاعتقالات من عدم احترام حتى للضمانات الأساسية التي يكفلها التشريع المصري، بما في ذلك أحكام الطوارئ، ومن ذلك، مثلاً، إبلاغ المعتقلين بأسباب القبض عليهم، والسماح لهم بالاتصال بمحام، وكذلك السماح لهم بالاتصال بشخص من اختيارهم.

ومما أثار بواعث القلق على وجه الخصوص تواتر تقارير على نطاق واسع بأن العديد ممن قبض عليهم واعتقلوا أبلغوا منظمة العفو الدولية بأنهم تعرضوا للتعذيب ولغيره من صنوف سوء المعاملة. وشملت الأساليب التي تواتر الإبلاغ عنها الضرب المتكرر على جميع أنحاء الجسم بالعصي أو السياط أو غيرها من الأدوات؛ والصعق بالكهرباء، بما في ذلك للأجزاء الحساسة من الجسم؛ وإكراه المعتقل على البقاء في أوضاع ملتوية مؤلمة لفترات طويلة؛ والإهانة اللفظية، والتهديد بالاغتصاب.

في حين أن في بعض الحالات تضمنت سلطة القبض والاعتقال عناصر من جهاز مباحث أمن الدولة المنحل الآن، فإن من بواعث القلق ضلوع القوات المسلحة في القبض والاعتقال على المتظاهرين وغيرهم وتعذيبهم. فمنذ 30 يناير/كانون الأول لاحظ موفدو منظمة العفو الدولية في وسط القاهرة الشرطة العسكرية تقتاد أشخاص مقبوض عليهم إلى موقع خلف المتحف المصري ومقر الحزب الوطني. وأصبح هذا مكان للاعتقال حيث صرح معتقلون أنهم تعرضوا للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة.

فالقانون المصري يتضمن بعض ضمانات الحماية ضد القبض والاحتجاز التعسفيين، وضد التعذيب وغيره من صنوف سوء المعاملة.[97] وعلى سبيل المثال، تنص المادة 42 من الدستور النافذ آنذاك[98]، والمادة 40 من «قانون الإجراءات الجنائية» المصري، على حظر «الإيذاء البدني أو المعنوي» للمعتقلين. بيد أن تعريف التعذيب في القانون لا يتساوق مع أحكام «اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة»، التي انضمت إليها مصر كدولة طرف. فيعرِّف القانون المصري التعذيب على نحو ضيق وفي سياق إكراه المشتبه فيه على الاعتراف فسحب. ولا تُجرَّم التهديدات بالقتل والتعذيب الجسدي إلا عندما تقع عقب القبض على الشخص بصورة قانونية على يد شخص موصوف بأنه موظف عمومي.[99] ولذا فإن القانون لا يعالج الحالات التي يمكن أن يتعرض فيها شخص للتعذيب لأسباب أخرى، من قبيل انتزاع المعلومات أو الترهيب أو العقاب أو الإهانة، أو عندما يكون الضحية غير متهم بجناية، كما هو الأمر بالنسبة للحالات التي وثقتها منظمة العفو الدولية أثناء الاضطرابات.

إن على السلطات المصرية اتخاذ تدابير فورية وملموسة لوضع حد للتعذيب ولغيره من صنوف المعاملة السيئة، التي كانت إحدى السمات التي لازمت حكم حسني مبارك، ويتعين عليها أن تبعث بإشارة أكيدة إلى المجتمع المصري بأنه لن يجري التسامح بعد اليوم مع مثل هذه الممارسات. فحقيقة أن التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية ظلا يرتكبان على أيدي أفراد قوات الأمن، التي تحكم البلاد اليوم، وسط مناخ من الإفلات من العقاب، ستظل تلقي بظلالها على آفاق استئصال شأفة التعذيب المنهجي في مصر. ولدى منظمة العفو الدولية بواعث قلق على وجه خاص إزاء تواتر التقارير التي تتحدث عن سعي العسكر إلى تكميم أفواه من يفضحون التعذيب على أيدي عسكريين، بما في ذلك تهديد الضحايا ممن أبلغوا منظمات حقوق الإنسان بما واجهوه من محن بالويل والثبور.

ويتعين على السلطات كذلك التحقيق في جميع مزاعم التعذيب وغيره من صنوف سوء المعاملة، حتى في حالات عدم تقدم الضحايا بشكاوى رسمية ضد ما تعرضوا له. وعليها بعد ذلك أن تقاضي جميع المسؤولين عن الانتهاكات، بمن فيهم منتسبو القوات المسلحة، وبغض النظر عن رتبهم، وأن توفر الجبر الكافي للضحايا.

ما قبل 3 فبراير/شباط

إضافة إلى استخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين المناهضين للحكومة، جرّبت السلطات المصرية أساليب أخرى لتقويض حركة الاحتجاج وإضعافها، ولا سيما عن طريق القبض على الأفراد ممن ارتؤي أنهم من قيادات الحركة واعتقالهم.

فقبض على **وائل غنيم**، الموظف في غوغل، على أيدي رجال «مباحث أمن الدولة» مساء 28 يناير/ كانون الثاني في وسط القاهرة. وكان أحد الناشطين الذين ينشرون دعوات الاحتجاج على مواقع التواصل

الاجتماعي، كما شارك في الاحتجاجات في ميدان التحرير بدءاً من 25 يناير/كانون الثاني. وانخرط وائل غنيم في الأنشطة على شبكة الإنترنت عقب قتل الشرطة خالد سعيد في 2010 واستخدم مجموعة «كلنا خالد سعيد»، على موقع «الفيسبوك»، لنشر الدعوات إلى الاحتجاجات.[100] وعقب القبض عليه في 28 يناير/كانون الثاني، اعتقل طيلة 12 يوماً بمعزل عن العالم الخارجي. وبحثت عائلته عنه وسط ذعر شديد بلا طائل إلى أن أفرج عنه دون تهمة. وقال إنه ظل معصوب العينين ومكبل اليدين طيلة فترة اعتقاله. واستجوب حول دوافعه من الدعوة إلى الاحتجاجات والمشاركة فيها، كما استجوب حول الجهة التي تقدم الدعم المالي واللوجستي للمحتجين. وأفرج عنه عقب ضجة إعلامية مدوية واسعة النطاق وضغوط مارستها منظمات حقوق الإنسان وجهات أخرى.[101]

وأبلغ **وليد حساني** و**عربي عبد الباسط علي**، وهما شابان قبضت عليهما قوات الأمن في السويس في 25 يناير/ كانون الثاني مع نحو 20 متظاهر آخر، منظمة العفو الدولية أن جميع من قبض عليهم تعرضوا للضرب بالهراوات في أماكن مختلفة من أجسامهم على أيدي قوات مكافحة الشغب (الأمن المركزي)، وأحياناً من قبل الشرطة العادية، في وقت القبض عليهم. وبينما جرى اعتقالهما لثلاث ليالٍ، لم يسمح لهما بالاتصال بأسرتيهما أو بمحامين، ولم يعرضا كذلك على طبيب لفحصهما رغم طلبهما ذلك. وأبلغ وليد حساني، الذي يدير مقهى للإنترنت، منظمة العفو الدولية أن نحو خمسة من أفراد شرطة مكافحة الشغب قبضوا عليه وانهالوا عليه بالضرب بالهراوات حيثما تسنى لهم وقاموا بجره إلى قسم شرطة الأربعين. وهناك، جرى تكبيل يديه خلف ظهره. وبعد عدة ساعات، ربط بنافذة زنزانة بأصفاد معدنية وظل على هذا الوضع حتى صباح اليوم التالي. ولم يقدم له أي طعام أو ماء. وظل رجال الشرطة يأتون إلى الزنزانة لإهانته وتهديده بأنهم سوف «يتوصون به الليلة». وقال عربي عبد الباسط علي، وهو من شباب «الحزب الناصري»، إنه تعرض أثناء القبض عليه للكم في وجهه وللركل وللضرب بالهراوات على جميع أنحاء جسمه. وعقب جره إلى قسم شرطة الأربعين وتكبيله، واصل رجال الشرطة ضربه. ولم يعط هو كذلك أي ماء أو طعام، وظل مقيَّداً طيلة الليل. ونقل الرجلان، إلى جانب نحو 20 آخرين، إلى نيابة أمن الدولة في السويس في الصباح التالي. ثم نقلا عقب ذلك إلى قسم شرطة عتاقة، حيث احتجزا بمعزل عن العالم الخارجي إلى حين الإفراج عنهما في 28 يناير/كانون الثاني.

وقبض على مناهضين آخرين للحكومة في أواخر يناير/كانون الثاني. إذ أوقفت لجنة شعبية شقيقين، كلاهما في العشرينيات من العمر، حوالي الساعة 5:30 من مساء 30 يناير/كانون الثاني عندما كانا متجهين من العجوزة نحو ميدان التحرير. وأبلغا منظمة العفو الدولية أن أعضاء اللجنة الشعبية قرأوا منشورات كانت بحوزتهما تدعو الجيش إلى حماية المتظاهرين كما تدعو المحتجين إلى تصعيد جهودهم. ولاحظ ضابط أمن بملابس مدنية كان يحمل مسدساً وجهاز اتصال «ووكي توكي» المشهد وقام بالقبض على الأخوين، اللذين كانا يحملان نحو 1,500 منشور. واقتادهما إلى مستشفى الشرطة في العجوزة حيث تسلمهما ثلاثة رجال أمن بملابس مدنية اقتادوهما من ثم مع سائق سيارة الأجرة الذي كانا معهما ليعتقلوا في «أكاديمية ناصر العسكرية». وعندما أوضح رجل الأمن الذي قبض عليهما للجنود في «أكاديمية ناصر العسكرية» أن الشقيقين ليسا «لصين وإنما ناشطان»، قرأ الجنود المنشورات ثم انهالوا عليهم بالضرب. وتحدث واحد من الأخوين إلى منظمة العفو الدولية عن محنته هذه على النحو التالي:

«أجبرنا على التعري إلا من ملابسنا الداخلية، ثم أجبرنا على الانبطاح على الأرض. وكبلت أيدينا خلف ظهورنا، ولكن لم يعصبوا أعيننا. ثم ضربنا بالخيزرانات والسياط والكابلات... وكذلك الأمر بالنسبة للسائق الذي معنا، مع أننا أوضحنا لهم أنه لا علاقة له بنا. شعرنا بالصدمة من أن الجيش عاملنا بهذه الطريقة لأننا شاهدنا الجيش وهو يحمي المتظاهرين في ميدان التحرير».

وأبلغ منظمة العفو الدولية أنه عندما أخبر الجنود بأن لهما صلة «بمركز هشام مبارك للقانون»، نادوا أحد الضباط وأمر هذا بأن لا يحتجز الشقيقان وسائق سيارة الأجرة في زنزانة، ولذا ظلوا طيلة الليل فوق أرض الممر وأيديهم وأرجهم مكبلة. وبقي الأخوان وسائق السيارة طيلة الأيام الثلاثة التالية في زنزانة في

«أكاديمية ناصر العسكرية» مع 24 معتقلاً آخر، بمن فيهم صبي قاصر. وكانت الزنزانة معتمة وليس فيها سوى نافذة صغيرة. وغاب بعض المعتقلين عن الوعي بسبب فساد الهواء. وكان معظم المعتقلين معهم ممن قبض عليهم بزعم خرق حظر التجوال. ولم يسمح لأي منهم بأن يتصل بأهله أو بمحامين. وأثناء حبسهم، تم تصوير الأخوين والمعتقلين الآخرين إلى جانب مسروقات، رغم أنه لم يوجه إليهما الاتهام في نهاية المطاف. وعلى الرغم من الوعود بالإفراج عنهما، قيدت أيدي الأخوين بالأصفاد ونقلا ضمن مجموعة من 34 شخصاً إلى سجن طرة. ويتذكر أحدهما ما حدث:

«عندما وصلنا سجن طرة، تعرضنا للضرب على أيدي حرس السجن. ضربونا بكابل وبسوط وبخيزرانة ونحن في طريقنا إلى زنازيننا. واستمر الضرب طيلة اليومين الأولين. وأحياناً كانوا يستدعون أحد المعتقلين ويضربونه».

ومن سجن طره، تمكن الشقيقان من الاتصال بعائلتهما. وفي 19 فبراير/شباط، أفرج عنهما مع 66 معتقلاً آخر. بعد أن قضيا 21 يوماً رهن الاحتجاز.

وقبض على **محمد عبدي**، وهو طبيب يبلغ من العمر 26 سنة، لدعمه حركة الاحتجاج، على ما يبدو، ولجهوده في مساعدة المحتجين الجرحى في المستشفى الميداني المؤقت الذي أقيم بالقرب من ميدان التحرير. وأبلغ منظمة العفو الدولية أنه اختطف من الشارع حوالي الساعة 3:00 من فجر 30 يناير/كانون الثاني بعد تعقبه من قبل رجل بملابس مدنية جاء إليه في المستشفى الميداني وطلب منه الذهاب معه لمساعدة والدته المصابة بالسكري. وعندما اقتربا من مباني الجامعة الأمريكية في القاهرة، نزل رجلان بملابس مدنية من مركبة سوداء ودفعاه إلى داخلها وضرباه بمنخس كهربائي. وقبل أن يقوما بعصب عينيه، شاهد نحو ستة رجال آخرين في المركبة وسمع من ثم صوت طبيب كان بين المتطوعين في المستشفى الميداني. وعقب حوالي ساعة، أُخرج من المركبة، وهو ما زال معصوب العينين، ووضع في زنزانة انفرادية. وقضى محمد عبدي ثلاث ليال قيد الاعتقال، استجوب أثناءها أربع مرات وهو معصوب العينين حول انتماءاته السياسية ومصادر تمويل المستشفى الميداني. وأثناء التحقيقات، تعرض للإهانة والركل والضرب بهراوة بلاستيكية مدة 30 دقيقة في كل مرة. وقرابة الساعة 5:30 من فجر 2 فبراير/شباط، ألقي به في حي عين شمس. وتقدم بشكوى إلى النيابة العامة قائلاً إنه يعتقد أنه قد اعتقل على أيدي رجال «مباحث أمن الدولة». ولم يردعه ذلك، وعاد وانضم إلى الاحتجاجات يوم 3 فبراير/شباط.

كانت الاعتقالات الأخرى يوم 28 يناير/كانون الثاني، على ما يبدو، عشوائية. فعلى سبيل المثال، قبض على «**أحمد**»[102] بصورة عشوائية عند نقطة تفتيش في شارع كورنيش النيل بالقرب من معهد ناصر. وأبلغ منظمة العفو الدولية أنه كان يقود سيارته مع صديق له قبل نحو ساعتين من بدء حظر التجوال، حوالي الساعة 4:00 من بعد الظهر، عندما أوقفته لجنة شعبية في بادئ الأمر، ومن ثم نقطة تفتيش عسكرية. حيث قام ثلاثة جنود بتكبيل أيدي الرجلين وباقتيادهما إلى سيارة تغطي الستائر نوافذها. وأثناء نقلهما إلى أماكن مختلفة، سأل أحمد عن سبب القبض عليهما، فضربة موظف أمني على رأسه بعقب مسدس، ما تسبب بنزف في رأسه. وقال إنه أخذ إلى مكان آخر، وعولج من جرحه، ومن ثم عذِّب، بما في ذلك بالصدمات الكهربائية والركل لنحو 30 دقيقة وهو معصوب العينين. وعقب رحلة أخرى إلى موقع قريب من كوبري القبة، نقل مع 84 شخصاً آخر إلى السجن الحربي في مجمع الهيكستب العسكري. ولدى وصولهم، تعرضت المجموعة، حسبما ذكر، للضرب بالأسلاك والعصي والأحزمة، وكذلك للصعق بالكهرباء وللركل. وعقب احتجازه هناك لنحو 15 يوماً، أُحضر أحمد أمام نائب عام عسكري، الذي وجه إليه وللمعتقلين معه تهمة السرقة أو مخالفة حظر التجوال. ثم نقل مع نحو 380 شخصاً آخر، في 12 فبراير/شباط، إلى سجن الوادي الجديد، على بعد نحو 640 كيلومتراً عن القاهرة.

وأخبر «**فؤاد**»[103]، البالغ من العمر 36 سنة، منظمة العفو الدولية أنه كان عائداً إلى بيته في حي الجمالية من القاهرة في 29 يناير/كانون الثاني عقب حضوره صلاة أقيمت على روح رجل قتل في الاحتجاجات

في اليوم الذي سبق. فأوقفته لجنة شعبية في منطقة أحمد سعيد وأوضح لهم سبب تأخره بعد بدء سريان حظر التجوال. فقام أفراد اللجنة الشعبية بضربه ثم سلموه إلى العسكر، الذين واصلوا ضربه، بما في ذلك عقب تكبيل يديه وعصب عينيه. ثم نقل إلى مكان غير معروف للاستجواب من قبل قوات الأمن. وأثناء استجوابه، قال إنه تعرض للضرب بالأحزمة وبكيبل، بما في ذلك على أيدي جنود. واحتجز في غرفة مع 120 معتقلاً آخر. ثم شاهد الموظفين الأمنيين وهم يجبرون المعتقلين على الوقوف للتصوير بجانب أسلحة. وفي صباح اليوم التالي، عصبت عيناه وكبلت يداه قبل أن ينقل إلى السجن الحربي في الهيكستب، مع مجموعة تضم نحو 30 شخصاً. وقام الجنود مجدداً بتعذيب الوافدين الجدد. وأبلغ فؤاد منظمة العفو الدولية ما يلي:

«عندما دخلنا المبنى، أجبرونا على الانبطاح على الأرض في الساحة ووجوهنا إلى الأسفل وضربنا مجدداً من قبل الجنود. ضربونا بالأسلاك وعصي الخيزران وصعقونا بالكهرباء. وكان أقسى أنواع الضرب في السجن الحربي ما تعرضنا له يوم وصولنا».

واحتاج فؤاد في السجن الحربي إلى طبيب كي يقطب جراحه. ثم نقل، مع أحمد، إلى سجن الوادي الجديد وأفرج عنه في 16 فبراير/شباط. ولم يتقدم لا أحمد ولا فؤاد بشكوى رسمية خشية التعرض للانتقام، نظراً لأن الجناة كانوا من القوات المسلحة.

محمد حسن عبد السميع انتهى إيضاً في سجن الوادي الجديد. إذ قبض عليه في 29 يناير/كانون الثاني في الساعة 2:00 من بعد الظهر أمام دكانه في وسط القاهرة على أيدي وحدة تحقيق عسكرية بملابس مدنية قامت بتسليمه إلى الشرطة العسكرية. ونقل الرجل، البالغ من العمر 36 سنة، إلى أماكن عديدة خلال فترة اعتقاله التي استمرت 19 يوماً، بما في ذلك إلى مقر الشرطة العسكرية في عابدين؛ و«المجموعة 28» التابعة للنيابة العسكرية في المنطقة 10 من مدينة نصر؛ والسجن الحربي في الهيكستب. وقال إنه تعرض للتعذيب في كل هذه المرافق. وعلى سبيل المثال، قال إنه صعق في عابدين بالصدمات الكهربائية وتعرض للضرب بالعصي. وفي السجن الحربي في الهيكستب، صعق بالكهرباء أيضاً لدى وصوله في 1 فبراير/شباط وتعرض للضرب بالأسلاك البلاستيكية. ولدى وصوله إلى سجن الوادي الجديد، في 13 فبراير/شباط، انهال عليه الجنود بالضرب. وقال إنه أفرج عنه مع مجموعة من نحو 300 معتقل في 16 فبراير/شباط.

محمد عصام إبراهيم خطيب، وهو مهندس من السويس يبلغ من العمر 52 سنة، اعتقل في 2 فبراير/شباط حوالي الساعة 1:00 ظهراً في شارع النزهة في مدينة نصر بالقاهرة. وأبلغ الرجل المتزوج والأب لثلاثة أبناء منظمة العفو الدولية ما يلي:

«كنت قد شاركت لعدة أيام في المظاهرات في ميدان التحرير وأردت العودة إلى السويس. فأخذت سيارة أجرة في مدينة نصر. وسألني سائق السيارة عن مكان إقامتي فقلت له إنني من السويس، ما أثار غضبه. واتهم أهل السويس بتدمير مصر بسبب انتشار الاحتجاجات هناك».

توجه سائق سيارة الأجرة نحو رجال أمن يرتدون الزي الأسود قال محمد إنهم من «القوات الخاصة» وأخبرهم أن الراكب الذي معه من السويس. فأمر هؤلاء محمد بأن ينزل من السيارة تحت تهديد السلاح، قائلين له: «أنت من السويس. وأنتم مسؤولون عن حريق البلد». وأجبر محمد على أن ينبطح على أرضية مركبة تابعة لهم ووجهه إلى الأسفل، وقام رجال الأمن بالدوس على جسمه وتعرض للضرب بعقب بندقية، ومن ثم عصبت عيناه وكبلت يداه. وأبلغ منظمة العفو الدولية أنه نقل إلى مركبة أخرى، حيث صعق بالصدمات الكهربائية، بما في ذلك في وجهه وعنقه. وأغمي عليه نتيجة للألم. ونقل في نهاية المطاف إلى معسكر الجيش 75، بالقرب من وزارة الدفاع، واحتجز هناك لأربعة أيام. وأخضع هناك للاستجواب وهو معصوب العينين حول انتماءاته السياسية. وفي نهاية الاستجواب، أجبر على توقيع إفادة دون أن يقرأها.

وفي مساء 5 فبراير/شباط، نقل ضمن مجموعة تضم نحو 50 معتقلاً إلى السجن الحربي في الهيكستب في مؤخرة مركبة بلا نافذة تستخدم عادة لنقل الطعام. وتلقى المعاملة نفسها التي تلقاها معظم من قابلتهم منظمة العفو الدولية ممن أخذوا إلى السجن. وروى محمد ما يلي:

«عندما نزلنا من السيارة، أُمرنا بأن نتعرى، إلا من ملابسنا الداخلية، وبأن ننبطح فوق الرمل ووجوهنا إلى الأسفل. كان هناك ثلاثة جنود يرتدون زياً عسكرياً مموهاً وينتسبون إلى 'سرايا الصاعقة'، وكان كل منهم يحمل أداة مختلفة لضربنا: فكان مع أحدهم سوط، ومع الثاني عصا خشبية، ومع الثالث آلة كهربائية. وكان قائد الوحدة يطلق صفارته فيبدأ الجنود بضربنا لبضع دقائق حتى يعود ويطلق صفارته من جديد... وضربوا جميع من كانوا في السيارة – بلا استثناء».

وتواصل الضرب على فترات طوال مدة اعتقاله. وفي 9 فبراير/شباط، جُلب محمد مع معتقلين آخرين أمام النائب العام العسكري دون إعطائه فرصة للاتصال بعائلته أو بمحام. وأبلغ بأنه محتجز لأنه خالف أوامر حظر التجوال – رغم القبض عليه حوالي الساعة الواحدة ظهراً. وفي صباح اليوم التالي، حكمت عليه محكمة عسكرية بالسجن ثلاثة أشهر مع وقف التنفيذ بتهمة خرق حظر التجوال. وأفرج عنه في اليوم نفسه سوية مع نحو 3,000 معتقل آخر، وفق تقديره.

حملة اعتقالات 3 فبراير/شباط

جرت موجة اعتقالات رئيسية في 3 فبراير/ شباط على خلفية الهجمات المعادية للأجانب وحملة إعلامية عدوانية تلوم المتظاهرين، الذين يتلاعب بهم «أعداء» أجانب، عن جميع المشاكل الحاصلة في مصر. واستهدف الصحفيون والناشطون السياسيون والمدافعون عن حقوق الإنسان، في محاولة لمنع أي شخص من الالتحاق بالاحتجاجات المناهضة للحكومة، أو دعمها أو الإبلاغ بشكل مستقل عنها. وكان من بين الذين قبض عليهم نشطاء اجتمعوا مع المعارض السياسي محمد البرادعي؛ وأعضاء في «حركة شباب 6 أبريل»؛ وفي «حركة شباب العدالة والحرية»؛ وفي «الجمعية الوطنية للتغيير» وفي «حزب الجبهة الديمقراطية»؛ ومدافعون مصريون عن حقوق الإنسان؛ وأعضاء في «جبهة الدفاع عن متظاهري مصر»؛ وصحفيون أجانب ومصريون؛ واثنان من موظفي منظمة العفو الدولية؛ وكذلك أحد موظفي منظمة «هيومان رايتس ووتش». وعقب ضجة مدوية وتدخلات من جانب المجتمع الوطني والدولي لحقوق الإنسان، أطلق سراحهم جميعاً في غضون أيام دون توجيه تهم إليهم. وكذلك دون تقديم إيضاحات تبرر هذا الاعتقال التعسفي، ولم تجر أي تحقيقات في هذه الاعتقالات وفيما تعرض لها بعض المحتجزين من معاملة سيئة. واعتقل آخرون في 3 فبراير/شباط، لا سيما أشخاص ليست لهم انتماءات تنظيمية، واحتجزوا لفترات أطول ووجه إليهم الاتهام في بعض الأحيان وحوكموا بمقتضى إجراءات موجزة أمام المحاكم العسكرية.

وفي وقت مبكر بعد ظهر يوم 3 فبراير/شباط، قامت مجموعة من الموظفيين الأمنيين بلباس مدنيين ومن ضباط الشرطة العسكرية ومدنيين مسلحين بالعصي والقضبان الحديدية باقتحام «مركز هشام مبارك للقانون» في القاهرة، الذي كان بمثابة مقر لجبهة الدفاع عن مظاهري في مصر. وكان الموظفون الأمنيون يحملون أسلحة نارية؛ ورفع واحد منهم سلاحاً رشاشاً في الهواء صائحاً: «لدي أوامر من الحاكم العسكري، وأي شخص يتحرك سيطلق عليه االرصاص». وكان بين 35 شخصاً موجودون داخل المكتب موظفو المركز، بمن فيهم محسن بشير، ومصطفى الحسن، وسيد الفقي، والمدير السابق للمركز أحمد سيف الإسلام؛ وكذلك متطوعون مع «جبهة الدفاع عن متظاهري مصر»، منهم منى المصري وفاطمة عابد وشاهندا أبو شادي؛ وصحفيان أجنبيان هما صوفيا عمارة وبيدرو دا فونسيكا؛ ووفد منظمة العفو الدولية سعيد حدادي ومندوب آخر[104] كان في زيارة لتقصي الحقائق في مصر؛ ودانيال وليامز، أحد موظفي منظمة «هيومان رايتس ووتش». وأمروا جميعاً بالجلوس على الأرض. وتم أخذ حقائبهم من قبل الأشخاص باللباس المدني، الذين قاموا أيضا بتفتيش المكتب، وبمصادرة بعض الملفات.

تم تكبيل أيدي أعضاء المجموعة وأخذهم إلى الطابق الأول من المبنى، وتركوا هناك حتى حوالي الساعة 10:00 مساءً. وخلال هذا الوقت، تعرض عدد ممن ألقي القبض عليهم للصفع أو للضرب من قبل الجنود أو من يرتدون ملابس مدنية. ووبخ أحد الجنود الوطنيين المصريين لإلحاقهم الأذى ببلدهم باللعب لصالح أيد أجنبية. ثم سيقت المجموعة بأكملها في عربتين مرابطتين في شارع سوق التوفيقية من أمام مجموعة كبيرة من الغوغاء، الذين كانوا يصرخون، ويهينون المعتقلين، ويهزون العربات، ويبصقون على النوافذ. وقام الغوغاء بهز العربات وحاولوا فتح النوافذ لضرب المحتجزين. ولتهدئة الحشد، قام أحد الجنود بضرب أحد المحتجزين. ثم نقل المحتجزون إلى مقر المخابرات العامة، حيث قيِّدت أسماء وجنسيات أفراد المجموعة، والتقطت صور لهم. ثم نقلوا إلى معسكر الجيش 75. وتوقفت العربتان في الطريق، وضرب اثنان من ذوي الملابس المدنية المحتجزين الذكور وعصبوا عيون جميع الحاضرين. ولم تنزع عصبات الأعين طوال فترة الاحتجاز، التي استمرت بين 24 و36 ساعة.

وبدأ استجواب المحتجزين فور وصولهم إلى معسكر الجيش 75. وكان الاستجواب يدور حول بيانات السيرة الذاتية والعلاقة التي تربطهم «بمركز هشام مبارك للقانون». وأجبر المحتجزون على البقاء والنوم في العراء طوال فترة الاحتجاز، باستثناء فترة جلسات الاستجواب. ودون أي علاج طبي، على الرغم من أن أحد المعتقلين كان قد تعرض للضرب المبرح على أيدي المدنيين ورجال الشرطة. ثم أطلق سراح خمسة من المحتجزين، أي جميع الرعايا الأجانب، بمن فيهم اثنان من موظفي منظمة العفو الدولية في حوالي الساعة 10:00 من مساء 4 فبراير/شباط؛ وأطلق سراح الآخرين جميعاً بعد ظهر يوم 5 فبراير/شباط. ولم يسمح للمحتجزين، طوال فترة سجنهم، بالاتصال بأسرهم، أو بالمحامين، أو بالممثلين القنصليين لبلدانهم. وطوال فترة حبسهم في معسكر الجيش 75، سمعت مجموعة معتقلي «مركز هشام مبارك للقانون» صرخات معتقلين يتعرضون للضرب والتهديد من قبل قوات الأمن. كما وثقت منظمة العفو الدولية تعرُّض عدة أشخاص ألقي القبض عليهم في 3 فبراير/شباط للتعذيب أو لسوء المعاملة.

وألقي القبض على بعض المتظاهرين في 3 فبراير/شباط بالقرب من ميدان التحرير. وعلى سبيل المثال، قبض على فتى يبلغ من العمر 18 عاماً ويفضل أن يبقى مجهول الهوية قرابة الساعة الثالثة من بعد الظهر عندما كان يسير مع صديق له صوب ميدان التحرير للانضمام إلى الاحتجاجات. وارتاب الجنود في نقطة التفتيش لدى التدقيق في هويتيهما نظراً لأن صديقه يقيم في المملكة المتحدة. واقتيدا إلى منطقة تسيطر عليها القوات المسلحة قرب متحف الآثار المصرية، وتركا في الهواء الطلق بعد تقييد أيديهما وعصب أعينهما. وصفع على وجهه، بينما كان يسمع صراخ صديقه وهو يتعرض للضرب. ثم نقل بعدها إلى موقع آخر على بعد 30 دقيقة جنباً إلى جنب مع محتجزين آخرين. وأجبر على الاستلقاء على الأرض ووجهه إلى الأسفل ثم ضرب. وأخبر منظمة العفو الدولية أنه أجبر أثناء الاستجواب على خلع ملابسه وهو لا يزال معصوب العينين ومكبل القدمين، بينما قيدت يداه وعلق بالمقلوب رأساً على عقب بواسطة حبل. تم غمر رأسه في برميل ماء، وجرى صعقه بالصدمات الكهربائية. وطلب منه الاعتراف بأنه قد تم تدريبه في إسرائيل أو إيران. وقال إن هذه المعاملة استمرت لعدة ساعات حتى فقد وعيه. وفي صباح اليوم التالي، نُقل مع مجموعة أخرى من المحتجزين إلى السجن الحربي في الهيكستب، وضرب بالسياط وبأدوات أخرى لدى وصوله. وأخبر منظمة العفو الدولية أن الضرب استمر بانتظام حتى عندما كان يذهب إلى الحمام. وأطلق سراحه في 10 فبراير/شباط جنباً إلى جنب مع آلاف غيره من المحتجزين دون توجيه تهم إليهم. وعندما قابلته منظمة العفو الدولية بعد خمسة أيام من الإفراج عنه، كان الندوب لا تزال بادية على ظهره، لتدعم شهادته.

هاني سيد أحمد متظاهر آخر يبلغ من العمر 29 عاماً من قرية سينبو الكبرى في محافظة الغربية، وألقي القبض عليه في 3 فبراير/شباط عندما كان متوجهاً إلى ميدان التحرير. مر بكابوس مماثل إلى أن تم الإفراج عنه أيضاً في 10 فبراير/شباط. حيث هاجمه رجال يرتدون ملابس مدنية بعد أن طلبوا منه إبراز إثبات شخصية. وأخبر منظمة العفو الدولية أنه أتهم بتلقي تدريبات في أفغانستان وبالعمل لمصلحة قناة «الجزيرة» الفضائية ، وعلى ما يبدو بسبب وجود تأشيرة قطرية ملغاة على جواز سفره. ثم تعرض بعدها للاعتداء على أيدي عدد من الرجال بملابس مدنية. بيد أنه تمكن من الفرار ولجأ إلى جنود عند نقطة تفتيش

قرب الميدان. بيد أن الجنود اقتادوه إلى شقة مجاورة، حسب قوله، حيث تعرض وغيره من المحتجزين للضرب. إذ احتجز مع مواطني دول أخرى، بما في ذلك مواطن لبناني ورجل يوناني وصحافي إنجليزي. ثم نقل هاني سيد أحمد مع بعض المعتقلين الآخرين إلى المتحف المصري، حيث تعرض أيضاً للتعذيب وسوء المعاملة على يد الجنود. وأخبر منظمة العفو الدولية:

«نعتوني بالخائن وبأنني عميل أجنبي وأرغموني على خلع ملابسي، ما عدا لباسي الداخلي، وعلى الاستلقاء ووجهي إلى الأرض. ثم ضربوني بالسوط، ووطأوا بأحذيتهم على ظهري وعلى يدي. وركلوني. وتعرض العديد من المحتجزين الآخرين هناك أيضاً للضرب بالسوط».

واستجوب بعد ذلك بشكل متكرر من قبل رجال يرتدون ملابس مدنية واستفسروا منه عن الأعمال التحضيرية للمظاهرات المقررة ليوم الجمعة التالية «جمعة الرحيل». وعندما قال أنه لا يعرف، استدعى المحقق جندياً قام بضربه على جبينه بكرسي. وفقد وعيه واحتاج رأسه إلى غرز في وقت لاحق. وفي صباح اليوم التالي، نقل إلى ما يعتقد أنه مبنى المخابرات العامة في حي مدينة نصر. وهناك، ضرب مراراً وتكراراً بالعصي على عضوه التناسلي؛ وعذب بالصدمات الكهربائية، بما في ذلك لعضوه الذكري وداخل فمه؛ وهدِّد بالاغتصاب. وأخبر منظمة العفو الدولية:

«حذرني المحقق بأنه إذا لم أتكلم، سأتعرض لنفس مصير محتجز آخر لديهم كنت قد سمعت في وقت سابق أنه تعرض للاغتصاب وكان يرجو مغتصبيه التوقف. فقلت للمحقق: 'أفضل أن تقتلني'».

في وقت لاحق من ذلك اليوم، نقل هاني سيد أحمد إلى السجن الحربي في هيكستيب، حيث كان الجنود في استقبال الوافدين الجدد بالضرب. وأفاد أن الضرب استمر بشكل دوري حتى أخلي سبيله في 10 فبراير/ شباط دون توجيه تهمة إليه أو توضيح أسباب احتجازه.

هاني سيد أحمد أبلغ منظمة العفو الدولية أيضاً أن أحد من كانوا معتقلين معه، وهو المحامي **أسامة عبد المنعم** البالغ من العمر 43 عاماً، توفي نتيجة للتعذيب في السجن الحربي. وقال إنه تعرف على المحامي لأنه أجرى عدة مقابلات مع وسائل الإعلام في ميدان التحرير وقد لاحظ تواجده أثناء احتجازه في المتحف المصري. وقال إن المحامي، الذي تشارك معه في زنزانة السجن الحربي، كثيراً ما تم التركيز عليه بالضرب. وذكر أنه في ليلة واحدة، قد تكون ليلة 6 فبراير/شباط، أخرج الجنود أسامة عبد المنعم من الزنزانة بعد سماعهم صراخه. وعندما عاد، كان من الواضح أنه قد تعرض للضرب المبرح، وادعي أنه مات في تلك الليلة. رجل آخر قابلته منظمة العفو الدولية بشكل منفصل، يدعى «**محمود**»، أكد صحة الادعاءات عن تعذيب أسامة عبد المنعم. وقال:

«كان هناك محام محتجز معي اسمه أسامة... كنت أشاهد من زنزانتي في السجن الحربي كيف تعرض أسامة للتعذيب في ساحة القسم الخاص بنا في السجن. وكان ملقى على الأرض وقد صعق بآلة كهربائية وضرب».

واعتقل محمود نفسه في 3 فبراير/شباط حوالي الساعة 9:00 صباحاً عندما كان متجهاً إلى ميدان التحرير حاملاً الطعام. أوقفته الشرطة العسكرية. ورداً على سؤال حول وجهته، كذب وقال إنه كان متجهاً إلى مكان عمله. فقال له أحد ضباط الشرطة العسكرية إنه سيتم استجوابه لمدة ساعة فقط، وأخذوه إلى ورشة، حيث كان يحتجز معتقلون آخرون تحمل أجسادهم آثاراً مرئية نتيجة الضرب. وبعد حوالي ساعتين، اقتيد إلى المتحف المصري، حيث عصبت عيناه، حسبما قال، وكبلت يداه وضرب. وفي صباح اليوم التالي، نقل إلى معسكر الجيش 75، حيث تعرض مرة أخرى للضرب والإهانة أثناء الاستجواب. وفي نهاية المطاف، انتهى به الأمر في السجن الحربي في الهيكستب. وأخبر منظمة العفو الدولية أنه ولدى وصوله أجبر على خلع ملابسه والبقاء بملابسه الداخلية، وأجبر على الانبطاح ورأسه إلى الأسفل، وضرب بالعصي والسياط، وصعق

بالصدمات الكهربائية. وجرى الضرب بصورة منتظمة طوال فترة اعتقاله، ولكن دون وحشية طقوس الاستقبال، كما قال. وفي 10 فبراير/شباط، حكمت عليه محكمة عسكرية بالسجن ثلاثة أشهر مع وقف التنفيذ، لكسره حظر التجول، على ما يبدو. وأطلق سراحه مع مئات آخرين، وألقي في الساعة 11:00 مساءً، بعد حوالي أربع ساعات من بداية حظر التجوال، على طريق القاهرة – السويس الصحراوي دون نقوده أو هويته الشخصية، التي صودرت منه في السجن الحربي.

وكان من بين آلاف الأشخاص المفرج عنهم من السجن الحربي في الهيكستب يوم 10 فبراير/شباط عصام جبر إسماعيل، **محمد محمد الطنطاوي السيد**، و**عمر أبو المواهب الشنهابي** و**حسن عبد الرزاق**. وكان الأربعة ضمن مجموعة من 17 رجلاً من القرية نفسها في محافظة الدقهلية، وانضموا إلى الاحتجاجات في ميدان التحرير في القاهرة في 3 فبراير/ شباط. ولدى وصولهم، واجههم أكثر من 100 مسلح من مؤيدي مبارك في منطقة السبتية قرب ماسبيرو في وسط القاهرة. وقال الرجال إنهم سلِّموا إلى حاجز عسكري قريب للقوات الخاصة ممن يرتدون ملابس مدنية، باستثناء اثنين منهم تمكنوا من الفرار. وكانوا كلهم معصوبي العيون ومقيدي الأيدي، ونقلوا إلى الاستخبارات العسكرية في منطقة مدينة نصر، حيث ظلوا لمدة يومين آخرين. وأخبر عصام جبر إسماعيل، المحاسب البالغ من العمر 47 عاماً والأب لأربعة أبناء، منظمة العفو الدولية:

«سألنا المحققون عن انتماءاتنا السياسية وارتباطاتنا بالاحتجاجات. ونفيت أي دور لي في الاحتجاجات. وتم تهديدي بالاغتصاب أو القتل».

واستجوب رجل آخر من المجموعة القادمة من الدقهلية حول أسباب قدومه إلى القاهرة. وعندما اعترف أنه كان ينوي الانضمام إلى المظاهرات، صُفع وسئل عما إذا كان ينتمي إلى «جماعة الإخوان المسلمين» وعن الجهة التي كانت تدفع له للانضمام إلى المظاهرات. ووقع في نهاية المطاف على إفادة لم يسمح له بالاطلاع عليه.

وفي 5 فبراير/ شباط، أطلق سراح ستة من مجموعة الدقهلية. ونقل الآخرون إلى السجن الحربي في الهيكستب، في الجزء الخلفي من سيارة تستخدم في نقل البضائع. ومثل غيرهم من المحتجزين الذين نقلوا إلى السجن الحربي، ذكروا أنهم تعرضوا للضرب. وأجبروا على الاستلقاء على الأرض ووجوههم للأسفل، وجردوا من ملابسهم باستثناء ملابسهم الداخلية، ثم ضربوا بالسياط، وبالأحزمة وبأسلاك بلاستيكية، وصعقوا بصدمات كهربائية. وتوقف الضرب على أيدي الجنود عندما أطلق قائد الوحدة صفارته. كما تواصل تعرضهم للضرب والصعق بالصدمات الكهربائية عندما عادوا إلى مبنى السجن وفي الفناء. وبعد حوالي ساعة، توقف الضرب، وسمح للذين يعانون من إصابات برؤية طبيب للعلاج.

وقالوا إنهم جلبوا في 7 فبراير/ شباط أمام المدعي العام العسكري للاستجواب. وبعد ذلك بيومين مثلوا أمام قاض في محكمة عسكرية أبلغهم أنهم سوف يحاكمون لمخالفتهم تعليمات حظر التجول، وأن الأحكام سوف تصدر في 12 فبراير/شباط. ومع ذلك، أطلق سراحهم في 10 فبراير/شباط حوالي الساعة 1:30 من بعد الظهر وتم إلقاؤهم على طريق القاهرة– السويس. وقدم عصام جبر إسماعيل، ومحمد محمد الطنطاوي السيد، وعمر أبو المواهب الشنهابي وحسن عبد الرزاق شكوى بشأن سوء المعاملة التي تعرضوا لها إلى مكتب النائب العام العسكري في مدينة نصر. وقال عصام إسماعيل لمنظمة العفو الدولية إن رئيس المحكمة العسكرية في مدينة نصر أكد وجود نحو 3,000 معتقل في السجون العسكرية في الهيكستب بالعلاقة مع الاضطرابات.

واستمرت الاعتقالات بعد 3 فبراير/ شباط، وإن بد أنها كانت على نطاق أضيق. أحد المتظاهرين، ويدعى «**سعيد**»[105]، أبلغ منظمة العفو الدولية أنه ألقي القبض عليه مع صديق له من قبل لجنة شعبية عندما كانا في طريقهما إلى فيصل في الجيزة في 6 فبراير/ شباط حوالي الساعة 11:00 مساءً، بعد أربع ساعات على سريان حظر التجوال. وعندما عثر أعضاء اللجنة الشعبية على آلات تصوير وأشرطة تسجيل

للاحتجاجات في ميدان التحرير، استدعوا الشرطة العسكرية. ونقل الصديقان أولاً إلى مجمع الخدمات في الجيزة، حيث تم تفتيشهما. وعندما عثر على مبلغ كبير من المال، اتهموا بالعمل لصالح قوى أجنبية وأخبروا أنهم سوف يحاكمون لخرق حظر التجوال. ثم نقلا إلى إدارة الشرطة العسكرية في مصر الجديدة ،حيث قضوا الليلة، جنباً إلى جنب مع عدد كبير من المحتجزين الآخرين، الذين زعم أن كثيراً منهم كانوا هناك لكسرهم حظر التجوال أو المشاركة في الاحتجاجات. وبعد نقلهما صباح اليوم التالي إلى المحكمة العسكرية، انتهى بهما الأمر أيضاً في السجن الحربي في الهيكستب. وأبلغ سيد منظمة العفو الدولية أنه لم يتعرض للضرب ولكن كان شاهداً على تجريد معتقلين آخرين من ملابسهم، وضربهم، وصدمهم بآلة كهربائية، لا سيما عقب وصولهم.

أثناء الاصطفاف في صباح اليوم التالي، سمع المحتجزون التهم الموجهة إلى زملاء لهم «اعترفوا» بقتل ضباط شرطة أو سرقة أسلحة. وأثناء احتجازه، مثُل سعيد أمام النيابة العسكرية، وقيل له إنه سوف يحكم عليه لكسره حظر التجوال. ومع ذلك، أفرج عنه جنباً إلى جنب مع حوالي 3,000 من المحتجزين في 10 فبراير/شباط، وألقي بهم على طريق القاهرة-السويس. وفي اليوم التالي، عاد سعيد إلى السجن الحربي للمطالبة بممتلكاته المصادرة. ولم يستجب طلبه، لكنه عرف أنه سيتم الإفراج عن 200 محتجز آخر في ذلك اليوم، بما في ذلك أولئك الذين زعم بأنه متهمون بقتل رجال شرطة.

تساور منظمة العفو الدولية بواعث قلق بالغ من أن العديد من المحتجزين فيما يتصل الاضطرابات قد تمت محاكمتهم على عجل أمام محاكم عسكرية، رغم كونهم مدنيين، وفي محاكمات تنتهك المعايير الأساسية للمحاكمة العادلة، بما في ذلك الحق في دفاع مناسب. إن مثل هذه المحاكمات هي من إرث حقبة حكم حسني مبارك، حيث جرت لسنوات عديدة مواجهة المدنيين بمحاكمات فادحة الجور أمام المحاكم العسكرية أو الطارئة، وفق ما يسمح به بموجب قانون الطوارئ، والمادة 179 من الدستور المصري، التي تم إلغاؤها الآن. فالمحاكمات أمام هذه المحاكم تنتهك المتطلبات الأساسية للإجراءات القانونية الواجبة ولمعايير المحاكمات العادلة في القانون الدولي، ولا سيما الحق في محاكمة عادلة وعلنية أمام محكمة مختصة ومستقلة ونزيهة منشأة بحكم القانون؛ والحق في متسع من الوقت لإعداد الدفاع؛ وحق المعتقل في اختيار المحامي الذي يدافع عنه؛ والحق في الاستئناف ضد الإدانة والعقوبة أمام محكمة أعلى. وعلى الرغم من إدخال تعديلات على قانون الأحكام العسكرية في أبريل/نيسان 2007، من قبيل منح حق الطعن والنقض أمام المحكمة العليا للطعون العسكرية، فإن ذلك ما زال قاصراً عن توفير الضمانات الواجبة للمحاكمة العادلة. وعلاوة على ذلك، فإن المحكمة لا تنظر إلا في الجوانب القانونية أو في تأويلات القانون والمسائل الإجرائية فقط، وليس في الأدلة نفسها أو في الأساس الواقعي للاتهامات.

ولقد استمرت مثل هذه الممارسات بعد استقالة حسني مبارك، مما يثير بواعث قلق بشأن مدى التزام المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإرساء سيادة القانون استناداً إلى التزامات مصر بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

التعذيب على أيدي مباحث الأمن الدولة

بينما كانت القوات المسلحة مسؤولة عن معظم حالات التعذيب خلال الانتفاضة الشعبية، تلقت منظمة العفو الدولية أيضاً شهادات على وقوع مثل هذه الانتهاكات على أيدي مباحث الأمن الدولة. فعلى سبيل المثال، اعتقل **محمد محمد سعيد عياد**، البالغ من العمر 24 عاماً، صباح 9 فبراير/شباط بعد أن كان قد قضى عدة أيام وليال في ميدان التحرير في القاهرة. وقال إنه كان يسير مع مجموعة بمحاذاة شارع شامبليون في وسط القاهرة. واقترح البعض ممن يسيرون معه، والذين تبين فيما بعد أنهم أعضاء في مباحث أمن الدولة ادعوا أنهم من المحتجين، الحصول على الطعام من مبنى قريب. وعندما دخلوا، عصبت أعين المتظاهرين الفعليين السبعة، وكبلت أيديهم، واقتيدوا قسراً إلى سيارة. وبعد 10 دقائق وصلوا إلى ما يعتقد محمد أنه كان مقر «مباحث الأمن الدولة» في لاظوغلي، وسط القاهرة. وقال:

«بعد حوالي 15 دقيقة قيل لنا إن علينا خلع ملابسنا (فيما عدا سراويلنا) والاستلقاء. ولمدة 30 دقيقة تقريباً، تعرضت للضرب على ظهري بواسطة الأسلاك والعصي. وأخضعوني لصدمات كهربائية بواسطة آلة تطلق شحنات كهربائية في أجزاء مختلفة من جسمي. وداسوا علي بأحذيتهم».

وقال إنه عندما نزعت العصبة عن عينيه، رأى بعض الذين يمسكونه وكانوا يرتدون الزي الرسمي للشرطة. وأثناء مدة احتجازه لستة أيام، استجوب عدة مرات وتعرض للتعذيب بالصدمات الكهربائية، بما في ذلك على الأجزاء الحساسة من جسمه، وللضرب بالعصي وبكابلات بلاستيكية. وسئل عن انتماءاته السياسية، وعن أسباب الانضمام إلى الاحتجاجات، وعن مصادر التمويل المزعومة للمتظاهرين. وقال لمنظمة العفو الدولية إنه أفرج عنه وحوالي 170 معتقلاً آخر في 15 فبراير/شباط. وأنه قدّم شكوى إلى النيابة العامة. وأحيلت القضية إلى مكتب النيابة العامة جنوب، وأنه تم استدعاؤه للإدلاء بشهادته في 17 فبراير/شباط، وأحيل إلى الفحص الطبي الشرعي في 20 فبراير/شباط. وخلال فترة احتجازه، لم تعلم أسرة محمد أية أنباء عن مكان وجوده وعن مصيره.

لقد تم الآن تفكيك «مباحث الأمن الدولة»، ولكن من الأهمية بمكان أن تقطع قطاع الأمن الوطني المنشأ حديثاً الصلة مع هذه الأساليب. ويجب محاكمة جميع المسؤولين عن التعذيب أو سوء المعاملة لكفالة عدم تكرار ما حدث، ولضمان أنه لن يكون تساهل بشأن مثل هذه الممارسات.

إن التعذيب وغير من ضروب المعاملة قد استمر بعد استقالة حسني مبارك. ففي 26 فبراير/شباط، على سبيل المثال، تعرض **عمرو عبد الله البحيري** وابن عمه ومتظاهرون آخرون للضرب بالعصي واعتقلوا أثناء استخدام الشرطة العسكرية والجيش القوة المفرطة لتفريق معتصمي الليلة السابقة أمام البرلمان في القاهرة. ويقال إن بعض المتظاهرين ضرب بهراوات كهربائية. ورغم أنه أفرج عن عمرو عبد الله البحيري بادئ الأمر، إلا أنه أعيد القبض عليه مجدداً بعد فترة وجيزة، وعلى ما يبدو عقب تصوير محتجين لإصاباته. وأثناء احتجازه في المتحف المصري، تعرض هو وابن عمه للضرب والصعق بالصدمات الكهربائية. وأدين عمرو عبد الله البحيري، الذي كان بحسب جميع روايات شهود العيان يحتج سلمياً، من قبل المحكمة العسكرية العليا في 1 مارس/ آذار بالاعتداء على موظف عمومي أثناء الخدمة، وبتهمة خرق حظر التجوال. وحكم عليه بالسجن خمس سنوات[106].

6/قتل السجناء

مع بدء انسحاب قوات الأمن التابعة لوزارة الداخلية في 28 يناير/كانون الثاني، اقتحم أشخاص لم تحدد هويتهم عدداً من السجون، حسبما ذُكر، وقاموا بإخراج النزلاء، وفي بعض الأحيان أكرهوهم على ذلك. وحاول السجناء الفرار أيضاً عندما علموا بأخبار الانتفاضة وبأن سجناء قد خرجوا بالقوة من سجون أخرى. وردّت قوات الأمن على هذه الأحداث باستخدام الأسلحة النارية، ما أدى إلى قتل وجرح مئات السجناء.

وفي بعض السجون، مثل أبو زعبل إلى الشمال من القاهرة، على سبيل المثال، وقع تبادل لإطلاق النار بين أشخاص مجهولي الهوية، بمن فيهم أعداد غفيرة من البدو المسلحين حسبما قيل، وبين حراس السجن، الذين لاذوا بالفرار، في نهاية المطاف.

إن المادة 87 من قانون تنظيم السجون المصري (القانون 396 لسنة 1956) تنص على أنه يجوز لقوات الأمن استخدام الأسلحة النارية في السجون ضد المساجين إما: لصد هجوم أو مقاومة مصحوبة باستعمال القوة، إذا لم تكن هناك وسيلة أخرى؛ أو لمنع سجين من الفرار، إذا لم تكن هناك وسيلة أخرى. وفي هذه الحالة، يتعين على قوات الأمن إطلاق عيار أول تحذيري في الفضاء، ويجوز لها بعد ذلك، إذا واصل السجين فراره، إطلاق النار على ساقه.

وفي بعض السجون، مثل سجن القطا الجديد، إلى الشمال من الجيزة، لم تقع أي عمليات اقتحام أو نجاح هروب من جانب السجناء، ولكن العديد من السجناء قتلوا.

وطبقاً لتقرير «اللجنة القومية للتحقيق وتقصي الحقائق في شأن أحداث ثورة 25 يناير» (لجنة التحقيق)، «في سجون لم يهرب منها أحد» ولم يحدث فيها أي تمرد، قال بعض السجناء إن قوات الأمن أطلقت عيارات الخرطوش من بنادق الخرطوش على الزنازين في عنابر السجن، ما أدى إلى وفيات وإصابات. وأشارت لجنة التحقيق كذلك إلى أن السجناء كانوا قد تحدثوا عن استخدام الغاز المسيل للدموع في «سجون مختلفة»، ما تسبب بحوادث اختناق ومحاولات من جانب السجناء للخروج من عنابرهم. وقالت إن مصلحة السجون أعلنت أن عدد القتلى من السجناء كان 189 قتيلاً، إضافة إلى 263 جريحاً، في حين توفي أربعة من أفراد قوات الأمن وجرح 30 غيرهم.

وتشير معلومات معززة جمعتها منظمة العفو الدولية على نحو مؤكد إلى استخدام قوات الأمن القوة المميتة بصورة غير قانونية، ما أدى إلى وفيات وإصابات في صفوف السجناء. وتنحصر الشهادات التي جمعت في هذا الفصل في سجني القطا الجديد وأبو زعبل، وسجن وادي النطرون على الطريق السريع الذي يربط القاهرة بالإسكندرية.

فخلال اليومين اللذين أعقبا «جمعة الغضب»، تم تحرير أو فرار نحو 23,000 سجين. ونقل عن وزارة الداخلية قولها إنه بحلول منتصف فبراير/شباط، كانت الوزارة قد أعادت القبض على 10,500 سجين أو

سلم هؤلاء أنفسهم. وتوفي بعض هؤلاء السجناء فيما بعد في ظروف غامضة. ووثّقت منظمة العفو الدولية حالتي سجينين من سجن الفيوم توفيا عقب أيام قليلة من إعادة القبض عليهما على أيدي القوات المسلحة، وأظهرت أجسادهم علامات على التعرض للتعذيب أو لغيره من صنوف سوء المعاملة.

وأُحضرت نحو 115 جثة إلى مشرحة زينهم في القاهرة من ثلاثة سجون فقط، وظهرت على معظم هذه الجثث إصابات بعيارات نارية في الرأس والعنق والصدر، حسب أقوال طبيب شرعي مسؤول قابلته منظمة العفو الدولية وأبدى رغبته في عدم ذكر اسمه. وقال إن هذه السجون كانت «سجن الاستئناف»، في وسط القاهرة، والذي يضم سجناء محكومين بالإعدام؛ و«سجن طرة» في جنوب القاهرة، حيث يحتجز السجناء المدانون والمعتقلون إدارياً؛ و«سجن القطا الجديد»، إلى الشمال من الجيزة، الذي يودع فيه بصورة رئيسية السجناء الذين أدينوا ومن ينتظرون المحاكمة من المحبوسين. وقال إن جثث نزلاء السجون الأخرى، مثل أبو زعبل ووادي النطرون، كانت تؤخذ إلى أماكن أخرى. وأشار الطبيب الشرعي المسؤول إلى أنه جرى تمييز جثث السجناء المحكومين بالإعدام من زي السجن الأحمر الذي كانوا يرتدونه، بينما ارتدى من يقضون أحكاماً بالسجن الزي الأزرق، والمحبوسون في انتظار المحاكمة زياً أبيض.

بيد أن الظروف المحيطة بعمليات اقتحام السجون تظل مثيرة للريبة. فمن غير الواضح ما إذا كانت قد نظمت من قبل نظام يشعر بأنه قد هزم ويحاول إظهار أن ثمة ضرورة لحماية المدنيين من الفوضى، أو ما إذا كان الاتصال بين الحراس الأمنيين وبين قياداتهم قد انقطع وتمكن السجناء من التغلب عليهم أثناء شغب في السجون. وأثناء الانتفاضة الشعبية، صوَّرت وسائل الإعلام التابعة للدولة السجناء الذين فروا بأنهم مجرمون يتحملون مسؤولية أعمال النهب والسلب وانهيار الوضع الأمني، ما زاد من الوصمة التي دمغوا بها وخلق جواً من الخوف بين السكان عموماً.

وقالت لجنة التحقيق في تقريرها إنها قامت بزيارات إلى سجون طرة، جنوب القاهرة؛ وأبو زعبل؛ والمرج، شمال القاهرة؛ والقطا الجديد؛ ووادي النطرون. وقابلت مسؤولين في السجون وسجناء وسكاناً يعيشون في محيط هذه السجون. وأوردت اللجنة أن سجناء قد فروا من سجون أبو زعبل والمرج ووادي النطرون، وكذلك من سجني الفيوم وقنا، وكلاهما في صعيد مصر. بيد أن محاولات للهرب من سجني طرة والقطا الجديد لم تنجح، كما لم تنجح محاولات مماثلة للهرب من سجون دمنهور والزقازيق وشبين الكوم، شمالي مصر.

وعقب النظر في شهادات هؤلاء، افترضت اللجنة احتمالين لتفسير عمليات اقتحام السجون. الأول هو أن الهروب من السجون حدث بسبب انسحاب قوات الأمن أو مغادرتها السجون على نحو غير مؤمّن. والثاني هو أن رجالاً مسلحين قاموا بمهاجمة السجون من الخارج لتحرير السجناء.

ووجدت اللجنة أن الهجمات على السجون ترافقت مع اضطرابات داخل السجون عندما علم السجناء عن المظاهرات عبر وسائل الإعلام وحاولوا الفرار، كما كان الحال بالنسبة لسجن القطا الجديد وسجن أبو زعبل. أما في حالة سجن وادي النطرون، فأوردت اللجنة أن السجناء كانوا قد فروا بتواطؤ من جانب قوات الأمن.

سجن القطا الجديد

طبقاً لمعلومات جمعتها منظمة العفو الدولية، قتل ما لا يقل عن 43 سجيناً ما بين 29 يناير/كانون الثاني و22 فبراير/شباط في سجن القطا الجديد – وربما أكثر بكثير. وأعطى النزلاء الذين قابلتهم منظمة العفو الدولية عن طريق الهاتف أسماء 43، ولكن السجن يضم آلاف النزلاء، ولذا فقد تكون القائمة غير مكتملة.
وعلى سبيل المثال، قال الطبيب الشرعي المسؤول في مشرحة زينهم إنه تلقى 66 جثة سجين منذ بدء اضطرابات السجون، معظمهم من القطا الجديد. وفضلاً عن ذلك، قتل أحد كبار مسؤولي الأمن في مصلحة السجون، اللواء محمد البطران، وهو المكلف بالإشراف على السجون ومعالجة أعمال الشغب، وعلى ما يبدو على يد عناصر الأمن في السجن أثناء قيامه بزيارة تفتيشية.

وفي 29 يناير/كانون الثاني، طالب النزلاء بإخلاء سبيلهم عقب سماعهم عن إخلاء سبيل سجناء من سجون أخرى في مصر. واندلعت أعمال شغب بُعيد صلاة الظهر عندما رفضت سلطات السجن طلبهم. ورداً على ذلك، أطلق حرس السجن، حسبما زُعم، الغاز المسيل للدموع والذخيرة الحية عليهم. وفي وقت لاحق من اليوم، تركت إدارة السجن والحراس، حسبما ذكر، مواقعهم باستثناء الحراس المناوبين على الأبراج. وأُحضر جنود تابعون للقوات المسلحة ليحلوا محلهم، ولم يرِد أن أي سجناء هربوا.

وأبلغ نزلاء منظمة العفو الدولية أن حراس الأبراج ظلوا ابتداءً من 29 يناير/كانون الثاني وحتى 25 فبراير/شباط (عندما تلقوا آخر اتصال) يطلقون النار على السجناء في عنابرهم، وفي زنازينهم، وفي ساحة السجن، وعندما كانوا بالقرب من المباني الأخرى داخل أسوار السجن، كالمستشفى أو المسجد.

وطبقاً لأقوال سجناء وأفراد عائلاتهم ممن زاروا السجن، كانت العنابر ومبنى المستشفى والمسجد محاطة جميعاً بثلاثة أسيجة: سياج إسمنتي داخلي تعلوه أسلاك شائكة تصل إلى ارتفاع خمسة إلى سبعة أمتار؛ وسياج في الوسط يبعد بضعة أمتار عن السياج الداخلي، وهو أعلى منه بنحو مترين ويضم جميع أبراج المراقبة، وبارتفاع يناهز مبنى من ثلاثة طوابق؛ وسياج ثالث أقل ارتفاعاً من السياجين الآخرين، وهو الحاجز الأخير الذي يحول بين المساجين والعالم الخارجي. ومن المحتمل أن تكون أعمال إطلاق النار على السجناء قد وقعت أثناء وجود السجناء داخل السياج الإسمنتي – أي على بعد ثلاثة حواجز عن العالم الخارجي، وبما يشير إلى أن استخدام القوة المميتة اتسم بالإفراط وبعدم الضرورة.

وفي 29 يناير/كانون الثاني، جاء **اللواء محمد البطران**، البالغ من العمر نحو 54 عاماً، اتصال هاتفي من شقيقته وهو في مكتبه حوالي الساعة 9:30 من صباح 29 يناير/كانون الثاني. وقالت إنه كان شديد الانزعاج، وعلى غير العادة، انتقد وزير الداخلية. وقالت إنه كان غاضباً بسبب إخلاء سبيل سجناء «خطرين» من أقسام الشرطة وأبلغها أنه لن يسمح بإخلاء سبيلهم من السجون. وعقب بضع ساعات، أُبلغت أن شقيقها قد أردي قتيلاً في سجن القطا الجديد. ووصف عدة سجناء لمنظمة العفو الدولية كيف قتله حراس السجن. حيث قال أحدهم:

«بعدما بدأ الشغب، فتحت سلطات السجن النار على المساجين. أصيب عدد من المساجين. وصل اللواء البطران السجن وحاول حل الموضوع. تكلم مع المساجين وطلب منا البقاء داخل العنابر وقال لنا أنه أعطى أمر ألا يطلق أحد النار. ثم قال أن الجرحى يجب أن يؤخذوا إلى مستشفى السجن ليعالجوا.

«ابتدأنا نأخذ المساجين الجرحى للمستشفى وكان اللواء البطران وسيد جلال (مسؤول أمني في السجن) يمشون قربنا. ولما كان باقي خمسة أمتار لنصل إلى المستشفى، فتحت النار علينا من برج المراقبة.

«ولما وقف إطلاق النار، اللواء البطران كان واضح إنه لابس البذلة العسكرية وكان واقف بين مستشفى السجن ومبنى إدارة المستشفى وصار يلوح بيديه ويقول: لا أحد يضرب نار، لا أحد يضرب نار. ثاني حاجة شفتها هو أن اللواء البطران كان على الأرض مضروب ومقتول. سيد جلال كذلك أصيب برجله ووقع».

وفي 14 فبراير/شباط، أصدرت وزارة الداخلية بياناً أدرجت فيه أسماء منتسبي قوات الأمن الذين قتلوا أثناء الانتفاضة الشعبية في مختلف أنحاء البلاد. وتورد القائمة أسماء عدة ضباط قتلوا في السجون، بمن فيهم اللواء محمد البطران. وقال بيان وزارة الداخلية إنه قتل «إثر إصابته بطلق ناري خلال قيامه بواجبه في مواجهة وصد الهجوم الخارجي على السجن ومنع فرار المسجونين الذين هددوا الأمن في المجتمع». وقال تقرير لجنة التحقيق إن الشرطة كانت قد قالت إنها قتلت عدداً من المساجين الذين حاولوا الهرب أثناء مغادرة اللواء محمد البطران السجن.

محمد السيد عبد العزيز، البالغ من العمر 32 سنة، سجين قضى معظم مدة حكمه البالغة ست سنوات التي حكم عليه بها بتهم تتصل بالمخدرات، وقتل أيضاً في 29 يناير/كانون الثاني. ومن غير الواضح ما إذا كان قد

توفي في ذلك اليوم. إذ استغرق الأمر من عائلته 11 يوماً حتى تمكنت من تحديد مكان جثته في مشرحة القاهرة الرئيسية. وتحدث سجينان شاهدا إطلاق النار، وهما ر. ف؛ وم. ر، إلى منظمة العفو الدولية، فقال أحدهما:

«بعد فترة قصيرة من الشغب وإصابة عدد من المساجين، رجعنا على العنابر وقطعت المياه عن الغرف. محمد تطوع أن يجلب مياه وأخذ سطل... وقفنا كلنا وصرنا نلوح بيدينا للضابط الموجود على برج المراقبة وصرخنا له أن محمد سيخرج من العنبر ليجلب لنا مياه. مشى إلى الحنفية، ووضع السطل تحتها وفتح الحنفية. وهو واقف ينتظر أن يمتلئ السطل، ضرب بالنار وأصيب بأعلى الفخذ».

وأبلغ عمه، **صلاح عبد العزيز**، منظمة العفو الدولية أن موظفين رسميين اتصلوا بالعائلة ليبلغوها بأن محمد قد تعرض لإطلاق نار أو توفي. وأضاف أن التقرير الطبي أورد أنه قد توفي في 1 فبراير/شباط.

محمد عباس مجاهد، البالغ من العمر 28 عاماً، كان محتجزاً في العنبر دال وكان في زيارة لابن عمه في العنبر جيم في 29 يناير/كانون الثاني عندما أصيب. وقال ابن عمه إن محمد كان يعد الطعام عندما دخلت رصاصة من نافذة صغيرة وأصابته في وسطه. وقال ابن عمه إنه توفي بعد 15 دقيقة.

صابر فاروق السيد، البالغ من العمر 30 سنة، والذي كان تقريباً قد أنهى مدة حكم بالسجن 11 سنة لقيادته سيارة في قضية قتل، لقي مصرعه في 30 يناير/كانون الثاني. وأبلغ شاهد عيان منظمة العفو الدولية ما يلي:

«أنا وصابر ومساجين آخرين سمعنا صوت طائرة مروحية عسكرية وشفناها تتجه ناحيتنا. كنا نريد الناس بالهليكوبتر يعرفوا أن وضعنا صعب. بدأنا نحمل الجثث لزملائنا المساجين الذين قتلوا قبل يوم ووضعناهم في منتصف باحة السجن لنلفت انتباه الهليكوبتر.

«بعد أن نقلنا عدد من الجثث، فتح الحراس على برج المراقبة النار. كلنا ركضنا واختبأنا وبعد ذلك لاحظنا أن صابر ليس معانا. أصيب برصاصة في الجهة الخلفية من رأسه وكان ينزف كثيرا. كان ما زال عايش لكن بلا وعي... وبعدها مات.

«ولم يأت التقرير الطبي ولا شهادة الوفاة، التي تسجل تاريخ الوفاة خطأ بأنه 1 فبراير/شباط، على ذكر سبب الوفاة. وكلاهما يصفان ما حدث بأنه «قضية أعمال شغب».

وأبلغت شقيقة صابر فاروق السيد منظمة العفو الدولية:

«كان محبوس في السجن 11 سنة...هل الذين ضربوه بالنار يعرفون هذا؟ هل يعرفوا أننا انتظرنا كل هذه السنين من أجل أن يطلق سراحه بعد عدة شهور فقط؟ هل يعرفوا أنني اشتغلت خادمة في بيوت الناس حتى أقدر أدفع لرحلة زيارته في السجن؟»

عادل محمود عيد، البالغ من العمر 38 سنة، اتصل بوالده في 29 يناير/كانون الثاني ليطلب منه إبلاغ عائلة **فتحي فولي محمد إبراهيم** بأنه قد قتل. وفي اليوم التالي، قتل هو الآخر نتيجة إطلاق النار عليه. وقال أحد زملائه في الزنزانة في العنبر ألف إن عادل كان قد ذهب إلى العنبر جيم لاستعارة هاتف:

«وبعدها، مر على عنبر دال واتجه إلى الجامع لأنه كان وقت صلاة العشاء. يقع الجامع بين عنبر جيم وعنبر دال. مشى نصف الطريق وكان باقي له عدة أمتار ليصل إلى الجامع لما ضرب بالنار في وجهه ووقع».

ويؤكد التقرير الطبي، الذي قرأه والد عادل على الهاتف لمنظمة العفو الدولية، أن النار أطلقت عليه في وجهه. كما يقول إن الوفاة وقعت قبل فحصه بيوم واحد على الأقل، ما يؤكد ادعاءات السجناء

والأهالي بأن بعض الجثث تركت في السجن أو بالقرب منه لما لا يقل عن 36 ساعة قبل أن تقوم السلطات بنقلها.

وفي 11 فبراير/شباط، كان أحمد مجدي مرسي بين سجناء عديدين تجمعوا عند بوابة العنبر جيم للاحتفال باستقالة الرئيس حسني مبارك. وطبقاً للنزلاء من زملائه، أصابته رصاصة في الرأس فجأة، فخر صريعاً على الفور. ولم تعرف أية تفاصيل أخرى.

وفي اليوم التالي، وبحسب هاني، وهو سجين في العنبر جيم، قتل نزيل آخر عندما أطلق حراس السجن الرصاص عليه وعلى خمسة آخرين كانوا يحملون جثة أحمد مجدي مرسي إلى أقارب له كانوا ينتظرون عند بوابة السجن. وقال هاني، الذي لم يكن يعرف اسم النزيل الذي قتل، وأصيب هو نفسه أثناء إطلاق النار:

«ضابط الأمن قال لنا أن نضع الجثة قرب البوابة وهي كانت مغطاة بالبطانية. جنود الجيش المتمركزين خارج السجن قالوا لنا نرجع. لكن الضابط رتبته أعلى فأكملنا طريقنا نحو البوابة لما لم نرى غير أحدهم بدأ بإطلاق النار علينا. أوقعنا الجثة وركضنا لننقذ حياتنا. أنا أصبت في كتفي الأيسر، وسجينان يساعدان على نقل الجثة من عنبر ثاني قتلا وسجينان آخران أصيبا».

وذكر سجناء وأهاليهم كذلك أن النزلاء حرموا من الطعام والماء الكافي، ومن الضروريات الأساسية الأخرى، ولا سيما من 29 يناير/كانون الثاني حتى 7 فبراير/شباط، عندما أعطى الجنود النزلاء الخبز والمربى والجبن. وأثناء أعمال الشغب، لم يتلق من أصيبوا جراء إطلاق النار أية رعاية طبية سوى تلك التي قدمها لهم زملاؤهم من النزلاء من ذوي الخلفية الطبية. ففي العنبر جيم، قال أحد السجناء، وهو صيدلي، إنه لم يتسن له معالجة الجروح إلا بمحلول مطهر وبقطع من الملابس الداخلية كلفافات. وأبلغ منظمة العفو الدولية أنه فيما بين 29 يناير/كانون الثاني و25 فبراير/شباط، عندما حاورته منظمة العفو الدولية آخر مرة، عالج نحو 45 من السجناء ممن أصيبوا بجروح تسببت عن الرصاص الحي وذخائر بنادق الخرطوش المميتة. وورد أن عشرات السجناء الآخرين أصيبوا في العنابر الأخرى، وأنهم تلقوا العلاج أيضاً على أيدي زملاء من النزلاء. وفي 25 فبراير/شباط، كانت منظمة العفو الدولية قد أبلغت بأن النزلاء المصابين بداء السكري كانوا بحاجة ماسة إلى الإنسولين، الذي نفد مخزونه في السجن، بينما كان آخرون من المصابين بأمراض خطيرة بحاجة للعلاج العاجل.

وطبقاً «للمبادرة المصرية للحقوق الشخصية»، زار النائب العام سجن القطا الجديد لإجراء تحقيق عقب تقدمها بشكوى بالنيابة عن أهالي 11 سجيناً لقوا مصرعهم.

سجن أبو زعبل

في 28 يناير/كانون الثاني، أخلي سبيل آلاف السجناء المحبوسين في سجن أبو زعبل، أحد أكبر السجون والواقع في شمال القاهرة، على أيدي مسلحين من البدو لم تحدد هويتهم ومن الواضح أنهم تغلبوا على الحراس الأمنيين للسجن. ووجدت لجنة التحقيق أن رجالاً مسلحين تبادلوا إطلاق النار مع قوات الأمن واستخدموا جرافة لهدم جدران السجن من الخارج. وأثناء القتال، تمرد السجناء.

واستمر إطلاق سراح جميع سجناء أبو زعبل قرابة ما لا يقل عن خمس ساعات، ابتداء من تبادل إطلاق النار بين المسلحين وقوات الأمن، مروراً باقتحام البوابة الرئيسية وفتح أبواب جميع عنابر السجن، وانتهاء بدخول الغرف داخل كل عنبر من العنابر، في بعض الحالات. ويظل من غير الواضح لماذا لم ترسل السلطات أية تعزيزات لدعم حراس السجن الأمنيين أثناء عملية اقتحام للسجن استمرت ما لا يقل عن خمس ساعات.

ووصف أحد السجناء ممن كانوا محتجزين في قسم المعتقلين السياسيين وهرب من السجن لمنظمة العفو الدولية إطلاق النار الكثيف الذي بدأ حوالي ظهر ذلك اليوم واستمر حتى قبل الغروب بفترة وجيزة.

«لما سمعنا إطلاق نار وابتدأ دخان الغاز المسيل للدموع يتسرب لغرفنا، قررنا أن ننتفض... لم نشعر أننا نعمل شيء غلط. أنا سجنت 17 سنة خلف القضبان بدون محاكمة، وكثيرين غيري واقعين في نفس الحالة... صرنا نخبط على الأبواب بقوة والبعض استطاع أن يكسر القفول. ولكن استعصى عليهم كسر باب العنبر الحديد الأساسي. جاء ناس لابسين ملكي وهم كسروا باب العنبر بالبلدوزر...وحرروونا»

وقال السجين السياسي إن حالة من الفوضى كانت سائدة وإن الناس أضرموا النار في مكاتب إدارة السجن. وقال إنه رأى خمس جثث لرجال بملابس مدنية عندما وضع أقدامه خارج البوابة الرئيسية للسجن، وعلى ما يبدو لأشخاص ممن شاركوا في اقتحام السجن. ولم يتأكد من معرفة ما إذا كانوا مسلحين، ولكنه لم ير بنادق إلى جانب جثثهم.

وأبلغ رجل يعيش بالقرب من السجن منظمة العفو الدولية أنه ذهب ليبحث عن ابنه البالغ من العمر 12 سنة والذي كان قد غادر البيت في وقت سابق ولم يعد. وعندما أبلغه جيرانه بأن هناك إطلاق نار في سجن أبو زعبل، توجه الرجل إلى هناك ظناً منه بأن ابنه ربما يكون قد ذهب هناك للفرجة:

«رأيت ما بين 15 أو 20 رجل من البدو مسلحين وكانوا يمشون في المكان والبعض منهم كان يخفي وجهه بالشال الذي يلبسوه. عرفت أنهم بدو من ثيابهم، نوع أحذيتهم ولهجتهم وبعض العبارات التي يستخدموها لما كانوا يتكلموا مع بعض. رأيت أيضاً حوالي مئة سجين كلهم لابسين الزي الأزرق يمشون خارج السجن... دخلت السجن رأيت جثتين لمسجونين وثلاثة تعود لرجال لابسين ميري وكانوا ما بين بوابتي الدخول. وبعد البوابة الثانية، كان في حوالي ثمان إلى عشر جثث أغلبيتهم لمساجين. في اللحظة هذه، خفت أن أدخل أكثر ورجعت... لكن رأيت مساجين مازالت تخرج من عنابرها ويتجهون نحو البوابة الرئيسية».

سجن وادي النطرون

وقعت عملية اقتحام لسجن وادي النطرون، شمال غرب القاهرة، صباح يوم 30 يناير/ كانون الثاني. وتلقت منظمة العفو الدولية تقارير عن نمط مماثل من الاقتحام لأبو زعبل، وبما يشير إلى أنه تم على يد رجال مسلحين لمرافق السجن أمروا السجناء بالمغادرة. بيد أن لجنة التحقيق لم تجد أدلة على أن الشرطة لم تتمكن من صد الهجمات من خارج السجن. وشاهدت شريط فيديو يظهر قوات الأمن وهي تسمح للسجناء بالفرار من سجن وادي النطرون بسلام، حاملين أمتعتهم، ما يشير إلى أنه أخلي سبيلهم بموافقة سلطات السجن.

وروى أحد السجناء ما حدث لمنظمة العفو الدولية على النحو التالي:

«كنا نصلي صلاة الفجر وسمعنا إطلاق نار... انتهينا من الصلاة وكنا قلقين لأن صوت النار كان يعلو أكثر وأكثر وكان واضح أنه قريب جداً من الزنازين. الكل كان مرعوب وصاروا يصرخوا في غرفتنا والغرف المجاورة. المساجين صارت تزعق وتقول: «نحن سنموت، سيقتلوننا... أين يطلقون النار؟» أنا عمري 52 سنة، فقعدت على الأرض مع أربعة مساجين آخرين وجمدنا على الأرض. المساجين كانوا خائفين جداً وأزاحوا مطفأة النار الحمراء وصاروا يخبطون بها بوابة الغرفة. ولكن الباب ضخم جداً ولم يفتح. وبعدها أربعة لابسين مدني وحاملين آلي (سلاح) تكلموا معنا من شباك الغرفة... وكسروا الشباك وهو فوق أعلى الحائط وصاروا يسحبون المساجين من أيديهم إلى خارج الشباك.

«وأنا خارج من العنبر، رأيت سجين في زنزانة أخرى في نفس العنبر ميت، وأعتقد أنه قتل من الردم الذي وقع عليه عندما اجتاحت البلدوزر العنبر لأنه عمل فتحة كي يخرج المساجين من تلك الغرفة. ورأيت الجثة الثانية خارج العنبر وكان رجل مقتول بالرصاص لكن ما رأيت من قتله. وكذلك عرفت عن سجين ثالث كان مسجون في وادي النطرون وعائلته من نفس مدينتي أنا قالوا لي قتل خارج السجن. لا أعرف من قتله. أنا لم أرى أي جثث خارج السجن ولكن زملاء لي من المساجين قالوا لي أنهم شاهدوا جثث لمساجين مرمي عليها الرصاص.

«لما وصلت الحوش الرئيسي للسجن، كان في دراجات نارية راكبها ناس لابسين مدني ويسألون عن مساجين محددين. وهؤلاء الناس مسلحين كانوا يأمرون حرس السجن. سمعت واحد يقول لحارس السجن:»خذ هؤلاء المساجين أوصلهم إلى البوابة» والحرس كانوا ينفذون ما يقال لهم».

سجناء الفيوم

اطلعت منظمة العفو الدولية على أفلام صورها في 8 فبراير/ شباط مالك توفيق تامر، الذي وجد اسم شقيقه، **تامر توفيق تامر**، وهو أحد نزلاء سجن الفيوم، ضمن قائمة تضم 68 سجيناً أدرجت أسماؤهم في سجل مشرحة زينهم في القاهرة. وكان يعمل سائق تاكسي ويبلغ من العمر 28 سنة، وكان يقضي حكم بالحبس مدته ثلاث سنوات بجريمة تتعلق بالمخدرات.

وكان مالك برفقة صديقه، محمد إبراهيم الدسوقي، الذي كان أخوه رضا من نزلاء سجن الفيوم أيضاً، وبين من وجدت جثثهم في المشرحة. وكان **رضا إبراهيم الدسوقي**، البالغ من العمر 45، أباً مطلقاً لاثنين من الأولاد، كما كان يملك ورشة لتصنيع أحذية جلدية تجارية. ولم يتبق على انتهاء مدة حكمه، البالغة عشر سنوات والمتعلقة بجرائم مخدرات، ومغادرته السجن سوى عام ونصف .

وكان النزيلان قد اتصلا بشقيقيهما في 28 يناير/كانون الثاني وقالا إنهما أرغما على الخروج من السجن على يد «رجال مسلحين» عقب «جمعة الغضب». ووافق مالك ومحمد على نقلهما إلى المنزل أو تسليمهما إلى السلطات، ولكن بعد سفرهما إلى نقطة الالتقاء المتفق عليها صباح يوم 30 يناير / كانون الثاني، شاهدا الرجلين قيد الاحتجاز من القوات المسلحة على طريق الفيوم – القاهرة السريع، بالقرب من معسكر دهشور، جنوب غربي القاهرة.

وبعد أسبوع، ذهب محمد إلى مشرحة زينهم بعد أن أبلغه أشخاص مجهولون بملابس مدنية بوجود جثة رضا هناك. وبعد اكتشافه وجود اسم تامر بين أسماء 68 رجلاً آخر في سجل المشرحة، أبلغ مالك، الذي زار حينها المشرحة حاملاً آلة التصوير.

وكان هناك أكثر من مائة جثة أخرى، بدا أن معظمها يعود إلى سجناء آخرين من سجن الفيوم نقلت بمركبات عسكرية إلى المشرحة في 9 فبراير/شباط 2011. ولا تزال الظروف المحيطة بوفاتهم غير واضحة.

وتقول شهادة وفاة تامر الصادرة عن مشرحة زينهم إنه توفي في سجن الفيوم في 3 فبراير/شباط من «اشتباه اختناق وهبوط حاد بالدورة التنفسية». وتم رفض منح شقيقه أي تقرير طبي يوضح أسباب الوفاة.

ووصف مالك الحالة التي كانت عليها جثة تامر بأنها كانت مزرقَّة من رأسه إلى أسفل منطقة الصدر، وكانت هناك كدمات ودم متجمع على الرأس والأنف والعيون. وقال محمد إنه شاهد جروحاً مماثلة على جثة رضا، بالإضافة إلى آثار حروق. ويعتقدان أنهما قد تعرضا للتعذيب أو غيره من ضروب سوء المعاملة قبل قتلهما.

كما حددت شهادة وفاة رضا وفاته في اليوم نفسه، ولكن كُتب تحت بند أسباب الوفاة فقط: «تم التشريح والحالة قيد البحث». ولم تصدر أية تقارير فحص طبي أو تشريح لأي من الرجلين.

ودفن مالك ورضا أخويهما في 9 فبراير/شباط 2011. وبعد ثلاثة أيام، تقدم مالك بشكوى إلى مكتب النيابة العامة مرفقاً بها أشرطة الفيديو.

وفي 21 فبراير/ شباط، قام كل من مالك تامر ومحمد إبراهيم الدسوقي بتقديم شكويين إلى النيابة العامة في القاهرة بدعم من «المركز المصري للتنمية وحقوق الإنسان»، وهي منظمة لحقوق الإنسان مقرها القاهرة. ولم يتم إخراج الجثتين لفحصهما من قبل الطبيب الشرعي.

7/حان وقت الانتصاف

«لقد دُمِّرت حياة إنسان، ولا مكان للمصالحة [مع السلطات] دونما عدالة».

والد مهاب علي حسن، البالغ من العمر 19 سنة، والذي قتل في 28 يناير/كانون الثاني أثناء الاحتجاجات المناهضة للحكومة

يتعين على الحكومة المصرية، بموجب التزاماتها الدولية، ضمان الإنصاف الفعال لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.[107] ويشمل هذا الالتزام ثلاثة عناصر: الحقيقة – أي تبيان الحقائق بشأن انتهاكات حقوق الإنسان؛ والعدالة – وتعني التحقيق في الانتهاكات ومقاضاة الجناة المشتبه فيهم، إذا ما توافرت أدلة مقبولة كافية؛ وجبر الضرر – ويعني تقديم الجبر الكافي والفعال للضحايا وعائلاتهم، في أشكاله الخمسة: الرد، والتعويض، وإعادة التأهيل، والترضية، وضمان عدم تكرار ما حدث.[108]

وقد حددت «المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي» المعايير الدولية للانتصاف والجبر لما يلحق بالضحايا.[109] إذ ينص المبدأ 7 على أن هذه تتضمن: «حق الضحية فيما يرد أدناه، وفقاً لما ينص عليه القانون الدولي: (أ) الوصول إلى العدالة على نحو متساو وفعال؛ (ب) جبر ما لحق بالضحية من ضرر على نحو مناسب وفعال وفوري؛ (ج) الوصول إلى المعلومات ذات الصلة المتعلقة بالانتهاكات وآليات جبر الضرر».

ويتعين على السلطات المصرية – ومن سيخلفها من سلطات – الاسترشاد بمثل هذه القوانين والمعايير الدولية في التصدي لإرث انتهاكات حقوق الإنسان، وفي سعيها إلى إعادة بناء الثقة لدى الجمهور المصري بمؤسساته العامة.

تبيان الحقيقة

أجرت السلطات المصرية تحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت إبان أيام الانتفاضة، وهذه خطوة ترحب منظمة العفو الدولية بها. ففي 9 فبراير/شباط، وقّع رئيس الوزراء السابق، أحمد شفيق، القرار رقم 294 المتعلق «بلجنة تحقيق وتقصي الحقائق بشأن الانتفاضة الشبابية». وأعيدت تسمية هذه اللجنة لاحقاً لتصبح «اللجنة القومية للتحقيق وتقصي الحقائق في شأن أحداث ثورة 25 يناير». وتحددت

صلاحيات اللجنة بموجب القرار بالنظر في الأحداث التي وقعت ما بين 25 يناير/كانون الثاني و9 فبراير/شباط، وبتركيز خاص في: «تقصي الحقائق بشأن الممارسات غير المشروعة» التي وقعت أثناء المظاهرات والفراغ الأمني في تلك الفترة التي يشملها نطاق عمل اللجنة.[110]

وأعلن القرار أسماء خمسة أعضاء في اللجنة برئاسة عادل قورة، الرئيس السابق لمحكمة النقض، ولكنه لم يأت على ذكر الفترة الزمنية الممنوحة للجنة لإنجاز مهامها. [111] بيد أنه نص على أن توضع بين يدي اللجنة جميع الموارد الضرورية لقيامها بمهامها، بما في ذلك خدمات أمانة عامة والدعم الفني واللوجستي اللازم. وفي 14 أبريل/نيسان، أنهت اللجنة أعمالها: حيث عقدت مؤتمراً صحفياً، وأعلنت على الملأ ملخصاً لتقريرها النهائي.

وبينما نص القرار الذي أنشئت اللجنة الوطنية بموجبه على الاقتضاء من الهيئات الرسمية التعاون مع عملها، إلا أنه لم يضع توصيفاً لأي عقوبات قانونية أو غير ذلك من التبعات فيما يتعلق بمن يرفضون التعاون. كما إن القرار لم يزود اللجنة بصلاحيات واضحة فيما يخص استدعاء الشهود، بمن فيهم الموظفون الأمنيون الحاليون أو السابقون، أو يمنح اللجنة سلطتي التفتيش والمصادرة. ويمكن أن يكون هذا الخلل قد عرقل عمل اللجنة؛ فعلى سبيل المثال، جاء في التقرير النهائي أنه لم يتم تلقي أي رد من القوات المسلحة بخصوص الأفراد الذين قبض عليهم أثناء المواجهات ما بين المحتجين المناهضين لمبارك و«البلطجية» الموالين لمبارك في 2 فبراير/شباط.

وقد رحبت منظمة العفو الدولية بحقيقة أن اللجنة قد قامت بتفصيل صلاحياتها وسعت إلى كشف النقاب عن الخطط الأمنية التي كانت معدة قبل بدء الاحتجاجات؛ وعن مسؤولية الهيئات أو الموظفين الرسميين الذين أجازوا استخدام الذخيرة الحية ضد المحتجين؛ وعن الأسباب الكامنة وراء انسحاب الشرطة في مختلف أرجاء البلاد في 28 يناير/كانون الثاني؛ والقوى التي كانت وراء تنظيم الهجمات على المحتجين المناهضين للحكومة في ميدان التحرير في 2 فبراير/ شباط، ونفذت هذه الهجمات.[112] بيد أنه من المخيب للآمال أن اللجنة قد أشاحت بوجهها عن وقائع عمليات القبض على المحتجين وسواهم، واعتقالهم وتعذيبهم، بما في ذلك تلك ما قام به الجيش في هذا الصدد.

كما لم يتضمن ملخص التقرير النهائي للجنة سوى المعطيات العامة التي توصلت إليها بشأن الاستخدام المفرط للقوة أثناء المظاهرات التي شملت الأمة بأسرها، مضيفة بعض التفاصيل بشأن المصادمات التي وقعت بين المتظاهرين المناهضين لمبارك و«البلطجية» الموالين لمبارك في ميدان التحرير، بالقاهرة، في 2 فبراير/شباط؛ وبعض التفاصيل المتعلقة باضطرابات السجون؛ ومعلومات بشأن انقطاع الاتصالات أثناء الفترة التي شملتها صلاحياتها. وصاغ ملخص التقرير النهائي بعض التوصيات بالعلاقة مع الإصلاحات القانونية والمؤسسية، بما في ذلك حول إعادة تأهيل قوات الشرطة واحترام الحق في حرية التجمع؛ وكذلك التعويض لضحايا «ثورة 25 يناير».[113] ومن الضروري توفير المعطيات الكاملة التي توصلت إليها اللجنة، التي لم تكن متوافرة على شبكة الإنترنت في وقت كتابة هذا التقرير، ونشرها على الملأ وتوزيعها على نطاق واسع، بما في ذلك قائمة كاملة بمن قتلوا أثناء الاضطرابات، وما يتعلق بظروف وفاتهم.

وبينما تشجع منظمة العفو الدولية على إجراء تحقيقات سريعة في انتهاكات حقوق الإنسان، إلا أنها تود تسليط الضوء كذلك على أهمية شمولية هذه التحقيقات. وتعتقد أنه كان ينبغي على اللجنة، في الحد الأدنى، أن تنظر في جميع الانتهاكات – بما في ذلك الحالات الفردية – خلال الفترة التي شملتها صلاحياتها، ولا سيما في استخدام قوات الأمن القوة المفرطة، وفي الاعتقالات التعسفية، وأعمال التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وعمليات قتل السجناء وتعذيبهم.

وفي هذا السياق، كان ينبغي على اللجنة زيارة أماكن الاعتقال، بما في ذلك تلك الخاضعة لسيطرة القوات المسلحة، بغرض التفتيش على سجلات المعتقلين ومقابلة المسؤولين عن أماكن الاعتقال وغيرهم من الشهود.

وفيما يتعلق بما توصل إليه تقرير اللجنة من معطيات بخصوص استخدام قوات الأمن للقوة، حاججت اللجنة بأن قوات الأمن المصرية استخدمت القوة المفرطة ضد المتظاهرين استناداً إلى تعليمات صادرة عن وزير الداخلية، حبيب العادلي. بيد أن لجنة التحقيق لم تنظر في الظروف العيانية لكل حادثة قتل غير قانوني على حدة، وفي السلوك المتهور في استخدام الأسلحة النارية، بما في ذلك في من أصدروا الأوامر بذلك وعلى أية أسس، وما هي التعليمات التي صدرت لقوات الأمن بصورة مسبقة قبل نشرها، وفيما إذا كانت أي خطوات قد اتخذت مسبقاً لتحذير المتظاهرين وإقناعهم بأن يتفرقوا بصورة سلمية. كما لم تنظر اللجنة في الخطوات التي اتخذها الموظفون المكلفون بتنفيذ القانون لدى استخدامهم القوة، بما في ذلك أثناء استخدامهم أسلحة غير مميتة من قبيل الغاز المسيل للدموع، بغية تقليص المخاطر على الأشخاص غير المشاركين في الاحتجاجات، كالمتفرجين وسكان المناطق المتضررة من الاحتجاجات، إلى الحدود الدنيا. ولم يتضمن التقرير الموجز للجنة كذلك إحصاءاتها الخاصة بها للقتلى أثناء المظاهرات؛ سوى أنها استخدمت المعلومات الإحصائية التي قدمها مسؤولو وزراة الصحة والسكان، فأوردت أن العدد النهائي للقتلى بلغ 846 شخصاً. ومما يؤسف له أن المعطيات التي توصلت إليها اللجنة وأعلنت على الملأ لم تتضمن قائمة كاملة بأسماء من قتلوا أثناء الاضطرابات، ولم تأت على ذكر الظروف التي لقي هؤلاء فيها مصرعهم.

أحد أوجه القصور الأخرى في عمل اللجنة كان عدم زيارتها المناطق النائية من مصر، حيث وقعت انتهاكات لحقوق الإنسان لم تحظ بتغطية تذكر من قبل وسائل الإعلام. وعلى سبيل المثال، لم تزر اللجنة مناطق صعيد مصر، بما في ذلك محافظتي بني سويف وأسيوط، حيث جرى توثيق أعمال قتل للمحتجين، بما في ذلك من جانب منظمة العفو الدولية. وفي الحقيقة، يبدو أنه باستثناء الزيارات التي قامت بها لبعض السجون، فإن اللجنة لم ترسل بعثات لتقصي الحقائق إلى أي مدن باستثناء الإسكندرية.

وعلى الرغم من ذلك، فمنذ اللحظة التي عقدت فيها اللجنة أول اجتماعاتها في 14 فبراير/شباط، قامت، وفي خطوة تلقى منا التحريب، بالاتصال بمنظمات المجتمع المدني وبشهود عيان وسواهم ممن يملكون معلومات ووثائق تتصل بالانتهاكات. كما دعت الجمهور العام إلى تزويدها بالمعلومات أو الأدلة التي يعلم بها، بما في ذلك بالوثائق وتسجيلات الفيديو، وأصدرت عدة بيانات تلخص بعض أنشطتها.

وقبل نشرها تقريرها النهائي الموجز، دأبت اللجنة بصورة دورية على نشر المعطيات الأولية، وهذه خطوة أخرى نرحب بها. وعلى سبيل المثال، أكدت في بيانها الصحفي الثالث أن قوات الأمن استخدمت الغاز المسيل للدموع والطلقات المطاطية والذخيرة الحية ضد المحتجين في ميدان التحرير ومحيطه، وأشارت إلى أن قوات الأمن استخدمت عن عمد في بعض الحالات القوة المفرطة ضد المحتجين، بما في ذلك عن طريق اقتحام صفوفهم بالعربات المصفحة. وأعلنت اللجنة نتائج اجتماعها مع ضباط شرطة سابقين من ذوي الرتب العالية ممن أكدوا أن استخدام الأسلحة النارية ضد المحتجين جاء بناء على أوامر مباشرة من وزير الداخلية السابق. ومنظمة العفو الدولية ترحب بجهود اللجنة من أجل الشفافية وتدعوها إلى أن تتيح تقريرها الكامل على الفور لمن يريديون الاطلاع عليه.

وأكدت اللجنة أنها قد أشركت النائب العام فيما توصلت إليه من معطيات في ست مراسلات منفصلة.[114] ومنظمة العفو الدولية ترحب بهذا وتدعو السلطات المصرية إلى ضمان نشر المعطيات التي توصلت إليها اللجنة كاملة على الملأ.

وفي هذا السياق، أعلنت المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مصر، «المجلس القومي لحقوق الإنسان»، في 7 فبراير/ شباط، عن تشكيل لجنة أخرى لتقصي الحقائق بالعلاقة مع انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في سياق الانتفاضة الشعبية، برئاسة محمد فايق.[115] وطبقاً لأحد أعضائها، السيد حافظ أبو سعدة، الذي يرأس أيضاً «المنظمة المصرية لحقوق الإنسان»، فإن اللجنة تفحصت انتهاكات تم الإبلاغ عنها ما بين 25 يناير/كانون الثاني و11 فبراير/شباط، بما في ذلك استخدام القوة المفرطة والتعذيب وغيره من ضروب

المعاملة السيئة ضد المعتقلين، وقتل وتعذيب سجناء. وزارت اللجنة مدن القاهرة والسويس والإسكندرية والإسماعيلية، وقابلت شهود عيان وعائلات ضحايا وبعض رجال الشرطة ممن رغبوا في التعاون مع التحقيق. كما زارت سجني وادي النطرون وأبو زعبل، والتقت بموظفين إداريين في السجنين. وأطلعت اللجنة النائب العام و«المجلس الأعلى للقوات المسلحة» ورئيس الوزراء في 21 مارس/آذار على ما توصلت إليه من معطيات. كما أعلنت نتائج تحقيقاتها وما قدمته من توصيات على الملأ في 23 مارس/آذار، ودعت السلطات إلى متابعة التحقيقات القضائية وجبر الضرر الذي لحق بالضحايا. وأكد حافظ أبو سعدة لمنظمة العفو الدولية أن اللجنة المنبثقة عن «المجلس القومي لحقوق الإنسان» قد تمتعت بعلاقة تعاون مثمرة مع «اللجنة القومية للتحقيق ولتقصي الحقائق في شأن أحداث ثورة 25 يناير»، ما سهل عليها دخول مرافق الاعتقال، وأن اللجنتين تبادلتا المعلومات والمعطيات.

فرص التماس العدالة

ظل من غير الواضح ما إذا كانت «اللجنة القومية» قد حددت مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان المشتبه فيهم وجمعت معلومات تشير إلى مسؤوليتهم الجنائية الفردية. إذ ينبغي أن يكون قد تم السعي إلى الحصول على هذه المعلومات وتقديمها، على أساس من السرية، إلى سلطات الادعاء المعنية لإجراء المزيد من التحقيقات بغرض ضمان تقديم المسؤولين مسؤولية جنائية عن انتهاكات حقوق الإنسان إلى ساحة العدالة. إلا أن توصيات اللجنة التزمت الصمت بشأن حق الضحايا في التماس العدالة، رغم تأكيدها على تقديم معطياتها إلى النائب العام.

وقد علمت منظمة العفو الدولية أن النائب العام قد أجرى تحقيقات في الانتهاكات التي ارتكبت أثناء الاضطرابات بصورة موازية لعمل اللجنة القومية. وتلقت النيابة العامة في القاهرة شكاوى من أقارب أفراد قتلوا أثناء الاضطرابات ومن أشخاص جرحى. وفي حقيقة الأمر، تقدم العديد من عائلات الأفراد الذين لقوا مصرعهم أثناء الاحتجاجات ممن قابلتهم منظمة العفو الدولية بشكاوى لدى مكتب النائب العام في القاهرة، كما قدموا شكاوى إلى وكلائه في مختلف المحافظات. وقد استدعي من تقدموا بشكاوى للإدلاء بشهاداتهم وطلب منهم تحديد الشهود.

وفي العديد من الحالات المعروفة لمنظمة العفو الدولية، أمر النائب العام باستخراج جثث الأشخاص الذين اعتقد أنهم قتلوا على أيدي قوات الأمن أثناء المظاهرات، بما في ذلك في مركز ببا ومدينة بني سويف في محافظة بني سويف، وإمبابة وبولاق الدكرور في الجيزة. وتمت العملية بحضور ممثلين عن النيابة العامة، وأطباء شرعيين، وعائلات الضحايا؛ واتبعت فيها أحكام «دليل الأمم المتحدة عن منع ممارسات تنفيذ أحكام الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام بإجراءات موجزة للعام 1991» و«مبادئ الأمم المتحدة للمنع والتقصي الفعالين لعمليات الإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي والإعدام دون محاكمة»، و«البروتوكول النموذجي للأمم المتحدة لاستخراج الجثث وتحليل بقايا الهياكل العظمية»، ولا سيما فيما يتعلق بضمان أن لا يتاح للهيئات أو الأفراد ممن يمكن أن يكونوا قد تورطوا في انتهاكات حقوق الإنسان الاطلاع على معلومات حساسة. بيد أن الظروف المحددة التي طبقت فيها أوامر استخراج الجثث لا تزال غير واضحة، نظراً لأن هذه الممارسة لم تنفذ بصورة نظامية متسقة في أرجاء البلاد المختلفة. ففي حالات في بني سويف وببا، جاء أمر استخراج الجثث من النيابة العامة مباشرة وليس بناء على طلب عائلات الضحايا. ومن غير الواضح لماذا لم تصدر النيابة العامة أوامر مماثلة في مدن أخرى.

وفي تطور إيجابي آخر، دأبت النيابة العامة على إصدار بيانات عامة دورية، بما في ذلك على صفحتها على «الفيسبوك»، بشأن تحقيقاتها في انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة إبان الانتفاضة. وعلى سبيل المثال، أكدت النيابة العامة في 15 مارس/آذار تلقيها أدلة من اللجنة القومية تتعلق بالعنف الذي مورس ضد المحتجين المناهضين للحكومة في ميدان التحرير وأشارت إلى نيتها في استدعاء 120 من شهود العيان الذين حددتهم اللجنة للإدلاء بشهاداتهم. وفي سياق تحقيقاتها القضائية في الأحداث، أمرت النيابة العامة

بالقبض على موظفين رسميين متهمين بانتهاكات لحقوق الإنسان. ففي 18 مارس/آذار، أمر النائب العام باعتقال وزير الداخلية السابق، حبيب العادلي، بينما استمرت التحقيقات في مسؤوليته المباشرة عن استخدام الأسلحة النارية ضد المحتجين السلميين. ويواصل حبيب العادلي، المعتقل منذ 17 فبارير/شباط بتهم تتصل بغسيل الأموال، إنكار أنه أصدر أوامر إلى ضباط الأمن باستخدام الذخيرة الحية ضد المحتجين.

وفي 29 مارس/آذار، أحال النائب العام حبيب العدلي ومعه ستة مسؤولين أمنيين آخرين من ذوي المناصب والرتب العالية إلى المحاكمة بتهم مختلفة. ويواجه وزير الداخلية السابق وثلاثة من المتهمين معه في القضية – وهم الرؤساء السابقون لقوات الأمن المركزي، والأمن العام، و«مباحث أمن الدولة» – تهم المشاركة في عمليات القتل المتعمد للمحتجين وتسهيلها. وتتعلق التهم الأخرى بتقاعس أجهزة الأمن عن الحفاظ على النظام العام على نحو كاف.[116] وفي 10 أبريل/نيسان، أمر النائب العام بتوقيف الرئيس السابق حسني مبارك مدة 15 يوماً على ذمة التحقيق بالعلاقة مع تهم مختلفة تشمل تورطه المزعوم في إطلاق النار على المحتجين.[117]

وفضلاً عن هذه القضايا البارزة، استدعت النيابة العامة عدة ضباط شرطة متهمين باستخدام القوة المميتة ضد المحتجين، بمن فيهم متهمون بممارسة العنف ضد المحتجين أمام «قسم شرطة الرمل 2» و«قسم شرطة محرّم بك» في الإسكندرية.[118] ويحقق النائب العام أيضاً في مزاعم بأن أعضاء في «الحزب الوطني الديمقراطي» كانوا ضالعين بشكل مباشر في التحريض على العنف ضد المحتجين المناهضين للحكومة في ميدان التحرير في 2 فبراير/شباط، وأمر بتوقيف رئيس مجلس الشعب السابق، فتحي سرور، بالعلاقة مع هذه المزاعم.[119]

إن منظمة العفو الدولية تدعو السلطات المصرية إلى إجراء تحقيقات وافية وغير منحازة ومستقلة في جميع قضايا انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت أثناء الاحتجاجات، دونما تمييز، وحتى في حالات عدم تقدم الأهالي بشكاوى رسمية إلى السلطات، وإلى ضمان تقديم جميع المسؤولين عن هذه الانتهاكات إلى ساحة العدالة.

جبر الضرر وضمانات عدم التكرار

اتخذت السلطات المصرية خطوات نحو توفير بعض أشكال جبر الضرر لفئات معينة من الضحايا. بيد أن أشكال جبر الضرر التي عُرضت اقتصرت على التعويضات المالية وعلى بعض أشكال إعادة التأهيل الصحي، بينما جرى استثناء بعض فئات الضحايا.

ففي 16 فبراير/شباط، صرح رئيس الوزراء السابق، أحمد شفيق، بأنه سوف يتم منح أقرباء «شهداء ثورة 25 يناير» معاشاً شهرياً بقيمة 1,500 جنيه مصري (250 دولاراً أمريكياً) أو دفعة واحدة بقيمة 50,000 جنيه مصري (8,400 دولار أمريكي)، في حال عدم وجود معالين من قبل الضحية.[120] وأصدرت وزارة المالية تعليمات إجرائية إضافية للعائلات الراغبة في الحصول على مثل هذه المعاشات، فوجهتهم نحو «مديرية المعاشات الاستثنائية» في القاهرة كي يقدموا إثباتات على هويتهم والقرابة مع الضحية وشهادة الوفاة ذات الصلة.[121] وشددت الوزارة على أنه يتعين تصديق شهادة الوفاة من قبل النيابة العامة لإثبات أن الشخص قد توفي أثناء الاحتجاجات المناهضة للحكومة. وفي 29 مارس/آذار، أعلنت الوزارة أنها قد تلقت 334 طلب تعويض من أسر ضحايا، وأنها قد وزعت أموالاً على 22 أسرة في احتفال لتكريم تضحيات الضحايا.[122]

إن منظمة العفو الدولية، بينما ترحب بالاعتراف بحق أسر الضحايا بالتعويض المالي، تشعر ببواعث قلق عدة فيما يتعلق بمقترحات التعويض. فلجميع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان الحق في التعويض المالي دونما تمييز. بيد أن مبلغ التعويض المالي الممنوح يجب أن يأخذ في الحسبان، على وجه الدقة، مدى

جسامة الانتهاك والضرر الذي لحق، كما ينبغي أن يقوم على معايير موضوعية لا تميز، سواء من حيث طبيعتها أو عند تطبيقها. وبالاتساق مع «المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي»، ينبغي أن يقدَّم التعويض عن أي أضرار قابلة للتقييم من الناحية الاقتصادية، حسب الاقتضاء وبما يتناسب مع مدى جسامة الانتهاك وظروف كل قضية على حدة، من قبيل:

«(أ) الضرر البدني أو العقلي؛ (ب) الفرص الضائعة، بما فيها فرص العمل والتعليم والمنافع الاجتماعية؛ (ج) الأضرار المادية وخسائر الإيرادات، بما فيها خسائر الإيرادات المحتملة؛ (د) الضرر المعنوي؛ (هـ) التكاليف المترتبة على المساعدة القانونية أو مساعدة الخبراء والأدوية والخدمات الطبية والنفسية والاجتماعية».[123]

وعند منح التعويضات المالية لأهالي الضحايا، لا بد من اتخاذ اعتبارات بعينها في الحسبان، ولا سيما ما إذا كان الشخص الذي قتل هو المعيل الوحيد لأسرته، وعدد من يعيلهم.

وتساور منظمة العفو الدولية بواعث قلق أيضاً من عدم كفاية المعلومات والعون المقدمين إلى المنتفعين المحتملين من التعويضات أثناء سعيهم إلى المطالبة بها. فعلى سبيل المثال، اشتكى العديد من أسر القتلى لمنظمة العفو الدولية من أنهم قد تلقوا معلومات متضاربة من الأجهزة البيروقراطية للحكومة فيما يخص الوثائق اللازمة للمطالبة بالتعويض. حيث أبلغت إحدى عائلات بني سويف منظمة العفو أنه وبالرغم من حصولها على شهادة وفاة وتقرير طبي يؤكدان أنها قد فقدت أحد أحبائها نتيجة لإصابته «بطلق ناري» في يوم المظاهرات، طُلب من العائلة إحضار تقرير صادر عن الشرطة يؤكد أن العائلة قد أبلغت عن «الجريمة». إن على السلطات المصرية أن تتصل بنفسها بجميع الأفراد ممن يحق لهم التعويض، ولا سيما من يعيشون في مناطق نائية، كي تضمن إبلاغهم بحقوقهم وبالإجراءات الواجب اتباعها لتسلم التعويض. ويتعين اتخاذ هذه التدابير على وجه السرعة، نظراً لأن العديد من الأسر تعاني من تواضع الإمكانات، ناهيك عما لحق بها من معاناة لخسارتها أحد أحبائها، واحتمال كونها قد فقدت المعيل الوحيد للأسرة.

وتساور منظمة العفو الدولية بواعث قلق كذلك من أن أسماء ضحايا آخرين لانتهاكات لحقوق الإنسان لم تدرج في مقترحات التعويض المالي. وعلى سبيل المثال، ينبغي الاعتراف بحق الأشخاص الذين عانوا من ضرر بدني خطير وكذلك من أضرار مادية بسبب خسارتهم مداخيلهم كنتيجة مباشرة للإصابة في الحصول على التعويض المالي، بحسب الاقتضاء وعلى نحو متناسب مع جسامة الانتهاكات والأذى الذي لحق بهم. وينبغي لمثل هذا التعويض أن يكون مكمِّلاً لما أكدته وزارة الصحة والسكان من أن الحكومة سوف تغطي جميع نفقات العلاج بالنسبة لمن أصيبوا في سياق الاحتجاجات.[124] وفضلاً عن ذلك، ينبغي توفير خدمات إعادة تأهيل الضحايا ممن لحقت بهم إصابات بصورة مجانية وفق أعلى مستويات العلاج الطبي المتوافرة، ولا سيما من لحقت بهم إعاقات بسبب إصاباتهم، كمن فقدوا إحدى عينيهم أو أصيبوا بشلل دائم. وبينما نُقل عن مسؤولين في وزارة التضامن الاجتماعي قولهم إنه تجري دراسة مقترحات بتقديم التعويض المالي لمن «تضرروا» أثناء «ثورة 25 يناير»،[125] فإن منظمة العفو الدولية، وبحسب ما حصلت عليه من معلومات مؤكدة، ليست على علم بأن أي خطوات ملموسة قد اتخذت للوفاء بهذه الوعود.

ويتعين كذلك تقديم التعويضات إلى ضحايا انتهاكات أخرى لحقوق الإنسان كالتعذيب، وإلى عائلات ضحايا القتل غير القانوني أثناء الاضطرابات في السجون، وذلك طبقاً لالتزامات مصر الدولية في تقديم الجبر الكافي إلى جميع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، بلا تمييز.

إن اللجنة الوطنية قد أوصت فعلاً بأن يتلقى ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وعائلاتهم التعويض، بما في ذلك التعويض «المادي والطبي والنفسي والمساعدة الاجتماعية» – دون أن تحدد ما يمكن أن تعنيه هذه

المساعدة في الواقع العملي. ومن حق الضحايا الحصول على الجبر الكافي، بما في ذلك، ودون حصر، التعويض المالي، طبقاً «للمبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي». فإلى جانب تدابير رد الاعتبار وإعادة التأهيل والتعويض والترضية، ثمة طيف عريض من أشكال الجبر الأخرى التي ينبغي أن تقدم للضحايا.

ولا بد أن تشمل هذه تدابير لمنع تكرار الانتهاكات التي ارتكبت مرة أخرى، ومن ذلك، إصلاح القوانين والإجراءات والممارسات الإدارية؛ وغربلة أجهزة الشرطة والأمن لاستثناء الجناة المشتبه فيهم من البقاء في مناصبهم أو من اختراق هذه الأجهزة؛ وتحصين النظام القضائي؛ وتعزيز التربية على حقوق الإنسان.

خاتمـة وتوصيـات

شكَّل تفشي الإفلات من العقاب على الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان علامة مميزة للمشهد السياسي في مصر على مدى السنوات الثلاثين الماضية، وأدى إلى فقدان الثقة بالمؤسسات العامة وحكم القانون في صفوف المواطنين المصريين العاديين. وفي الحقيقة، نظرَ المصريون إلى المؤسسات الوطنية على أنها تمثل عقبات في سبيل تمتعهم بحقوق الإنسان، وليست ضامنة للتمتع بتلك الحقوق. وأمام السلطات المصرية اليوم فرصة نادرة لإعادة بناء ثقة الشعب عن طريق احترام بسالة الذين وقفوا ضد عقود من القمع والفقر والفساد وانتهاكات حقوق الإنسان.

وكانت الأيام الثمانية عشر الاستثنائية التي أطاحت بحسني مبارك مشوبةً بانتهاكات حقوق الإنسان على أيدي نظام سياسي استخدم جميع الأسلحة المتوفرة في ترسانته من أجل التشبث بالبقاء. وفي الوقت الذي ربما كان يمكن خسران المعركة، فقد ربحها الشعب بثمن باهظ. إذ قُتل مئات الأشخاص بصورة غير مشروعة، وأُصيب آلاف آخرون بجروح، ولحقت ببعضهم إصابات مستديمة على ما يبدو، وتعرض العديد منهم للتعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة، بعضها على أيدي الجيش. إن الحكام الجدد لمصر يؤدون التحية إلى أولئك الذين بذلوا التضحيات من أجل «ثورة 25 يناير»، ولكن التحية الحقيقية تكون بضمان تقديم جميع الأشخاص المسؤولين عن تلك الانتهاكات إلى ساحة العدالة، وحصول جميع الضحايا على جبر الضرر، وضمان عدم تكرار مثل تلك الانتهاكات.

وقدمت منظمة العفو الدولية مجموعة شاملة من التوصيات إلى السلطات المصرية الجديدة في تقريرها المعنون بـ «جدول أعمال حقوق الإنسان من أجل التغيير»[126]، تهدف إلى إجراء إصلاحات أساسية وطويلة الأجل في مصر من أجل القطع مع الإرث الطويل لانتهاكات حقوق الإنسان، وبناء نظام سياسي جديد يقوم على احترام حكم القانون وحقوق الإنسان. وهذا يشمل إنشاء لجنة تحقيق أو أية آليات مماثلة، للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت إبان فترة حكم الرئيس السابق حسني مبارك برمتها. وينبغي السماح للجنة التحقيق بالوصول إلى كافة المعلومات ذات الصلة، بما فيها الأرشيف، والتمتع بسلطة إجبار الشهود، بمن فيهم المسؤولون الحاليون والسابقون، على الإدلاء بشهاداتهم، وذلك من أجل الكشف عن حقيقة ماضي مصر، ومن ثم إعلانها على الملأ. وينبغي أن تتمثل مهمتها الرئيسية في صوغ التوصيات الرامية إلى وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان ومنع ارتكابها؛ وضمان إحقاق الحقيقة والعدالة وجبر الضرر لجميع الضحايا.

وللتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان التي اقتُرفت بشكل خاص في سياق « ثورة 25 يناير»، فإن منظمة العفو الدولية تقدم التوصيات التالية إلى السلطات المصرية:

إلى السلطات المصرية:

- إجراء تحقيقات كاملة ومحايدة ومستقلة في جميع حالات انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت في سياق « ثورة 25 يناير»، ومنها الاستخدام المفرط للقوة؛ والاعتقال التعسفي وممارسة التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة، بما فيها تلك التي وقعت على أيدي أفراد القوات المسلحة؛ وعمليات قتل وتعذيب السجناء. وضمان أن تشمل تلك التحقيقات الانتهاكات التي ارتُكبت خارج المراكز الحضرية الرئيسية، وخاصة المناطق الواقعة في صعيد مصر وفي المستوطنات غير الرسمية في مصر؛

- ضمان السماح للضحايا وعائلات القتلى وممثليهم القانونيين بحرية الوصول إلى كافة المعلومات ذات الصلة «باللجنة القومية للتحقيق وتقصي الحقائق بشأن أحداث ثورة 25 يناير» وبتحقيقات النائب العام، وإحاطتهم علماً بالآليات التي تمكِّنهم من تقديم الأدلة.

- نشر النتائج الكاملة التي تتوصل إليها « اللجنة القومية للتحقيق وتقصي الحقائق بشأن أحداث ثورة 25 يناير»، بما في ذلك نشر قائمة كاملة بأسماء جميع الأشخاص الذين قُتلوا أثناء الاضطرابات وملابسات وفاتهم.

- ضمان ألا يتم التلاعب بأية أدلة على وقوع انتهاكات حقوق الإنسان أو إتلافها، بما فيها الأدلة المتعلقة بعمليات القتل غير القانوني، وأن تستخدم التحقيقات في جميع عمليات القتل الأساليب المنصوص عليها في «مبادئ الأمم المتحدة بشأن المنع والتقصي الفعالين للإعدام خارج نطاق القانون والإعدام التعسفي وبإجراءات موجزة».

- ضمان نشر النتائج التي تتوصل إليها اللجنة القومية، بما فيها قائمة كاملة بأسماء القتلى الذين سقطوا في الاضطرابات، ونشر التوصيات التي تقدمها بشكل رسمي وتوزيعها على نطاق واسع بلا تأخير غير مبرَّر، بما في ذلك من خلال إصدار تقرير كتابي يبين نتائج التحقيق بالتفصيل.

- ضمان توفير الحماية الكافية من الانتقام أو أي شكل آخر من أشكال الترهيب لكل شخص يقدم معلومات إلى جهات التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان.

- اتخاذ تدابير خاصة لمساعدة الضحايا وعائلاتهم وممثليهم القانونيين في الحصول على معلومات بشأن التحقيق وعلى طرح آرائهم وبواعث قلقهم، وتوثيق حالاتهم والمشاركة في الشهادات أو الإدلاء بها.

- ضمان تزويد عائلات القتلى بتقارير الطب الشرعي وبشهادات طبية وأية أدلة أو معلومات أخرى تكون ضرورية لتوضيح ملابسات وأسباب وفاة أقربائهم.

- إنشاء نظام تدقيق يكفل عدم بقاء المسؤولين وغيرهم من الأشخاص، ممن تتوفر أدلة على ارتكابهم انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، في مناصب يمكنهم من خلالها أن يكرروا ارتكاب تلك الانتهاكات، أو عدم تعيينهم في مثل تلك المناصب إلى حين إعلان نتائج التحقيق.

- تقديم جميع المسؤولين جنائياً عن عمليات القتل غير القانوني لأشخاص وعن وإلحاق إصابات بهم نتيجة للاستخدام المفرط والتعسفي للقوة في عمليات ضبط الأمن في المظاهرات أو في السجون، بمن فيهم أولئك الذين ارتكبوا الانتهاكات أو أمروا بارتكابها، إلى ساحة العدالة في إجراءات محاكمة تفي بالمعايير الدولية للمحاكمات العادلة، بدون اللجوء إلى عقوبة الإعدام.

- التحقيق في جميع مزاعم التعذيب أو غيره من ضروب إساءة المعاملة، بما يتماشى مع المبادئ المتعلقة بالتحقيق والتوثيق الفعالين للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية

أو المهينة، حتى لو لم تُقدم أية شكاوى رسمية؛ وتقديم جميع المسؤولين عنها إلى العدالة؛ وتوفير جبر الضرر الكافي للضحايا.

- إدانة التعذيب وإساءة المعاملة علناً؛ وضمان وقف هذه الممارسات، وضمان أن يوضَّح لجميع أفراد الأمن الذين لهم علاقة بالتوقيف والاحتجاز والاستجواب بأنه لن يتم التسامح مع أفعال التعذيب وإساءة المعاملة مهما كانت الظروف.

- إنشاء آلية تتيح القيام بزيارات إلزامية مستقلة وغير مقيَّدة وغير معلنة مسبقاً إلى جميع أماكن الاعتقال، بما فيها مرافق الأمن الوطني والمرافق العسكرية (و تشمل الزيارات إجراء مقابلات سرية مع أي معتقلين تختارهم الهيئة التي تقوم بالزيارة).

- ضمان تأهيل جميع الجرحى وفقاً لأرفع معايير المعالجة الطبية بدون أن يترتب عليهم دفع أية نفقات، ولا سيما بالنسبة للأشخاص الذين يعانون من إعاقات نتيجةً للإصابات التي لحقت بهم.

- تقديم تعويضات مالية وغيرها من أشكال جبر الضرر لجميع ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان، بحيث تكون ملائمة ومتناسبة مع خطورة الانتهاك والأذى الذي لحق بهم وظروف حالاتهم، بما في ذلك تغطية جميع التكاليف الطبية للأشخاص الذين جُرحوا أثناء المظاهرات كنتيجة للاستخدام المفرط للقوة أو غيرها من الانتهاكات على أيدي أفراد قوات الأمن.

- ضمان توفير المعلومات والمساعدات الكافية للمستفيدين المحتملين الذين يطالبون بتعويضات مالية.

- إصدار اعتذار رسمي على أعلى مستوى في الدولة لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

- نشر وتوزيع القواعد والأنظمة المتعلقة باستخدام القوة من قبل قوات الأمن، بما فيها الجيش، وذلك في شكل ميسَّر للجمهور.

- ضمان أن يتصرف أفراد قوات الأمن والموظفون المكلفون بتنفيذ القوانين بما يتماشى مع مدونة قواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، والمبادئ الأساسية للأمم المتحدة بشأن استخدام القوة والأسلحة النارية من قبل الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين، وذلك بإصدار تعليمات واضحة مفادها أنه لا يجوز استخدام القوة إلا عندما يكون ذلك ضرورياً تماماً، وإلى الحد الذي تقتضيه تأديتهم لواجباتهم فقط، ولا يجوز استخدام القوة المميتة إلا إذا كان لا مناص من استخدامها لحماية أرواحهم أو أرواح الآخرين بشكل صارم.

- إجراء مراجعة أساسية لجميع الهيئات المكلفة بالأمن وتنفيذ القوانين، وإعلان هيكل واضح لفروع أجهزة الأمن المختلفة، مع تسلسل واضح للهرم القيادي، وتطبيق المساءلة التامة بموجب القانون.

- ضمان عدم منح «قطاع الأمن الوطني» الذي أُنشئ حديثاً سلطات القبض على الأشخاص واحتجازهم بمعزل عن العالم الخارجي ووضعه تحت الإشراف القضائي بشكل راسخ.

- رفع حالة الطوارئ فوراً وإلغاء جميع أحكام قانون الطوارئ التي تكرس انتهاكات حقوق الإنسان. ويتعين على الدولة عدم اعتقال الأشخاص تعسفياً أو تعذيبهم أو التورط في أية أعمال انتقامية ضدهم أو حرمانهم من الحق في محاكمات عادلة.

- إلغاء محاكمات المدنيين أمام المحاكم العسكرية ومحاكم الطوارئ، والوقف الفوري لجميع محاكمات المدنيين أمام المحاكم العسكرية، وإطلاق سراحهم أو نقلهم إلى محاكم مدنية لتوفير محاكمات عادلة لهم.

- إطلاق سراح جميع المعتقلين لا لشيء إلا بسبب ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التجمع والتعبير، بمن فيهم الأشخاص الذين أدانتهم محاكم عسكرية؛ واحترام الحق في حرية التجمع والتعبير، بما في ذلك عن طريق حماية حرية طلب على المعلومات والأفكار بجميع أنواعها وتلقيها ونقلها، بغض النظر عن الحدود، ومن خلال أية وسيلة إعلامية؛ وبالامتناع عن فرض أية قيود غير واجبة على خدمات الإنترنت والاتصالات بالهواتف الخليوية.

التصديق على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

الهوامش

(1) راجع «المصري اليوم» بتاريخ 4 إبريل/نيسان 2011:»الصحة»: شهداء الثورة 384 في مستشفياتنا فقط و840 في المستشفيات الجامعية والخاصة والشرطة «. http://www.almasry-alyoum.com/article2.aspx?ArticleID=292503. تاريخ الاطلاع: 28 إبريل/نيسان 2011.

(2) في الطبعة الإنجليزية: الهجاء الإنجليزي لأسماء الأماكن في مصر مأخوذ من خريطة شركة القاهرة للأعمال الهندسية والفنية، أما الأماكن الواقعة في القاهرة الكبرى تحديداً فمأخوذة من خرائط دار الكتب.

(3) راجع تقرير منظمة العفو الدولية: «مصر: جدول أعمال حقوق الإنسان من أجل التغيير» (رقم الوثيقة: MDE 12/015/2011)، 10 فبراير/شباط 2011: http://amnesty.org/en/library/info/MDE12/015/2011/ar. تاريخ الاطلاع: 28 إبريل/نيسان 2011.

(4) صحيفة الإندبندنت – محمد حسنين هيكل: «كنت متأكداً أن بلادي ستنفجر غير أن الجيل الجديد أكثر منا حكمة» 15 فبراير/شباط 2011: http://www.independent.co.uk/news/world/africa/mohamed-heikal-i-was-sure-my-country-would-explode-but-the-young-are-wiser-than-us-2215070.html تاريخ الاطلاع: 28 إبريل/نيسان 2011.

(5) راجع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة – تقرير التنمية البشرية العربية لعام 2009 – تحديات الأمن الإنساني في الدول العربية. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة – 2009 ص 12. راجع أيضاً الأسوشيتد برس «مصر بقيادة مبارك تستهدف نمواً سنوياً يصل إلى 8 بالمئة» بتاريخ 25 ديسمبر 2010: http://news.yahoo.com/s/ap/20101225/ap_on_re_mi_ea/ml_egypt_mubarak وراجع أيضاً وكالة الأنباء الفرنسية http://www.france24.com/en/20110125-egypt-braces-nationwide-protests، تاريخ الاطلاع: 28 إبريل/نيسان 2011.

(6) هذا التقييم صادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في مصر، على الرغم من تفاوت الأرقام الرسمية.

(7) صحيفة «اليوم السابع» – «أبو النجا: ديون مصر تحت السيطرة» بتاريخ 14 يناير/كانون الثاني 2011.

(8) راجع تقرير منظمة الشفافية الدولي عن الفساد لعام 2010 على الرابط:
http://www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi/2010/results

(9) المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية «التوازن العسكري في 2010» – 2010، ص. 250.

(10) القانون رقم 162 لسنة 1958.

(11) راجع على سبيل المثال: منظمة العفو الدولية – «مصر: تكميم المجتمع المدني» (رقم الوثيقة MDE 12/021/2000) بتاريخ 18 سبتمبر/أيلول 2000: http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE12/021/2000/en، تاريخ الاطلاع 28 إبريل/نيسان 2011 – وراجع: منظمة العفو الدولية – «مصر: يتعين على الحكومة الإفراج الفوري عن مسعد أبو فجر وكريم عامر» (رقم الوثيقة MDE 12/02/2009) بتاريخ 22 يوليو/تموز 2009: http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE12/029/2009/en تاريخ الاطلاع 28 إبريل/نيسان 2011 – وراجع أيضاً: منظمة العفو الدولية – «مصر: منظمة العفو الدولية تناشد الحكومة رفع حالة الطوارئ وضمان حرية التعبير والتجمع وتكوين الجمعيات» (رقم الوثيقة MDE 12/024/2010) بتاريخ 11 يونيو/حزيران 2010: http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE12/024/2010/en تاريخ الاطلاع 28 إبريل/نيسان 2011.

(12) راجع الحاشية رقم 12.

(13) منظمة العفو الدولية: «مصر: التعديلات الدستورية المقترحة تمثل أكبر إهدار لحقوق الإنسان على مدى 26 عاماً» (رقم الوثيقة: MDE 12/008/2007)، 18 مارس/آذار 2007: http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE12/008/2007/en تاريخ الاطلاع: 28 إبريل/نيسان 2011.

(14) منظمة العفو الدولية: «مصر: تقويض العدالة: محاكمات المدنيين أمام المحاكم العسكرية» (رقم الوثيقة: MDE 12/022/2007) بتاريخ 2 أغسطس/آب 2007: http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE12/022/2007/en تاريخ الاطلاع: 28 إبريل/نيسان 2011، ومنظمة العفو الدولية: «مصر: استمرار حملة القمع ضد الإخوان المسلمين» (رقم الوثيقة: MDE 12/028/2007) بتاريخ 30 أغسطس/آب 2007: http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE12/028/2007/en تاريخ الاطلاع: 28 إبريل/نيسان 2011.

(15) الصلاحيات الأخرى كما حددتها المادة 3 من قانون الطوارئ (القانون 162 لسنة 1958 وتعديلاته) هي: «(2) الأمر بمراقبة الرسائل أيا كان نوعها ومراقبة الصحف والنشرات والمطبوعات والمحررات والرسوم وكافة وسائل التعبير والدعاية والإعلان قبل نشرها وضبطها ومصادرتها وإغلاق أماكن طباعتها. (3) تحديد مواعيد فتح المحال العامة وإغلاقها، وكذلك الأمر بإغلاق هذه المحال كلها أو بعضها. (4) الاستيلاء على أي منقول أو عقار والأمر بفرض الحراسة على الشركات والمؤسسات وكذلك تأجيل أداء الديون والالتزامات المستحقة والتي تستحق على ما يستولى عليه أو على ما تفرض عليه الحراسة. (5) سحب التراخيص بالأسلحة أو الذخائر أو المواد القابلة للانفجار أو المفرقعات على اختلاف أنواعها والأمر بتسليمها وضبطها وإغلاق مخازن الأسلحة. (6) إخلاء بعض المناطق أو عزلها وتنظيم وسائل النقل وحصر المواصلات وتحديدها بين المناطق المختلفة».

(16) تتضمن أمثلة من حملة منظمة العفو الدولية حول قضية خالد سعيد: «ينبغي التحقيق في مقتل شاب بوحشية على يد الشرطة» (رقم الوثيقة MDE 01/192/2010) بتاريخ 14 يونيو/حزيران 2010: http://www.amnesty.org/en/for-media/press-releases/egypt-brutal-police-killing-young-man-must-be-investigated-2010-06-14 تاريخ الاطلاع: 28 إبريل/نيسان 2011، «مصر: ينبغي حماية الشهود ووقف اثنين من أفراد الشرطة عن العمل» رقم الوثيقة: MDE 12/023/2010) بتاريخ 15 يونيو/حزيران 2010: http://amnesty.org/en/library/asset/MDE12/023/2010/en/298b4553-f7a3-4321-bd13-7a735cba5084/mde120232010en.html تاريخ الاطلاع: 28 إبريل/نيسان 2011.

(17) موقع المجموعة على الرابط: http://www.facebook.com/ElShaheeed

(18) منظمة العفو الدولية – «مصر: يجب الكف عن تخويف الصحفيين والمتظاهرين المسالمين والاعتداء عليهم»

(رقم الوثيقة: MDE 12/025/2005 بتاريخ 7 يونيو/حزيران 2005: http://www.amnesty.org/en/library/asset/MDE12/025/2005/en/8eaca4ea-d4de-11dd-8a23-d58a49c0d652/mde120252005en.html تاريخ الاطلاع: 28 إبريل/نيسان 2011. راجع أيضاً: منظمة «هيومن رايتس ووتش»: «مصر: قوات الأمن المصرية تهاجم المتظاهرين المعارضين» بتاريخ 1 أغسطس/آب 2005: http://www.hrw.org/en/news/2005/08/01/egypt-security-forces-attack-opposition-demonstrators، تاريخ الاطلاع: 28 إبريل/نيسان 2011.

(19) منظمة «هيومن رايتس ووتش»: «مصر: الشرطة تضرب ناشطين مؤيدين للديمقراطية بعنف» بتاريخ 30 مايو/أيار2006: http://www.hrw.org/en/news/2006/05/30/egypt-police-severely-beat-pro-democracy-activists تاريخ الاطلاع: 28 إبريل/نيسان 2011.

(20) منظمة العفو الدولية – «مصر: الإجراءات التأديبية ضد القضاة تُعتبر تحدياً لاستقلال القضاء» (رقم الوثيقة: MDE 12/007/2006) بتاريخ 27 إبريل/نيسان 2006: http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE12/007/2006/en تاريخ الاطلاع: 28 إبريل/نيسان 2011.

(21) منظمة العفو الدولية – «مصر: إلقاء القبض على قادة حركة كفاية، ومطلوب التحقيق في أعمال القتل التي ارتكبتها الشرطة» (رقم الوثيقة: MDE 12/006/2008) بتاريخ 11 إبريل/نيسان 2008: http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE12/006/2008/en تاريخ الاطلاع: 28 إبريل/نيسان 2011.

(22) منظمة العفو الدولية – «محكمة الطوارئ في مصر تحكم بالسجن على 22 شخصاً بعد محاكمة جائرة» بتاريخ 16 ديسمبر/كانون الأول 2008: http://www.amnesty.org/en/news-and-updates/news/emergency-court-jails-22-egypt-20081216

(23) منظمة العفو الدولية – دُفنوا أحياء: سكان المناطق العشوائية في القاهرة بين فكي الفقر والإهمال (رقم الوثيقة: MDE 12/009/2009) بتاريخ 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2009: http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE12/009/2009/en تاريخ الاطلاع: 28 إبريل/نيسان 2011

(24) منظمة العفو الدولية – «يجب على السلطات المصرية الإفراج عن المحتجين السلميين» بتاريخ 7 إبريل/نيسان 2009: http://www.amnesty.org/en/news-and-updates/news/egyptian-authorities-urged-release-peaceful-protestors-20090407

(25) لمزيد من المعلومات راجع منظمة العفو الدولية «شعارات في مهب الريح: بواعث القلق بشأن حقوق الإنسان عشية انتخابات مجلس الشعب» (رقم الوثيقة: MDE 12/32/2010) بتاريخ 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2010: http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE12/032/2010/en تاريخ الاطلاع: 28 إبريل/نيسان 2011.

(26) منظمة العفو الدولية – «يجب على مصر وقف مضايقة الشرطة لعائلة المعتقل المتوفي» بتاريخ 11 يناير/كانون الثاني 2011: http://www.amnesty.org/en/news-and-updates/egypt-must-stop-police-intimidation-dead-detainee%E2%80%99s-family-2011-01-11

(27) لمزيد من المعلومات راجع الفصل الخامس وأيضاً منظمة العفو الدولية – تحرك عاجل: «اعتقال نشطاء حقوق الإنسان في مصر» (رقم الوثيقة: MDE 1/008/2011) بتاريخ 3 فبراير/شباط 2011: http://www.amnesty.org/en/library/asset/MDE12/008/2011/en/6daf65e2-0f72-41ea-9cae661d5381f6d17/mde120082011en.html

(28) راجع على سبيل المثال صحيفة «المصري اليوم» «وزارة الخارجية المصرية تدافع عن عرض لتشويه الانتفاضة» بتاريخ 15 فبراير/شباط 2011.

(29) الأسوشيتدبرس – «فودافون: الحكومة أرغمتنا على إرسال رسائل نصية» 3 فبراير/شباط 2011: http://news.yahoo.com/s/ap/20110203/ap_on_hi_te/eu_egypt_cell_phones

(30) راجع على سبيل المثال صحيفة الغارديان: «مصر تقمع الصحفيين الأجانب»، 4 فبراير/شباط 2011: http://www.guardian.co.uk/world/2011/feb/03/egypt-media-crackdown-foreign-journalists تاريخ الاطلاع: 28 إبريل/نيسان 2011.

(31) رويترز: «سليمان يرفض التدخل الأجنبي في الشأن المصري»، 3 فبراير/شباط 2011.

(32) أكبر أربع شركات مقدمة لخدمة الإنترنت هي اتصالات مصر ولينك مصر والمصرية للاتصالات وفودافون/راية، وقد أوقفت عملياتها على الفور، ولكن شركة أصغر للإنترنت وهي مجموعة شركات نور ظلت تعمل حتى 31 يناير/كانون الثاني 2011 وعندها ألغت خدمتها.

(33) راجع التصريحات: فودافون مصر – 28 يناير/كانون الثاني 2011: http://www.vodafone.com/content/index/press/press_statements/statement_on_egypt.html

(34) راجع التصريحات: فودافون مصر – 3 فبراير/شباط 2011: http://www.vodafone.com/content/index/press/press_statements/statement_on_egypt.html

(35) الجزيرة: مصر تغلق مكتب الجزيرة» بتاريخ 30 يناير/كانون الثاني 2011: http://english.aljazeera.net/news/middleeast/2011/01/201113085252994161.html تاريخ الاطلاع 28 إبريل/نيسان 2011.

(36) رويترز: «البلطجية يدمرون مكتب الجزيرة بالقاهرة» – 4 فبراير/شباط 2011: http://www.reuters.com/article/2011/02/04/us-egypt-jazeera-idUSTRE7133ZI20110204 تاريخ الاطلاع 28 إبريل/نيسان 2011.

(37) رويترز: «القمر الصناعي المصري يعيد إشارة بث الجزيرة» – 9 فبراير/شباط 2011: http://in.reuters.com/article/2011/02/09/idINIndia-54765720110209 تاريخ الاطلاع: 28 إبريل/نيسان 2011.

(38) منظمة العفو الدولية: «الحكومة المصرية تواصل قمع وسائل الإعلام» بتاريخ 31 يناير/كانون الثاني 2011- http://www.amnesty.org/en/news-and-updates/egypt-continues-crackdown-media-2011-01-31 تاريخ الاطلاع: 28 إبريل/نيسان 2011.

(39) راجع على سبيل المثال لجنة حماية الصحفيين، «مبارك يكثف من هجماته على الصحافة باستخدام القوة والاعتقال» بتاريخ 3 فبراير/شباط 2011: http://cpj.org/2011/02/mubarak-intensifies-press-attacks-with-assaults-de.php تاريخ الاطلاع: 28 إبريل/نيسان 2011، وكذلك صحفيون بلا حدود: «حساب الحالات المستخدمة ضد الصحفيين» بتاريخ 4 فبراير/شباط 2011: http://en.rsf.org/egypt-tally-of-cases-of-abuses-against-04-02-2011,39487.html تاريخ الاطلاع: 28 إبريل/نيسان 2011.

(40) راجع صحيفة الغارديان – «مؤيدو حسني مبارك يهاجمون الصحفيين الأجانب في مصر» – بتاريخ 2 فبراير/شباط 2011: http://www.guardian.co.uk/world/2011/feb/02/hosni-mubarak-supporters-

attack-foreign-ournalists?INTCMP=ILCNETTXT3487 تاريخ الاطلاع: 28 إبريل/نيسان 2011.

(41) المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية– «الطبقة العاملة في مصر تضيف قلباً اجتماعياً للثورة المصرية» (جاري إعداده باللغة العربية) بتاريخ 10 فبراير/شباط 2011: http://ecesr.com/?p=2917 تاريخ الاطلاع: 28 إبريل/نيسان 2011.

(42) راجع صحيفة «المصري اليوم» – ««الصحة»: شهداء الثورة 384 في مستشفياتنا فقط و 840 في المستشفيات الجامعية والخاصة والشرطة» بتاريخ 4 إبريل/نيسان 2011، http://www.almasry-alyoum.com/article2.aspx?ArticleID=292503&issueID=2095 وأيضاً «الصحة: التقرير الأولى لعدد الشهداء والمصابين في أحداث ثورة 25 يناير» بتاريخ 22 فبراير/شباط 2011: http://www.mohp.gov.eg/mediacenter/bayena3lamy/Detail.aspx?id=535 تاريخ الاطلاع: 28 إبريل/نيسان 2011.

(43) المنتدى الاقتصادي العالمي – تقرير الفجوة بين النوعين في العالم لعام 2010 – 2010 – ص. 126-127: http://www3.weforum.org/docs/WEF_GenderGap_Report_2010.pdf تاريخ الاطلاع: 28 إبريل/نيسان 2011.

(44) منظمة العفو الدولية – ««فحوص عذرية» إجبارية للمحتجات المصريات» (رقم الوثيقة: PRE 01/152/2011) بتاريخ 23 مارس/آذار 2011: http://www.amnesty.org/en/for-media/press-releases/egyptian-women-protesters-forced-take-%E2%80%98virginity-tests%E2%80%99-2011-03-23

(45) البيان السادس الصادر عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة بتاريخ 14 فبراير/شباط 2011.

(46) منظمة العفو الدولية – «حان وقت العدالة: نظام الاعتقال البغيض في مصر» (رقم الوثيقة: MDE 12/029/2011) بتاريخ 20 إبريل/نيسان 2011: http://www.amnesty.org/en/library/asset/MDE12/029/2011/en/3c835ce6-8d5e-4103-9d7b-6bc75202b31c/mde120292011en.pdf تاريخ الاطلاع: 28 إبريل/نيسان 2011.

(47) منظمة العفو الدولية – «يجب عدم ترهيب أو مضايقة الناخبين في استفتاء مصر» بتاريخ 19 مارس/آذار 2011: www.amnesty.org/en/for-media/press-releases/egyptian-referendum-voters-must-not-be-harassed-or-intimidated-2011-03-19

(48) المادة 21 من «العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية».

(49) المواد المتعلقة بهذا الشأن من «المبادئ الأساسية الخاصة باستخدام القوة والأسلحة النارية من جانب الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون» هي المادة 3، ونصها: «ينبغي إجراء تقييم دقيق لتطوير ووزع الأسلحة المعطلة للحركة وغير المميتة بغرض التقليل إلى أدنى حد ممكن من تعريض الأشخاص غير المعنيين للخطر، كما ينبغي مراقبة استخدام هذه الأسلحة بعناية»؛ والمادة 5، ونصها: «في الحالات التي لا مناص فيها من الاستخدام المشروع للقوى أو الأسلحة النارية، يتعين على الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين مراعاة ما يلي: (أ) ممارسة ضبط النفس في استخدام القوى والتصرف بطريقة تتناسب مع خطورة الجرم والهدف المشروع المراد تحقيقه، (ب) تقليل الضرر والإصابة، واحترام وصون حياة الإنسان، (ج) التكفل بتقديم المساعدة والإسعافات الطبية في أقرب وقت ممكن إلى الشخص المصاب أو المتضرر، (د) التكفل بإشعار الأقرباء أو الأصدقاء المقربين للشخص المصاب أو المتضرر، في أقرب وقت ممكن»؛ والمادة 9، ونصها: «يتعين على الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين استخدام أسلحة نارية ضد الأفراد في حالات الدفاع عن النفس، أو لدفع خطر محدق يهدد الآخرين بالموت أو بإصابة خطيرة، أو لمنع ارتكاب جريمة بالغة الخطورة

تنطوي على تهديد خطير للأرواح، أو للقبض على شخص يمثل خطراً من هذا القبيل ويقاوم سلطتهم، أو لمنع فراره، وذلك فقط عندما لا تكون الوسائل الأقل تطرفاً كافية لتحقيق هذه الأهداف. وفي جميع الأحوال، لا يجوز استخدام الأسلحة النارية القاتلة عن قصد إلا عندما يتعذر تماماً تجنبها من أجل حماية الأرواح»؛ والمادة 10، ونصها: «في الظروف المنصوص عليها في المبدأ 9، يتعين على الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين التعريف بصفتهم هذه وتوجيه تحذير واضح يعلن عزمهم على استخدام الأسلحة النارية، مع إعطاء وقت كافٍ للاستجابة للتحذير، ما لم يعرضهم ذلك لخطر لا مبرر له، أو ما لم يعرض أشخاصاً آخرين لخطر الموت أو الأذى الجسيم، أو ما لم يتضح عدم ملاءمته وجدواه تبعاً لظروف الحادث».

(50) النص المتعلق بهذا الشأن من «مدونة لقواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين» هو المادة 3، ونصها: «لا يجوز للموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين استعمال القوة إلا في حالة الضرورة القصوى وفى الحدود اللازمة لأداء واجبهم». وتنص الفقرة الثالثة من هذه المادة على ما يلي: « يُعتبر استعمال الأسلحة النارية تدبيراً أقصى. وينبغي بذل كل جهد ممكن لتلافي استعمال الأسلحة النارية، ولا سيما ضد الأطفال. وبوجه عام، لا ينبغي استعمال الأسلحة النارية إلا عندما يبدي الشخص المشتبه في ارتكابه جرماً مقاومةً مسلحةً أو يعرِّض حياة الآخرين للخطر بطريقة أخرى وتكون التدابير الأقل تطرفاً غير كافية لكبح المشتبه به أو لإلقاء القبض عليه. وفى كل حالة يُطلق فيها سلاح ناري ينبغي تقديم تقرير إلى السلطات المختصة دون إبطاء».

(51) تقرير منظمة العفو الدولية «مصر: انتهاكات منهجية باسم الأمن».

(52) ينص قرار وزير الداخلية رقم 286 لعام 1972 في شأن تنظيم استعمال الأسلحة النارية على استمرار سريان أحكام قرار وزير الداخلية رقم156 لعام 1964.

(53) المادة 21 من قانون السلطة القضائية (القانون رقم 46 لعام 1972)، والمادتان 1 و2 من قانون الإجراءات الجنائية (القانون 150 لعام 1952).

(54) المواد ذات الصلة بهذا الأمر من قانون الإجراءات الجنائية هي المادة 40 (القبض والحبس)، والمادة 137 (الحبس الاحتياطي)، والمواد 77–81 (التحقيقات)، والمادتان 157 و214 (الإحالة)، والمادتان 204 و209 (الإفراج)، والمادة 206 (تفتيش المنازل) والمواد 269 و271–272 و295 و302 (المحاكمة)، والمادتان 462 و474 (تنفيذ الحكم).

(55) المادة 25 من قانون الإجراءات الجنائية.

(56) المادة 24 من قانون الإجراءات الجنائية.

(57) المادة 22 من قانون السلطة القضائية.

(58) المادة 22 من قانون الإجراءات الجنائية، والمادة 10(7) من التعليمات العامة للنيابات في المسائل الجنائية.

(59) المادتان 42 و43 من قانون الإجراءات الجنائية، والمادة 27 من قانون السلطة القضائية.

(60) المادة 125 من التعليمات العامة للنيابات في المسائل الجنائية.

(61) تأسست نيابة أمن الدولة العليا في عام 1953 بقرار من وزير العدل، ومنذ ذلك الحين تم توسيع سلطاتها بموجب قرارات أخرى. وقد خوِّل أعضاؤها صلاحية التحقيق في الجرائم الأمنية التي تقع في أي مكان في مصر، إلى جانب الجرائم التي يحيلها إليها رئيس الجمهورية.

(62) هذه هي السلطات نفسها الممنوحة للنيابة العامة بموجب قانون تأسيس محاكم أمن الدولة، الذي لم يعد سارياً الآن. فبعد إلغاء محاكم أمن الدولة في عام 2003، نُقلت هذه السلطات إلى النيابة العامة بموجب قانون الإجراءات الجنائية فيما يختص بالتعامل مع الجرائم الامنية.

(63) الفرق الوحيد بين المادة المضافة لقانون الإجراءات الجنائية ونص القانون الأصلي أنه لا يجوز الآن استخدام هذه السلطات إلا من جانب أعضاء النيابة العامة الذين يشغلون منصب رئيس نيابة على أقل تقدير.

(64) وزارة الصحة والسكان، «الصحة: تقرير مبدئي بأعداد الوفيات والمصابين في أحداث ثورة 25 يناير»، بتاريخ 22 فبراير/شباط 2011: http://www.mohp.gov.eg/mediacenter/bayena3lamy/Detail.aspx?id=535 تاريخ الاطلاع: 28 إبريل/نيسان 2011.

(65) صحيفة «المصري اليوم»، «الصحة: شهداء الثورة 384 في مستشفياتنا فقط و840 في المستشفيات الجامعية والخاصة والشرطة»، بتاريخ 4 إبريل/نيسان 2011.

(66) جمعت هذه القائمة «جبهة الدفاع عن متظاهري مصر»، وهي متوفرة على الموقع:
http://www.box.net/shared/e0zar7kcar
وتتألف الجبهة من عدد من منظمات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني، وهي تقدم الدعم القانوني وغيره من صور الدعم للأفراد الذين انتُهكت حقوقهم بسبب مشاركتهم في المظاهرات أو الإضرابات أو غيرها من الأنشطة العامة السلمية.

(67) وُجدت قنبلة الغاز المسيل للدموع في حي بولاق الدكرور، وكان مكتوباً عليها عبارة «صُنعت في الولايات المتحدة الأمريكية». وهي تُطلق يدوياً بنزع الفتيل وإلقائها. وقد كُتبت على العبوة نفسها عبارة تنص صراحة على أنها: «للاستخدام في الأماكن المفتوحة فقط. المحتويات يمكن أن تسبب إصابة جسيمة إذا لم تُستخدم وفقاً لهذا التوجيه التحذيري. يجب تقديم المساعدة الطبية للأشخاص الذين يلحق بهم ضرر جسيم».

(68) وُجدت قنبلة الغاز المسيل للدموع هذه، وهي بعيدة المدى، في منطقة المطرية بالقاهرة. وهي تُطلق باستخدام قاذف للقنابل. وقد كُتبت على العبوة عبارة تنص صراحة على أنها: «لا يجوز أن يستخدمها إلا أشخاص مؤهلون ومدربون على استخدام هذا المنتج»، كما كُتبت عليها عبارة «صُنعت في الولايات المتحدة الأمريكية».

(69) انظر: أنيكي أوسي، «فهم العمل الشرطي: دليل لنشطاء حقوق الإنسان»، الفرع الهولندي لمنظمة العفو الدولية، 2006، القسم 5(4)(3)، وهو متوفر على الموقع: http://www.amnesty.nl/documenten/rapporten/Understanding%20Policing%202007%20Full%20text.pdf تاريخ الاطلاع: 28 إبريل/نيسان 2011.

(70) وزارة الداخلية، «عدد من ضباط الشرطة الذين استُشهدوا أثناء أدائهم لواجبهم»، بتاريخ 14 فبراير/شباط 2011، وهو متوفر على الموقع: http://www.moiegypt.gov.eg/Arabic/Departments+Sites/Media+and+public+Relation/News/ns09022011.htm تاريخ الاطلاع: 28 إبريل/نيسان 2011؛ وكذلك: وزارة الداخلية، «الأفراد والمجندين الشهداء أثناء أدائهم واجبهم الوظيفي»، بتاريخ 14 فبراير/شباط 2011، وهو متوفر على الموقع: http://www.moiegypt.gov.eg/Arabic/Departments+Sites/Media+and+public+Relation/News/n140220114.htm تاريخ الاطلاع: 28 إبريل/نيسان 2011. وكانت هذه الإحصائيات ضمن المراجع التي أوردها «المجلس القومي لحقوق الإنسان» في تقريره المعنون: «تقرير عن نتائج أعمال لجنة تقصى الحقائق بشأن الجرائم والتجاوزات التى ارتكبت خلال أحداث ثورة 25 يناير 2011»، بتاريخ 23 مارس/آذار 2011، وهو متوفر على الموقع: http://www.nchregypt.org/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=444:-25-2011&catid=22:2010-02-08-20-22-40
تاريخ الاطلاع: 28 إبريل/نيسان 2011.

(71) أي هؤلاء الذين يخدمون في قوات الأمن المركزي أو غيرها من قوات الأمن كجزء من أداء فترة التجنيد العسكري الإجباري.

(72) فيما يتعلق بظروف وفاتهم، فمن المعتقد أن خمسة منهم قُتلوا على أيدي مسلحين من البدو في شمال سيناء؛ وأربعة قُتلوا في هجمات شنها مسلحون على بعض السجون؛ بينما قُتل واحد بعدما أطلق النار على نفسه عن طريق الخطأ. وكانت هناك إشارة صريحة إلى «المظاهرات» في الحالات التالية: أحمد عزيز فرج الله، مجند في الأمن المركزي وتُوفي يوم 26 يناير/كانون الثاني 2011 في ميدان التحرير نتيجة تدافع الجموع؛ وأحمد إسماعيل محمد الشافعي، وهو مساعد شرطة وتُوفي يوم 28 يناير/كانون الثاني أثناء محاولة إطفاء الحريق الذي نشب في مقر «الحزب الوطني الديمقراطي» بالقاهرة، والذي أضرمه متظاهرون على ما يبدو؛ وإبراهيم محمد عبد المجيد، وهو رقيب، وأُصيب بطلق ناري أطلقه «بعض الأشخاص» يوم 28 يناير/كانون الثاني في الإسكندرية، بينما كان يقوم بتأمين قسم ثان الرمل من أعلى السطح، وتُوفي يوم 5 فبراير/شباط؛ ومحمد سليمان سلامة، وهو أمين شرطة في قطاع مباحث أمن الدولة، وتُوفي يوم 30 يناير/كانون الثاني 2011 نتيجة إصابته بأعيرة نارية أطلقتها «بعض العناصر الإجرامية المشاركين في التظاهرات» أثناء قيامه بالخدمة في منطقة الهرم بالجيزة؛ والسباعي عبد المحسن السباعي، وهو أمين شرطة، وتُوفي يوم 3 فبراير/شباط في أعقاب مظاهرة أمام مكتب مباحث أمن الدولة في رفح بشمال سيناء، بينما قتل جمعة حامد عبد الحميد عيسى، وهو أمين شرطة، يوم 29 يناير/كانون الثاني أيضاً في رفح.

(73) زار مندوبو منظمة العفو الدولية المستشفيات التالية الواقعة في وسط القاهرة أو المجاورة لهذه المنطقة: مستشفى المنيرة، مستشفى معهد ناصر، مستشفى الساحل التعليمي، مستشفى الهلال الأحمر، مستشفى عين شمس الجامعي (وتشمل مستشفى الدمرداش)، مستشفى أحمد ماهر ومستشفى جامعة القاهرة (قصر العيني). ولقيت منظمة العفو الدولية مستويات متنوعة من التعاون من جانب موظفي الإدارة أو العاملين الآخرين بالمستشفى: فقد قام البعض بتقديم إحصائيات مفصلة حول القتلى والمصابين خلال المظاهرات، بما في ذلك أنواع الجروح والتواريخ التي جاء فيها المرضى إلى المستشفى، والبيانات الشخصية لهم، بينما رفض آخرون تقديم تفاصيل أخرى بخلاف الواردة في البيانات العامة، من قبيل أنه كان هناك «على الأقل 10 قتلى» أو «كثير من الجرحى». وتعرب منظمة العفو الدولية عن شكرها وامتنانها للعاملين في إدارة مستشفى المنيرة ومستشفى معهد ناصر على سماحهم لمندوبي المنظمة بجمع شهادات المتظاهرين المصابين، وكذلك قيامهم بتقديم معلومات مفصلة.

(74) انظر خريطة القاهرة في مقدمة هذا التقرير.

(75) انظر «اللجنة القومية للتحقيق وتقصي الحقائق في شأن أحداث ثورة 25 يناير»، ملخص التقرير النهائي، 14 إبريل/نيسان: http://www.ffnc-eg.org/assets/ffnc-eg_final.pdf، تاريخ الاطلاع: 28 إبريل/نيسان 2011.

(76) انظر «المجلس القومي لحقوق الإنسان»، «تقرير عن نتائج أعمال لجنة تقصى الحقائق بشأن الجرائم والتجاوزات التى ارتُكبت خلال أحداث ثورة 25 يناير 2011»؛ وكذلك: منظمة «الكرامة لحقوق الإنسان»، «مصر: 303 حالة وفاة مؤكدة منذ انتفاضة 25 يناير 2011»، بتاريخ 21 فبراير/شباط 2011: http://ar.alkarama.org/index.php?option=com_content&view=article&id=4073:-303-25-2011&catid=113:-&Itemid=130 تاريخ الاطلاع: 28 إبريل/نيسان 2011.

(77) أُجريت المقابلة يوم 3 فبراير/شباط 2011.

(78) وفقاً لإحصاء السكان لعام 2006، كان تعداد السكان في المطرية 590982 نسمة.

(79) «مركز شفافية للدراسات الاجتماعية والتدريب الإنمائي»، «تقرير عن أحداث الجمعة الدامية 28 يناير/كانون الثاني وتوابعها بمناطق شرق القاهرة وما حولها»، 29 يناير/كانون الثاني 2011.

(80) لم تتمكن منظمة العفو الدولية من التأكد بشكل مستقل من عدد الوفيات في صفوف قوات الأمن. ووفقاً لما ذكرته وزارة الداخلية، فقد قُتل المجند محمود محمد رضا عبد الشافي بالقرب من منزله بالمطرية جراء إصابته بعدة أعيرة نارية «خلال الأحداث الجارية». ولم يتضح ما إذا كان ذلك أثناء تأدية عمله، كما لم تتمكن منظمة العفو من مقابلة أسرته وجمع معلومات عن ظروف وفاته.

(81) قامت منظمة العفو الدولية بزيارته يوم 19 فبراير/شباط 2011.

(82) البيانات الصادرة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، «دراسة المناطق العشوائية في مصر»، إبريل/نيسان 2008، ص 28-32. وقد ارتفعت تلك النسبة السكانية بنحو 69.9 بالمئة تقريباً بعد ضم بعض الأراضي في محافظة الجيزة إلى محافظة 6 أكتوبر عام 2008.

(83) وفقاً لإحصاء السكان لعام 2006 الصادر من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. انظر: http://www.msrintranet.capmas.gov.eg/pls/census/cnsest_a_sex_ama?LANG=1&lname==&YY=2006&cod=21&gv=

(84) صحيفة «الأهرام»، «استخراج 6 من جثث شهداء 25 يناير من إمبابة»، 20 فبراير/شباط 2011.

(85) صحيفة «اليوم السابع»، «الطب الشرعي: إصابة الشهداء في إمبابة وكرداسة بالرصاص»، 27 مارس/آذار 2011.

(86) منظمة العفو الدولية، «مصر: هناك حاجة لإجراءات شاملة ضد التعذيب» (رقم الوثيقة: MDE 12/034/2007)، بتاريخ 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2007: http://www.amnesty.org/en/library/info/MDE12/034/2007/en، تاريخ الاطلاع: 28 إبريل/نيسان 2011. وانظر أيضاً: منظمة العفو الدولية، «مصر: ينبغي عدم إعادة رجلي الشرطة اللذين قاما بالتعذيب إلى الخدمة»، بتاريخ 9 إبريل/نيسان 2009: http://www.amnesty.org/en/for-media/press-releases/egypt-police-officers-who-tortured-must-be-kept-duty-20090409، تاريخ الاطلاع: 28 إبريل/نيسان 2011.

(87) يحصل انفجار مقلة العين عندما يتعرض غشاء العين الخارجي للتمزق بسبب ثلم أو رض متغلغل.

(88) حسب بيان لوزارة الداخلية فإن إبراهيم محمد عبد المجيد وهو رقيب في الشرطة أصيب بالرصاص في الرأس على يد «أفراد» بينما كان يحرس قسما للشرطة بعد أن أضرم «أفراد» النار فيه مستعملين «زجاجات حارقة». وقد توفي في 5 فبراير/شباط. راجع وزارة الداخلية، «الأفراد والمجندين الشهداء أثناء أدائهم واجبهم الوظيفي».

(89) تضم محافظة بني سويف نحو 2.3 مليون نسمة، طبقاً لإحصاء 2006.

(90) قتل زوجان، حسبما ذكر، في الوسطى، وهما محمد صادق معوض ومبروكة عبد العال. وذُكر أن رجلاً آخر قتل في مركز الفشن.

(91) وزارة الداخلية، « الأفراد والمجندين الشهداء أثناء أدائهم واجبهم الوظيفي».

(92) استخدمت مسدسات الإنارة (باراشوت)، المتوافرة في السويس لكونها مدينة ساحلية، لإخافة شرطة مكافحة الشغب بسبب ضوئها الساطع.

(93) استلهمت الدعوة الأولى إلى الإضراب عام على مستوى البلاد بأسرها من الدعوة التي وجهت في 6 أبريل/ نيسان

2008، من جانب الناشطين السياسيين في المحلة. فبينما تم التراجع عن دعوة الإضراب تلك، اندلعت احتجاجات جماهيرية في المحلة ضد ارتفاع تكاليف المعيشة، حيث تجمع المحتجون في ميدان الشون وسط المدينة. ووقعت اشتباكات عنيفة مع قوات الأمن، وقتل ثلاثة أشخاص في سياق الحملة القمعية. وقبض على آلاف الأشخاص وتعرض بعضهم للتعذيب؛ بينما حوكم 49 شخصاً أمام محكمة أمن الدولة العليا – طوارئ، وفي ديسمبر/كانون الأول 2008، صدرت على 22 من المتهمين، جلُّهم من الحرفيين الشباب في العشرينيات من العمر، أحكام بالسجن من ثلاث إلى خمس سنوات بتهم السرقة أو حيازة أسلحة نارية. ويمكن العودة في هذا الصدد إلى وثيقة منظمة العفو الدولية الصادرة في 15 ديسمبر/كانون الأول 2008 بعنوان، «مصر: الأحكام الصادرة عن محكمة الطوارئ بشأن مظاهرات المحلة ترسخ الانتهاكات» من الموقع: http://www.amnesty.org/en/for-media/press-releases/emergency-court-rulings-mahalla-protests-entrench-abuses-20081215 أُنظر أيضاً: مصر: إلقاء القبض على قادة حركة كفاية مطلوب التحقيق في أعمال القتل التي ارتكبتها الشرطة، 11 أبريل/نيسان 2008، من الموقع: http://www.amnesty.org/en/library/asset/MDE12/006/2008/en/ec2af0c6-07cd-11dd-badf-1352a91852c5/mde120062008eng.pdf

(94) وفقاً لوزارة الداخلية، قتل محمد عبد المنعم رمضان، المجند في المحلة، جراء إصابته بطلق ناري بالبطن في 28 يناير/كانون الأول 2011.

(95) قابلته في 2 فبراير/شباط 2011.

(96) وفق تقييم للدكتور كولين روبيرتس، الخبير في العمل الشرطي في معهد علوم شرطة الجامعات، في جامعة كارديف، الذي فحص شريط الفيديو المصور في 30 يناير/كانون الثاني 2011.

(97) تنص المادة 36 من «قانون الإجراءات الجنائية» على أنه يتعين جلب المتهم المضبوط أمام مكتب النائب العام للاستجواب خلال 24 ساعة، ويمكن بعد ذلك تمديد فترة القبض أو إطلاق سراحه. و تنص المادة 139 من «قانون الإجراءات الجنائية» على توفير الحماية من الاعتقال التعسفي والحرمان من الاتصال بالمحامين وغير ذلك من الانتهاكات بالنص على أنه ينبغي إبلاغ أي شخص يقبض عليه أو يحبس احتياطيا بأسباب القبض أو حبسه، وله الحق في الاتصال بمن يراه مناسباً لإبلاغه و لاستعانة بمحام. وتوفر المادة نفسها الحماية كذلك من الاعتقال المطول دون تهمة والحرمان من الحق في الطعن في الاعتقال بالنص على أنه ينبغي توجيه الاتهام على وجه السرعة للمعتقلين، ولهم الحق في التقدم بطعن لدى المحاكم ضد أية تدابير تتخذ لحرمانهم من حريتهم.

(98) تم وقف العمل بالدستور من جانب «المجلس الأعلى للقوات المسلحة». بيد أنه كان لا يزال ساري المفعول في الوقت الذي جرى فيه التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وتم توثيقهما من قبل منظمة العفو الدولية.

(99) يعرِّف القسم المعنون «الإكراه وسوء المعاملة من الموظفين لأفراد الناس» من قانون العقوبات المصري (المواد 126 – 132) طبيعة التعذيب. وأقصى العقوبات التي يمكن أن تفرض على ممارسي التعذيب تصل إلى السجن 10 سنوات، وتفرض على أي شخص «أمر بتعذيب متهم أو فعل ذلك بنفسه لحمله على الاعتراف»، أو في حالة وفاة المجني عليه، حيث «يحكم بالعقوبة المقررة للقتل عمداً» [أي بعقوبة الإعدام]. و يمكن أن يعاقب ممارسو التعذيب، بما في ذلك التهديد بالقتل، بالسجن بمقتضى أحكام أخرى، بما في ذلك المادة 282 من قانون العقوبات. بيد أن هذا لا ينطبق إلا عندما يكون الشخص الذي عذِّب قد تم القبض عليه بدون وجه حق، وفق ما تحدده المادة 280 من قانون العقوبات، وذلك على يد «شخص تزيا بدون حق بزي مستخدمي الحكومة أو اتصف بصفة كاذبة أو أبرز أمراً مزوراً مدعياً صدوره من طرف الحكومة». وتنص المادة 280 على أن «كل من قبض على أي شخص أو حبسه أو احتجزه بدون أمر أحد الحكام المختصين بذلك وفي غير الأحوال التي تصرح فيها القوانين واللوائح بالقبض على ذوي الشبهة يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تتجاوز مائتي جنيه».

(100) لمزيد من المعلومات، أُنظر «مسار ثورة 25 يناير».

(101) أُنظر، منظمة العفو الدولية، «مخاوف بشأن موظف غوغل في مصر»، 6 فبراير/شباط 2011: http://www.amnesty.org/en/for-media/press-releases/fears-google-employee-egypt-2011-02-06

(102) تم التحفظ على الاسم الحقيقي بناء على طلبه حفاظاً على أمنه الشخصي.

(103) تم التحفظ على الاسم الحقيقي بناء على طلبه حفاظاً على أمنه الشخصي.

(104) تم التحفظ على الاسم لأسباب أمنية.

(105) تم التحفظ على الاسم الحقيقي بناء على طلبه حفاظاً على أمنه الشخصي.

(106) لمزيد من المعلومات، أُنظر، يتعين على السلطات المصرية إطلاق سراح متظاهر ادانته محكمة عسكرية» (رقم الوثيقة: PRE01/099/2011)، 2 مارس/آذار 2011: http://www.amnesty.org/ar/news-and-updates/egyptian-authorities-must-free-protester-convicted-military-court-2011-03-02، زيارة في 28 أبريل/نيسان 2011.

(107) الحق في الانتصاف الفعال لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني مكفولة في القانون الدولي. فهو مكرس في المادة 2(3) من «العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية»، وبتوسع أكبر في التعليق العام رقم 31 للجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان والمتعلق «بطبيعة الالتزام العام المفروض على الدول الأطراف في العهد»، والذي تبنته في 29 مارس/آذار 2004، في اجتماعها رقم 2187. كما تقره المادة 8 من «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان»؛ والمادة 6 من «الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التفرقة العنصرية»؛ والمادة 14 من «اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب»؛ والمادة 39 من «اتفاقية حقوق الطفل»؛ والمادة 3 من «اتفاقية لاهاي المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية لسنة 1907»؛ والمادة 91 من «البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف المؤرخ في 12 أغسطس/آب 1949 والمتعلق بحماية ضحايا المنازاعات المسلحة الدولية» (البروتوكول الإضافي الأول)؛ والمادة 75 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية؛ والمادة 7 من «الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب»؛ والمادة 23 من «الميثاق العربي لحقوق الإنسان».

(108) تحدد «المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي»، وكذلك «التعليق العام رقم 31 للجنة المعنية بحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة»، الأشكال الخمسة لجبر الضرر.

(109) تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة وأعلنتها بموجب القرار 60/147 المؤرخ في 16 ديسمبر/كانون الأول 2005 (UN Doc: A/RES/60/147).

(110) المادة 2 من القرار رقم 294.

(111) أعضاء اللجنة الآخرون هم محمد أمين المهدي، وإسكندر غطاس، ومحمد سمير بدران، ونجوى حسين خليل. وفي 7 مارس/آذار 2011، انسحب محمد أمين مهدي من عمل اللجنة. ولم يعطَ أي توضيح رسمي لأسباب انسحابه.

(112) «بيان عن اللجنة القومية لتقصي الحقائق، البيان الصحفي رقم 2»، 22 فبراير/شباط 2011: http://ffnc-eg.yahyaonline.com/assets/file03.pdf، زيارة في 28 أبريل/نيسان 2011.

(113) يمكن الاطلاع على ملخص التقرير من الموقع الإلكتروني للجنة القومية: http://www.ffnc-eg.org/main.html

(114) يمكن العثور على معلومات تتعلق بعمل اللجنة وعلى بياناتها الصحفية في موقعها الرسمي على:
http://www.ffnc-eg.org/main.html

(115) المجلس الوطني لحقوق الإنسان، «المجلس يكون لجنة لتقصي الحقائق في انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت خلال تلك الفترة ضد المتظاهرين» (الأصل بالعربية)، 7 فبراير/شباط 2011: http://www.nchregypt.org/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=424%3A2011-02-07-15-54-33&catid=22%3A2010-02-08-20-22-40&Itemid=17، زيارة في 28 أبريل/نيسان 2011.

(116) الأهرام، «محاكمة العادلي و6 من مساعديه أمام الجنايات لاتهامهم بقتل المتظاهرين وإشاعة الفوضى. الأهرام تحصل على نص قرار الإحالة» (الأصل بالعربية)، 29 مارس/آذار 2011:
http://www.ahram.org.eg/The-First/News/69886.aspx

(117) رويترز، « النائب العام المصري يستدعي مبارك ونجليه للتحقيق»، 10 أبريل/نيسان، http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE7390LF20110410، زيارة في 28 أبريل/نيسان 2011. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كان حسني مبارك لا يزال في المستشفى.

(118) أُنظر الجزء الخاص بالإسكندرية في الفصل 4.

(119) أُنظر، على سبيل المثال، المصري اليوم، «النيابة تواجه «العادلى» بتهمتى قتل المتظاهرين والانفلات الأمنى.. ومصادر تؤكد تحديد مكان «حسين سالم»» (الأصل بالعربية)، 13 مارس/آذار 2011:
http://www.almasry-alyoum.com/article2.aspx?ArticleID=290399

(120) مجلس الوزراء، «منح معاشاً استثنائياً لأسرة كل شهيد من شهداء الأحداث الأخيرة» (الأصل بالعربية)، 17 فبراير/شباط 2011: http://www.egyptiancabinet.gov.eg/Media/NewsDetails.aspx?id=2191، زيارة في 28 أبريل/نيسان 2011.

(121) وزارة المالية، «صرف المعاشات الاستثنائية لأسر شهداء الثورة فور تقديم شهادات الوفاة» (الأصل بالعربية)، 19 مارس/آذار 2011: http://www.mof.gov.eg/Arabic/MOFNews/Press/Pages/news-a-19-3-11.aspx، زيارة في 28 أبريل/نيسان 2011.

(122) أُنظر، وزارة المالية، «تسليم أول 22 شيك بمستحقات معاشات أسر شهداء 25 يناير» (الأصل بالعربية)، 29 مارس/آذار 2011: http://www.mof.gov.eg/Arabic/MOFNews/Media/Pages/releas-a-29-3-11.aspx، زيارة في 28 أبريل/نيسان 2011.

(123) المادة 20 من «المبادئ الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في الانتصاف والجبر لضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي».

(124) أُنظر وزارة الصحة والسكان، «وزارة الصحة تؤكد استمرار العلاج على نفقة الدولة»، 1 مارس/آذار 2011: http://www.mohp.gov.eg/mediacenter/bayena3lamy/Detail.aspx?id=539، زيارة في 28 أبريل/نيسان 2011؛ ووزارة الصحة والسكان، «وزارة الصحة تصدر قراراً بمعالجة جميع جرحى ثورة 25 [يناير] على نفقة الدولة»، 22 فبراير/شباط 2011: http://www.mohp.gov.eg/mediacenter/bayena3lamy/Detail.aspx?id=534، زيارة في 28 أبريل/نيسان 2011.

(125) تلفزيون «دريم»، «'التضامن' تدرس منح تعويضات لضحايا ثورة 25 يناير»، 13 فبراير/شباط 2011.

(126) منظمة العفو الدولية، مصر: جدول أعمال حقوق الإنسان من أجل التغيير (رقم الوثيقة: MDE 12/015/2011)، 10 فبراير/شباط 2011: http://amnesty.org/en/library/info/MDE12/015/2011/ar، زيارة في 28 أبريل/نيسان 2011.

سواء كان الأمر يتعلق بصراع كبير تُسلط عليه الأضواء، أو بركن منسي في الكرة الأرضية، فإن **منظمة العفو الدولية** تناضل في سبيل العدالة والحرية والكرامة للجميع، وتسعى لحشد الجهود من أجل بناء عالم أفضل.

ما الذي بيدك أن تفعله؟

لقد أظهر النشطاء في شتى أنحاء العالم أن بالإمكان مقاومة القوى الخطرة التي تقوِّض حقوق الإنسان. فلتكن عنصراً من عناصر هذه الحركة. ولتواجه أولئك الذين يتاجرون في الخوف والكراهية.

- انضم إلى منظمة العفو الدولية حتى تصبح عنصراً من عناصر حركة عالمية تناضل في سبيل وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان، وشارك مع منظمة العفو الدولية في بناء عالم أفضل.
- قدم تبرعاً لدعم عمل منظمة العفو الدولية.

معاً نستطيع أن نُسمع العالم أصواتنا.

أرغب في تلقي المزيد من المعلومات عن كيفية الانضمام إلى منظمة العفو الدولية.

الاسم

العنوان

البلد

البريد الإلكتروني

أود أن أقدم تبرعاً لمنظمة العفو الدولية (تُقبل التبرعات بالجنيه الإسترليني والدولار الأمريكي واليورو)

المبلغ

يُرجى تقييده على بطاقة: ☐ Visa ☐ Mastercard

رقم ☐☐☐☐ ☐☐☐☐ ☐☐☐☐ ☐☐☐☐

تاريخ الانتهاء

التوقيع

يُرجى إرسال هذه الاستمارة إلى فرع منظمة العفو الدولية في بلدك (انظر www.amnesty.org/en/worldwide-sites لمزيد من المعلومات عن عناوين منظمة العفو الدولية في أنحاء العالم).
وفي حالة عدم وجود فرع للمنظمة في بلدك، يُرجى إرسال الاستمارة إلى الأمانة الدولية للمنظمة في لندن، على العنوان التالي:
Amnesty International, International Secretariat,
Peter Benenson House, 1 Easton Street, London WC1X 0DW, United Kingdom

www.amnesty.org

أريد أن أساعد

مصر تنتفض

أعمال القتل والاعتقال والتعذيب خلال «ثورة 25 يناير»

على مدى ثمانية عشر يوماً مذهلة في مطلع عام 2011، انتفض ملايين المصريين احتجاجاً على وحشية الشرطة وعلى الفقر وعلى القمع المتواصل لحرياتهم الأساسية، وتمكنوا في نهاية المطاف من الإطاحة بالرئيس حسني مبارك. وكانت أغلب الاحتجاجات سلميةً، إلا إن رد فعل السلطات إزاءها كان على النقيض من ذلك تماماً، حيث قُتل ما لا يقل عن 840 شخصاً، وأُصيب حوالي 6500 شخص آخرين، كما قُبض على الآلاف، وتعرض كثيرون منهم للتعذيب على أيدي قوات الأمن أو الجيش، حسبما زُعم.

وقد لجأت قوات الأمن إلى استخدام قنابل الغاز المسيل للدموع وخراطيم المياه وعيارات الخرطوش والعيارات المطاطية والذخيرة الحية ضد المتظاهرين، وعادةً ما كان ذلك في أحوال لا يشكل فيها المتظاهرون أي خطر. وأبدت قوات الأمن استخفافاً صارخاً بالأرواح، ولم تمارس أي قدر من ضبط النفس، ولم تحاول الحد من الإصابات، بما في ذلك الإصابات في صفوف المارة العاديين.

ويصف هذا التقرير ما كشفت عنه «ثورة 25 يناير» من أنماط القمع على أيدي قوات الأمن. ويوثِّق التقرير كثيراً من حالات من لقوا مصرعهم أو أُصيبوا أو تعرضوا للاعتقال أو التعذيب. وتهيب منظمة العفو الدولية بالسلطات المصرية أن تبادر بإجراء تحقيقات في جميع هذه الانتهاكات، وأن توفر الإنصاف الفعال للضحايا وعائلاتهم، بما في ذلك تقديم المسؤولين عن الانتهاكات إلى ساحة العدالة وصرف تعويضات للضحايا. كما تناشد المنظمة السلطات بأن تنفذ «جدول أعمال حقوق الإنسان من أجل التغيير»، حتى يتسنى لمصر أن تتخلص حقاً من تركة القمع الذي شهدته في الماضي.

amnesty.org

رقم الوثيقة: Index: MDE 12/027/2011 Arabic
مايو/أيار May 2011

منظمة العفو الدولية